جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية
(1967م – 2000م / دراسة تاريخية تحليلية)

إعداد
أسماء راتب معروف شهوان

إشراف
أ. د. نظام العباسي

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2010م

الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية
(1967م – 2000م / دراسة تاريخية تحليلية)

إعداد
أسماء راتب معروف شهوان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2010/12/15م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د. نظام العباسي / مشرفاً ورئيساً	....
2. أ. د. محمد الحزماوي/ ممتحناً خارجياً	....
3. د. أمين أبو بكر / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

الوالد والوالدة......... حباً وعرفاناً

زوجي الحبيب........ تقديراً لجهده وعنائه

أولادي الأحبة........ عسى أن يكون لكم مستقبل واعد.

إلى كل الذين كانوا على ثقة بنجاحي،،، وأمدوني بالحب والمساندة..

أهدي باكورة عملي هذا

أسماء

الشكر والتقدير

أودّ بداية أن أشكر الأستاذ الدكتور نظام عزت العباسي، الذي شرّفني بالإشراف على هذه الرسالة ورعاها باهتمامه وتوجيهاته القيمة. والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور جمال جودة لدعمه ومساندته.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى إدارة مكتبة الأسد الوطنية في دمشق والعاملين فيها، وكذلك العاملين في مؤسسة الأرض للبحوث والدراسات الفلسطينية في دمشق والى أسرة مكتبة الجامعة العربية الأمريكية في جنين، لتعاونهم ومساعدتهم أثناء جمع مادة البحث.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أقدم امتناني العميق لزوجي، الذي أخذ على عاتقه مهمة تهيئة الأجواء المناسبة خلال سنوات دراستي، ورافقني في رحلة جمع مادة البحث وتبويبها، وكلف نفسه عناء طباعة الرسالة بشكل كامل.

والى كل من قدم لي المساعدة سواء بالمشورة أو بتقديم الدعم المادي والمعنوي، كل الشكر والتقدير.

الإقـــــرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحت عنوان:

الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية (1967م – 2000م/ دراسة تاريخية تحليلية)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي من نتاج جهدي الخاص باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	اسم الطالبة:
Signature:	التوقيع:
Date:	التاريخ:

المختصرات والرموز

الرموز التالية تعني

ج	جزء
مج	مجلد
ص	صفحة
م. س	مرجع أو مصدر سابق
ط	طبعة
ب. ط	بدون طبعة
ب. ن	بدون ناشر
ب. م	بدون مكان نشر
ب. ت	بدون تاريخ نشر
ق. م	قبل الميلاد
م	ميلادي
Ibid	المرجع السابق
OP.cit	مرجع سابق
No	Number
Vol	مجلد
P	Page

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية

(1967م – 2000م / دراسة تاريخية تحليلية)

إعداد

أسماء راتب معروف شهوان

إشراف

أ. د. نظام العباسي

الملخص

شكلت هضبة الجولان إحدى المناطق الجغرافية المميزة في سورية، ويعود هذا التميز إلى توافر مصادر المياه، وتنوع التضاريس، والاختلاف في درجة الحرارة بين الشمال البارد والجنوب الحار، مما ساهم في تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني وجودتهما.

وجعلها هذا التميز محط أنظار العدو الصهيوني وأطماعه، ظهر هذا من خلال المحاولات اليهودية المتكررة لامتلاك أراضها، والاستيطان فيها قبل عقود خلت على احتلالها.

كما لعبت الحركة الصهيونية دوراً بارزاً لدى حكومة الانتداب البريطاني لإعادة ترسيم الحدود الفلسطينية – السورية، بشكل يضمن لها السيطرة على مصادر المياه في المنطقة. واتخذت إسرائيل بعد احتلالها هضبة الجولان عام 1967 عدداً من الإجراءات لتهويد الأرض وتهجير السكان، تمهيدا لإقامة المستوطنات وجلب المستوطنين إليها، وقد أدت هذه الإجراءات إلى ضم الجولان للكيان الصهيوني عام 1981، معتمدة على عدد من الادعاءات الدينية والأمنية والاقتصادية لتبرير ضمها.

لاقت عملية الاستيطان في هضبة الجولان إجماعا من الأحزاب الإسرائيلية، وذلك لأهمية المنطقة في تنفيذ المخطط الاستيطاني الصهيوني وإنجاحه.

مرت هذه العملية في مراحل، وتأثرت عملية إنشاء ونمو تلك المستوطنات بالأحداث السياسية والعسكرية التي اجتاحت إسرائيل، وعلى رأسها حرب تشرين 1973، التي أحدثت تحولا خطيرا في إستراتيجية إسرائيل تجاه الاستيطان في الجولان.

أقيمت المستوطنات في كل أنحاء الهضبة، وقد استغلت إسرائيل خصائص المنطقة ومميزاتها عند إقامة المواقع الاستيطانية التي بلغ عددها 34 مستوطنة حتى نهاية عام 2000.

أحدث الاستيطان الصهيوني آثاراً تدميرية طالت جميع مناحي الحياة، وأثّرت على حياة المواطنين السوريين الذين صمدوا بوجه الاحتلال في القرى الخمس المتبقية من مجموع 139 قرية دمرتها آلة الحرب الصهيونية.

قوبل الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان بمقاومة شعبية واسعة امتدت عبر مراحل متعددة، إلا أن هذه المقاومة اصطدمت بعدد من المعيقات كقلة عدد السكان إجراءات الاحتلال القمعية التي حالت دون أن تحقق المقاومة أهدافها.

تعرض المشروع الاستيطاني في هضبة الجولان لانتقادات عربية ودولية واسعة، ونوقشت حيثياته في الأمم المتحدة، وقام كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار عدد من القرارات تدين سياسة إسرائيل في استيطان وضم الأراضي العربية وضمها.

المقدمة

أهمية البحث

يعالج هذا البحث مسألة الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان منذ احتلالها في حرب حزيران عام 1967 وحتى عام 2000، وهو العام الذي توقفت فيه المفاوضات المباشرة بين سوريا وإسرائيل بعد لقاء جنيف، الذي عقد بتاريخ 26آذار/مارس 2000 بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الأمريكي بيل كلينتون. أما عن المبررات التي دعت إلى بحث هذا الموضوع و دراسته فهي متعددة، ولعل أبرزها:

1. يعتبر الاستيطان ركنا هاما وأساسيا في السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية، كما ويشكل العمود الفقري للدولة الصهيونية، وكانت له مركزيته و أولويته على سلم برامج الأحزاب والحكومات المتعاقبة في إسرائيل، لما يشكله من أهمية خاصة نابعة من الفكر الصهيوني، بالنسبة لصانعي القرارات في إسرائيل، ويعتبر الاستيطان في هضبة الجولان نموذجا لهذه السياسة التي ما زالت بحاجة إلى المزيد من البحث والتحليل، خاصة إذا علمنا أن جميع الأحزاب الصهيونية تكاد تجمع على ضرورة الاستيطان المكثف في هضبة الجولان.

2. إن التعرف على مفهوم الاستيطان في الفكر الصهيوني، وما ورد في الكتاب المقدس، أو ما دعا إليه المفكرون والكتاب اليهود، وما شكلته هذه الدعوة من أساس لقيام المشروع الصهيوني بعد أن صاغ قادة الحركة الصهيونية النصوص الدينية وزيفوها بما يتماشى مع أهدافهم الاستعمارية والتوسعية، يساهم في معرفة النوايا الحقيقية التي يسعى الصهاينة لتثبيتها وإرساء دعائمها في المنطقة العربية.

3. لهضبة الجولان مكانة متميزة من الناحية السياسة والاقتصادية والأمنية لذا كان من الضروري التعرف على الطبيعة الجغرافية والتاريخية لهذه المنطقة، وكيف كانت هذه المزايا سببا في أطماع اليهود والصهاينة منذ قرون باحتلالها والاستيطان فيها.

4. ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت قضية الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان إذا قورنت بالدراسات التي عالجت قضية الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك كان من الإنصاف أن نلقي بالا لهذه المنطقة العربية بشيء من البحث والدراسة، فهي لا تقل أهمية عن غيرها من المناطق العربية المحتلة.

5. إن عدم التوصل إلى تسوية سلمية بين سوريا وإسرائيل حتى الآن فيما يتعلق بهضبة الجولان بسبب وجود العائق الاستيطاني وغيره من العوائق، يجعل من الواجب التطرق لهذا الموضوع بنوع من البحث والتفصيل، خاصة بعد أن قامت إسرائيل بتوقيع معاهدات سلام مع العديد من البلاد العربية.

منهجية البحث

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهج التحليل التاريخي للأحداث، وذلك من خلال التعرف على الجغرافية التاريخية لهضبة الجولان وتميزها، وأسباب الاهتمام اليهودي بإيجاد موطئ قدم لهم في هذه المنطقة، ثم تتبع مراحل عملية الاستيطان الصهيوني فيها، وبيان ذرائع إسرائيل وحججها ومبرراتها لاستمرار احتلالها الهضبة، مع تحليل للنتائج والآثار التي خلفتها عملية الاستيطان في تلك المنطقة، وقد استوجب البحث في هذه الدراسة تقسيمها إلى خمسة فصول كانت على النحو التالي:

الفصل الأول: تحدث عن الجغرافية التاريخية لهضبة الجولان، فشرح بعض الظواهر الجغرافية التي كانت سببا في تميز هذه المنطقة وبروز أهميتها من الناحية التاريخية.

الفصل الثاني: خُصص هذا الفصل لبحث مسألة الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان قبل احتلالها عام 1967، فبين موقع الجولان في الفكر الديني اليهودي والفكر السياسي الصهيوني، وشرح مواقف عدد من زعماء الحركة الصهيونية وقادتها، وكشف عن توجهاتهم لداعم المشروع الاستيطاني وتثبيته وإنجاحه على أرض الجولان.

الفصل الثالث: عرض إجراءات الصهاينة وممارساتهم في تهويد هضبة الجولان، ووضح الأساليب التي استخدموها لتعزيز احتلال الأرض وتهجير السكان، وكيف مهدت هذه الإجراءات لإصدار الكنيست قانون ضم الجولان، كما استعرض المبررات الإسرائيلية للاستيطان فيها، ومواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من هذه القضية.

الفصل الرابع: وضح المراحل التي مرت بها عملية الاستيطان الصهيوني في الجولان، وخصائص كل مرحلة، ثم قدم شرحاً وافياً عن المستوطنات المقامة هناك، وأسباب إقامتها.

الفصل الخامس: ألقى الضوء على الموقف من الاستيطان بالجولان، بدءاً بالموقف السوري، ثم موقف سكان الجولان والمقاومة التي أبدوها تجاه المحتل الصهيوني، ثم استعرض الموقف الدولي من هذا الموضوع والمتمثل بمواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والكتلة الشرقية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما عن المصاعب التي واجهتها الباحثة أثناء إعداد الدراسة فهي وللأسف متعددة ومن بينها:

1. ندرة المصادر والمراجع المختصة في موضوع الدراسة في المكتبات الفلسطينية، بسبب تركيز الاهتمام على موضوع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة وغور الأردن، مما تطلب الاستعانة بمصادر من خارج الوطن، حيث قمت بزيارة سورية للحصول على المادة التي تخدم البحث وتفيده.

2. رفض السلطات الإسرائيلية لطلبي المتكرر للحصول على تصريح لدخول فلسطين المحتلة، مما اضطرني للبحث عن أشخاص ومؤسسات تمدني بأبحاث ودراسات إسرائيلية مختصة رغم قلتها.

3. منع مركز الأرشيف والوثائق في جامعة حيفا من تصوير أية وثيقة أو نقلها يدوياً، ورفض الأشخاص الذين كلفوا بمساعدتي القيام بهذا الأمر بسبب تبعاته الأمنية.

4. منع مجلس مستوطنات الجولان أي شخص عربي من الاطلاع على الوثائق والمعلومات الموجودة في الأرشيف.

5. إن قلة الدراسات التي تناولت موضوع المستوطنات في الجولان وقدمها معا، استدعت اللجوء إلى المواقع الالكترونية لكل مستوطنة عبر الانترنت، و ترجمة المعلومات ونقلها من العبرية إلى العبرية، مما أطال المدة الزمنية المخصصة لإنجاز هذا البحث.

دراسة مصادر البحث ومراجعه

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع والدراسات والمقالات، بالإضافة إلى المعلومات الواردة في عدد من التقارير والصحف والرسائل العلمية، واهم تلك المصادر وأبرزها:

أ. الوثائق

وتركزت بشكل أساس في الوثائق غير المنشورة التي تم إحضارها من أرشيف مؤسسة الأرض للبحوث والدراسات الفلسطينية ومركزها مدينة دمشق. أما الوثائق المنشورة فتمثلت في المناشير والأوامر العسكرية والإعلانات الصادرة عن قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي في منطقة هضبة الجولان، كذلك في قرارات الأمم المتحدة بخصوص الجولان والمنشورة في كتاب بعنوان" قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي –الإسرائيلي" ويقع في أربع مجلدات من إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية. كما اعتمدت الدراسة في التعرف على الموقف السوفيتي على مجموعة الوثائق السياسية التي أعدها وكتب مقدمتها اسكندر احمدوف والتي جاءت بعنوان: " الاتحاد السوفيتي والعالم العربي ". أما الوثيقة اليتيمة التي استطعت الحصول عليها من مركز الوثائق الإسرائيلي فتضمنت النص الأصلي لقانون ضم الجولان مع خطاب بيغن الذي ألقاه بهذه المناسبة في الكنيست الإسرائيلي.

ب. المراجع

استفادت هذه الدراسة من عدد من الكتب والمؤلفات التي اهتمت بموضوع الاستيطان بشكل عام، فيما اهتم جزء آخر بالحديث عن الاستيطان والمستوطنات في هضبة الجولان السورية، وتكمن أهمية هذه الكتب في دراستها لأحد أخطر المشاريع الصهيونية الاستعمارية في المنطقة العربية، وفي إلقاء الضوء على الأطماع الصهيونية في الأرض العربية، ومصادر المياه الموجودة فيها منذ عشرات السنين التي سبقت قيام دولة الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين العربية، ومن هذه الكتب كتاب " الجولان تاريخ وجذور" لمؤلفه أحمد محمود الحسن، وهو عبارة عن دراسة جغرافية وسياسية وثقافية لمنطقة الجولان قبل الاحتلال الصهيوني وبعده.

أما كتاب " قضية الجولان: هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة " لمؤلفيه مأمون كيوان وعبده الاسدي، فقد أفاد الدراسة في التعرف على إشكالية الحدود التي كانت قائمة في عهد الانتداب الفرنسي والبريطاني، ومساعي الحركة الصهيونية لتغييرها وفق مصالحها التي كانت تتطلع إليها في المنطقة العربية.

كما أفاد الدراسة كتاب " السلام الداني " لمؤلفه رضوان زيادة وذلك في معرفة الموقف السوري من إسرائيل وقصة المفاوضات بينهما منذ ثلاثينيات القرن الماضي، إضافة إلى العلاقات السورية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق.

واعتمدت الدراسة أيضا على كتاب " قضية شراء الأراضي والاستيطان الصهيوني في الأردن وحوران والجولان منذ 1871 – 1947 " وهو من إعداد أسرة دار الجليل للنشر، حيث يتتبع بشكل دقيق محاولات اليهود والصهاينة لامتلاك أراضٍ في الجولان، وأولى البؤر الاستيطانية التي أقيمت قبل احتلاله عام 1967.

أما كتاب " النظام السياسي الإسرائيلي " لسعيد تيم فقد أفاد الدراسة في التعرف على مكانة الاستيطان لدى الأحزاب الإسرائيلية من خلال قراءة للبرامج الانتخابية الخاصة بها، ومعرفة الحجم الذي احتله الاستيطان في تلك البرامج.

وفي التعرف على أسماء المستوطنات في هضبة الجولان ومواقعها وتاريخ إنشائها، أفاد كتاب وليد الجعفري " المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة " إضافة إلى الكتاب الذي أصدره مركز زايد للتنسيق والمتابعة بعنوان " الجولان بين الحق السوري والأطماع الصهيونية ".

واستعانت الدراسة بكتاب " إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني " لكولن شندلر الذي ألقى الضوء على سياسة حزب الليكود وموقفه المتمسك بقضية الاستيطان في الجولان والأراضي العربية المحتلة.

أما كتاب " الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام 1967 " لوليام كوانت، فقد أفاد الدراسة في التعرف على المواقف المختلفة للرؤساء الأمريكيين الذين تعاقبوا على رئاسة الولايات المتحدة منذ عام 1967 وحتى عام 2000 من قضية الصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيرهم على سير الأحداث وتوجيهها.

ج. الدوريات

لقد أفادت هذه الدراسة من عدد من الدراسات والأبحاث العلمية المنشورة في عدد من الدوريات المختلفة، التي تناولت موضوع الاستيطان في هضبة الجولان من جوانبه الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، ومن بين هذه الدراسات وأهمها: دراسة إبراهيم غنايم حول المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن والمنشورة في مجلة شؤون فلسطينية، ودراسة سعيد تيم حول إشكالية الحدود في الفكر الصهيوني، والمنشورة في المجلة نفسها. وكذلك دراسة نزار أيوب وهي بعنوان: الاستيطان والتوسع والضم: تحقيق لحم نسجه آباء الصهاينة والمنشورة في مجلة قضايا إسرائيلية، ودراسة نصر الدين خير الله حول آثار الاحتلال على بيئة الجولان الطبيعية والحضارة المنشورة في مجلة الجولان الثقافي، وغيرها العديد من المقالات والدراسات التي أثرت البحث وأفادته.

الفصل الأول

الجغرافية التاريخية لهضبة الجولان

1- التسمية

2- الموقع

3- الحدود

4- المساحة

5- التضاريس

6- المناخ

7- اقتصاد الجولان

8- السكان

9- الأهمية التاريخية لهضبة الجولان

الفصل الأول

الجغرافية التاريخية لهضبة الجولان

1. التسمية

الجولان في اللغة هو اسم مشتق من الفعل جال، يجول وهي ظاهرة مرتبطة بحركة الناس بالتنقل والترحال، أما في الآرامية فقد أطلق على الجولان اسم جيلان أو جلانا أو جولانا وتشير إلى معنى التجوال والتنقل أيضا، واسماها اليونانيون جولانيتس ثم تحول في العصر الروماني إلى جولانيتيد[1]، وقد أجمعت المصادر التي تحدثت عن أصل التسمية إلى ارتباطها بطبيعة المنطقة الرعوية وحاجة الإنسان المستمرة للبحث عن مصدر غذاء له ولحيواناته خاصة مع وجود فرق في درجة الحرارة بين الشمال والجنوب، وهو ما فرض على الإنسان وحيواناته دوام الحركة والتنقل بحثا عن الكلأ[2].

ويدل ظهور اسم الجولان في المصادر القديمة وبلغات متعددة على قدم الاسم من جهة وعلى أهمية المنطقة ودورها الحضاري في تلك الحقب المختلفة من التاريخ. وقد لاقى البحث عن اسم الجولان وأصله في العصر الحديث اهتماما واسعا لدى الكتاب والمثقفين خاصة بعد نشوء الصراع العربي _ الإسرائيلي؛ حيث أخذ موضوع الجولان بعدا سياسيا نتيجة محاولة الصهاينة إعادة الاسم إلى اللغة العبرية لتثبيت الحق اليهودي في أرض الجولان وربطه بمقولة أرض الميعاد[3].

2. الموقع

تقع هضبة الجولان في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية الحالية، في المنطقة الواقعة على طريق القوافل المؤدية من بغداد ودمشق إلى ساحل البحر الأبيض

---

[1] سطاس، عز الدين، ***دراسة في أصل تسمية الجولان***، **مجلة الجولان الثقافي**، القنيطرة سوريا، ع 1، شتاء 2007، ص14.

[2] م . ن ، ص 16.

[3] فاطمة الطويل، تاريخ وآثار الجولان، الندوة الدولية حول تاريخ الجولان وآثاره، على الموقع الالكتروني: www.jawlan.org

المتوسط [1] شرق خط غرينتش، بين خطي الطول الغربي 35 درجة و6 دقائق والطول الشرقي 35 درجة و56 دقيقة ودائرتي العرض الجنوبي 33 درجة و15 دقيقة والعرض الشمالي 32 درجة و40 دقيقة شمال خط الاستواء[2] ، وترتفع الهضبة تدريجياً عند التوجه من الجنوب إلى الشمال بارتفاع قد يصل إلى 200 متر فوق سطح البحر في بعض المناطق[3].

3. الحدود[4]

تقسم حدود الجولان إلى قسمين: الحدود الجغرافية والحدود السياسية.

أما الحدود الجغرافية؛ فيحد هضبة الجولان من الجهة الشمالية السفح الجنوبي والجنوبي الشرقي من جبل حرمون (الشيخ) الذي يشكل حدودها مع لبنان، ويحدها من الغرب نهر الأردن وبحيرة طبريا ويشكلان حدودها مع فلسطين، ومن الجنوب المجرى الأسفل لنهر اليرموك الذي يفصلها عن مرتفعات عجلون والأردن الشمالية الغربية، أما من الشرق فيحدها وادي الرقاد الذي يشكل الحدود الإدارية مع محافظتي درعا ودمشق[5].

ويضم الجولان إداريا ثلاثة أقضية هي: قضاء الجولان أو القنيطرة، وقضاء الزاوية، وقضاء وادي العجم[6] وقد اتخذ الجولان الصفة الإدارية بعد إحداث محافظة القنيطرة عام 1964 والتي تبلغ مساحتها 1860 كيلومتراً مربعا وتضم الوحدة الجغرافية المعروفة بمنطقة الجولان، وتبعد القنيطرة مركز المحافظة عن وسط مدينة دمشق ما يقارب من 67 كم[7].

أما الحدود السياسية، فإن بلاد الشام لم تعرف الحدود السياسية حتى الحرب العالمية الأولى، لأنها كانت وحدة سياسية ضمت وحدات إدارية تعرضت للتغيير حسبما تقتضيه

---

[1] الحسن، أحمد محمود، **الجولان: تاريخ وجذور**، الأوائل، دمشق، سوريا، ط1، 2006، ص 23.

[2] عبد السلام، عادل، **جغرافية الجولان، (دراسة للجغرافية الطبيعية، البشرية والاقتصادية للجولان)**، القنيطرة، ســوريا، 1987. ص 2

[3] باغ، أديب سليمان، **الجولان: دراسة في الجغرافيا الإقليمية** ، ترجمة: يوسف خوري وآخرين، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ب.م، ب.ط، 1983، ص 16.

[4] انظر الخريطة رقم (1).

[5] باغ، **الجولان**، ص 13.

[6] م. ن، ص 19.

[7] الحسن، **الجولان** ، ص 19.

الظروف السياسية والإقليمية لكل حدث منها. وكانت منطقة الجولان في التقسيمات الإدارية العثمانية تقع ضمن ولاية دمشق، وسارت حدود الولاية مع الضفة الغربية لنهر الأردن وشملت داخلها منابع هذا النهر وبحيرة الحوله، ثم تدخل الحدود بحيرة طبرية لتسير في وسطها وتسير مع الضفة الغربية لنهر الأردن تاركة إياه ضمن ولاية سوريا[1].

ظل هذا الوضع حتى الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية في هذه الحرب، ثم مجيء الاستعمار الفرنسي والبريطاني اللذين عملا على اقتسام ما تبقى من ممتلكات الدولة العثمانية، بموجب اتفاقية سايكس _ بيكو عام 1916 التي قسمت بلاد الشام إلى أربع وحدات سياسية هي: سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن. وبموجب هذه الاتفاقية فقد أدخلت بحيرة طبرية بالكامل ومنطقة الجليل الأعلى وجميع مصادر نهر الأردن ضمن حدود الجولان السوري، وفتحت المجال واسعا لمساومات بريطانية – فرنسية حول الحدود السياسية بين سورية وفلسطين، كما لعبت الحركة الصهيونية[2] دورا بارزا في هذه المساومات وأثرت كثيرا فيها[3].

وبعد أن نجحت الحركة الصهيونية في إقناع بريطانيا بتبني مشروعها الاحتلالي وإصدار وعد بلفور في 2 تشرين ثاني/نوفمبر 1917، سعت هذه الحركة إلى توسيع مساحة الانتداب البريطاني، وركزت في هذا المجال على عاملي الماء والأرض كضرورة حياتية لقيام المشروع الصهيوني، وراحت تضغط لإدخال نهر الأردن وكامل حوضه ضمن حدود الانتداب، ونشرت جملة خرائط تضم جميعها مناطق الجولان وحوران ضمن ما أسموه "أرض إسرائيل"،

---

[1] كيوان والاسدي، **قضية الجولان: هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة**، دار النمير، دمشق، سوريا، 1996، ص 183.

[2] الحركة الصهيونية: حركة سياسية عالمية منظمة نشأت في القرن التاسع عشر، استندت إلى مفاهيم شتى لإقناع اليهود بالعودة إلى فلسطين، انطلاقا من المفاهيم الدينية والمزاعم التاريخية والنيات الاستعمارية، ويعود السبب في انبثاقها إلى الحياة الهامشية والمنعزلة التي عاشها اليهود في العالم والتي أثرت على أنماط حياتهم السياسية والاقتصادية والفكرية. العباسي، نظام عزت، ال**سياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية 1918 – 1945**، دار هشام للنشر، اربد، الأردن، ط1، 1984، ص37 – 59.

[3] سطاس، عز الدين، دراسة حول إشكالية الحدود السورية الفلسطينية، شبكة الصحافة غير المنحازة، الموقع: www.voltairenet.com

وقد تجسدت هذه الرغبة بشكل واضح في المذكرة التي تقدمت بها الحركة الصهيونية عام 1919 إلى مؤتمر السلام الذي عقد في باريس[1].

ومع اشتداد التنافس بين دولتي الانتداب على مناطق نفوذهما، طرأت بعض التغييرات على اتفاقية سايكس – بيكو، ففي حين حصلت سورية على كامل بحيرة طبرية بموجب الاتفاقية السابقة، أصبحت البحيرة بكاملها داخل حدود فلسطين بموجب اتفاقية لويد –وكليمانصو بتاريخ 1919/9/15[2]، ثم عادت سورية وحصلت على جزء من البحيرة في معاهدة سان ريمو في 1920/4/24[3].

ونظرا لتقاطع المصالح الاستعمارية لدولتي الانتداب، وبضغط من الحركة الصهيونية العالمية، أعيد رسم الحدود مرة أخرى عن طريق الاتفاقية الفرنسية – البريطانية المعروفة باتفاقية بوليه – نيوكومب عام 1923 والتي عينت حدود الجولان الحالية وتم بموجبها وضع بحيرة طبرية بأكملها ضمن حدود فلسطين، ومرّ خط الحدود إلى الشرق من البحيرة، وأعيد منبع نهر بانياس إلى الأراضي السورية[4] وتعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات السابقة وأخطرها، قد حظيت بصفة شرعية دولية حين صادقت عليها عصبة الأمم المتحدة عام 1934وعرفت هذه الحدود اصطلاحا بالحدود الدولية[5].

---

[1] سطاس، عز الدين، **دراسة حول إشكالية الحدود السورية الفلسطينية**، مرجع سابق.

[2] وبموجب هذه الاتفاقية مرت الحدود بين سورية وفلسطين: من منطقة سمخ (جنوب طبرية)حتى مسيل وادي مسعودية (إلى الشرق من مصب نهر الأردن في طبرية) بحيث يصبح الثلث الشرقي لبحيرة طبرية داخل سورية، ثم يتجه خط الحدود إلى الشمال الشرقي باتجاه القنيطرة ومن هناك يتجه إلى قرية مسعدة وحتى منبع نهر بانياس ويدخل المنبع ضمن حدود فلسطين. وبعد اعتراض زعماء الحركة الصهيونية على هذه الحدود عهدت الدولتان (بريطانيا وفرنسا) إلى لجنة مختصة من اجل إعادة رسم الحدود مرة أخرى وبما يرضي زعماء الحركة الصهيونية وهي ما عرفت بلجنة بوليه نيو – كومب عام 1923م. للمزيد انظر: الياس، رزق، **مسيرة تحرير الجولان**، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي دمشق، سوريا، 2007، ص 54 وما بعدها.

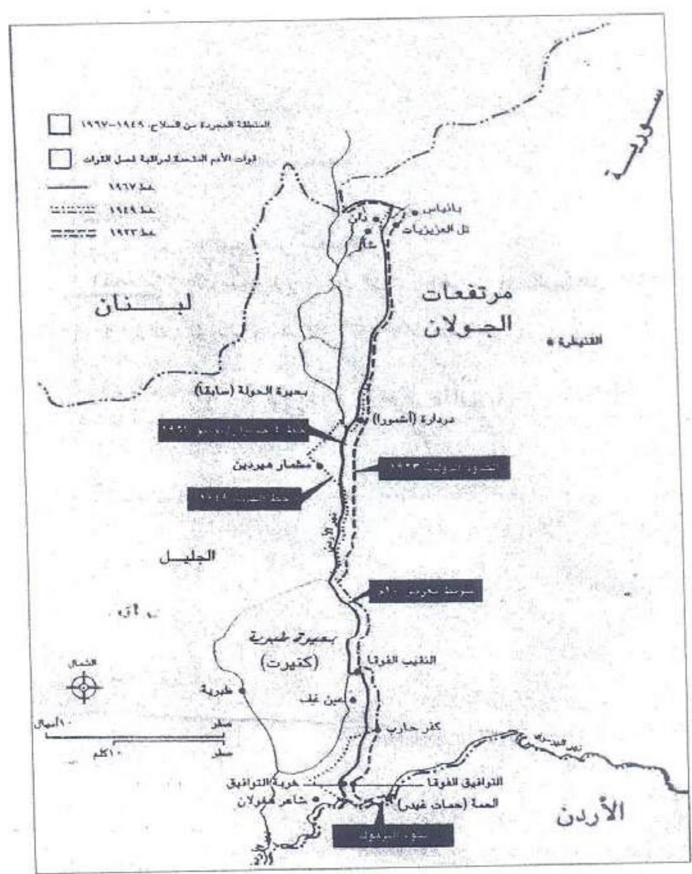
[3] للمزيد حول هذا الموضوع انظر: كيوان والاسدي، **قضية**، ص 187– 193. سطاس، **إشكالية**، مرجع سابق.

[4] الياس، **مسيرة**، ص 56.

[5] أعطت هذه الاتفاقية للسوريين الحق في الإبحار والصيد من بحيرتي طبرية والحولة، ولكنها حرمت سوريا من حق السيادة عليهما. مما يظهر التوجه البريطاني لمنح إسرائيل هذا الحق الذي تم لاحقا.

بقيت الحدود الدولية قائمة حتى حرب عام 1948، والتي أدت إلى توقيع الدول العربية لاتفاقيات الهدنة مع "إسرائيل"، ووفق اتفاقية الهدنة السورية – الإسرائيلية والموقعة بتاريخ 1949/7/20، ظهر ما بات يعرف بالمناطق المجردة من السلاح وهي المناطق الواقعة بين خط الهدنة الجديد وخط الحدود الدولية عام 1923[1].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المناطق المجردة من السلاح كانت أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع حرب 1967، بعد المخالفات والاستفزازات التي قامت بها إسرائيل في تلك المنطقة[2].



خريطة (1): خطوط الحدود السورية – الفلسطينية (1923، 1949، 1967)

المصدر: رضوان زياده، السلام الداني: المفاوضات السورية – الإسرائيلية.

---

[1] انظر: كيوان والاسدي، **قضية**، ص 193 – 197. الياس، **مسيرة**، ص 57 – 58.

[2] تركت اتفاقية الهدنة خلافا إزاء مسألة السيادة في المناطق المجردة، ففي حين تدعي إسرائيل أن هذه المناطق هي جزء لا يتجزأ من " ارض إسرائيل "، تتمسك سوريا بموقفها في أن هذه المناطق هي مناطق حاجزة بين الطرفين وليست تابعة من حيث السيادة لأي منهما، أما تقديرات الأمم المتحدة فترى وحسب بنود اتفاقية الهدنة أن هذه المناطق هي ارض يــدور حولها خلاف والسيادة فيها قانونيا معلقة. انظر: كيوان والاسدي، **قضية**، ص 193 – 194.

4. المساحة

تبلغ مساحة هضبة الجولان 1750 كم مربع. وتساوي 1% من المساحة الإجمالية للجمهورية العربية السورية الحالية، وتمتد الهضبة مسافة 74 كم من جبل الشيخ حتى الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية[1].

يأخذ الجولان شكلا هندسيا متطاولا من الشمال إلى الجنوب ممتدا مسافة 65كم بعرض يصل إلى 28كم في الوسط، ثم يضيق في الجنوب إلى 12كم، وفي الشمال يصل العرض إلى (14كم)[2]، تحتل إسرائيل 1250كم مربع من الهضبة منذ حرب حزيران 1967، وبعد حرب تشرين الأول 1973 تمكنت سوريا من تحرير ما مساحته 100كم مربع منها.

5. التضاريس

تضاريس هضبة الجولان ليست سوى امتداد لتضاريس المنطقة المحيطة بها، إلا أن ما يميزها هو التنوع الجيولوجي الذي تحظى به الهضبة؛ أولا: لوجود جبل الشيخ الذي يرتفع إلى 2814 متر فوق سطح البحر ويقع إلى الشمال من هضبة الجولان – وقد منح جبل الشيخ المنطقة بعدا إستراتيجيا بسبب موقعه المسيطر الذي يطل على الجنوب اللبناني وعلى هضبة الجولان وعلى جزء كبير من جنوب سورية وشمال فلسطين[3] – ثانيا: لوجود أخفض نقطة بالقرب من بحيرة طبرية التي تنخفض إلى 212متر تحت مستوى سطح البحر[4].

هذا الاختلاف في التضاريس ما بين الارتفاع والانخفاض عمل على مرور المؤثرات المناخية البحرية على مناطق طبرية وسهل الحولة، والتي بدورها تساعد على هطول الأمطار بغزارة.

---

[1] المصري، جورج، **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، بحوث إستراتيجية 2، مركز الدراسات العربي الأوروبي واشنطن، ط1، 1996، ص 95.

[2] عبد السلام، **جغرافية**، ص 2

[3] الحسن، **الجولان**، ص 20. زيادة، رضوان، **السلام الداني**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص 226.

[4] سطاس، **دراسة في أصل تسمية الجولان**، ص9.

تنتشر في الجولان سلسلة من **التلال البركانية** المتواصلة، منها تل وردة قرب قرية بقعاتا الذي يبلغ ارتفاعه قرابة 1226متراً عن سطح البحر، وتل الأحمر الذي يرتفع 1187 متراً عن سطح البحر، وتل (أبي الندى) بارتفاع يصل إلى 1204 أمتار عن سطح البحر وغيرها كما تحتوي المنطقة على سلسلة **جبال** مستمرة، يطلق عليها اسم جبال الجولان يصل ارتفاع بعضها إلى 2880 متر عن سطح البحر، وهي ذات اتجاه شمال غرب – جنوب – جنوب شرق، وتبدأ من جنوب القنيطرة وتنتهي عند بلدة الرفيد[1].

وعلى مدى طويل غطت **الأحراش** قسما كبيرا من مساحة الجولان، إلا أن هذه المساحات تناقصت مع الزمن بسبب قطع السكان للأشجار لاستخدامها في التدفئة وعمليات البناء، كما ازدادت حاجة السكان لاستغلال أراضي الأحراش لزراعتها خاصة بعد الاحتلال وسيطرة إسرائيل على الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية الخصبة، ومع ذلك بقيت هناك عدة أحراش مهمة منها:

حرش مسعدة: الذي يقع شمالي الجولان إلى الغرب من قرية مسعدة، ويحوي 80% منه على أشجار السنديان والسرو والصنوبر.

حرش الجويزة: ويقع بالقرب من قرية الجويزة إلى الجنوب من مدينة القنيطرة ومعظم أشجاره هي السنديان.

حرش الياقوصة: بالقرب من قرية الياقوصة جنوبي الجولان ويمتد على مساحة 4 كم مربعه، وتكثر فيه أشجار السنديان والبلوط والخروب[2].

تختلف طبيعة **سطح الأرض** بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية من الجولان، فبينما تسود الوعورة الشديدة المنطقة الشمالية – بسبب وجود التلال والجبال المتعددة وقلة التربة لأن مياه الأمطار تجرفها إلى المناطق المنخفضة التي تقع في الجنوب_ تبدأ هذه الوعورة بالتلاشي

---

[1] البطحيش، نواف، **الجولان في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي 1967– 1986**، ب ن، ب ط، ب م، ب ت، ص 8.

[2] أيمن أبو جبل، جغرافية الجولان، على الموقع: www.jawlan.com

عند الاتجاه نحو الجنوب، وتزداد مساحة الأراضي المنبسطة التي تشكل سهول فيق والعال وكفر حارب والجوخدار[1].

وتصنف طبقة **الصخور** في هضبة الجولان على أنها بركانية لونها أسود مائل للزرقة أحيانا، أما التربة فهي من نموذج تربة الهضاب البازلتية التي تنتمي إلى مجموعة تربة البحر الأبيض المتوسط الداكنة[2]، وهي تربة خصبة تصلح لشتى أنواع الزراعات، كما تشكل مراعٍ ومروجاً طبيعية غنية. وتربة المنطقة الشمالية من الجولان رقيقة ومخلخلة وغنية بالأحجار والصخور، في حين تقل نسبة هذه الأحجار وتزداد التربة سماكة في المنطقة الجنوبية[3].

يعد الجولان من مناطق سورية الغنية **بالمياه** قياسا إلى مساحته الصغيرة حيث يبلغ معدل المياه الناتجة عن الأمطار وذوبان الثلوج ما يقارب 1.2 مليار متر مكعب سنويا، يتعرض 81 % منها للتبخر، و10% ينزل في جوف الأرض، وما تبقى يجري على السطح مشكلا المياه السطحية للجولان التي تغذي الأنهار الحدودية الموجودة في المنطقة قبل أن تقوم إسرائيل بالاستيلاء عليها وسلب مياهها، وأهم هذه الأنهار:

- **نهر الأردن وروافده:** الحاصباني وبانياس والدان، التي تنبع جميعها من قمم جبل الشيخ، وتصب في نهر الأردن، ويبلغ مجموع ما يصل نهر الأردن من جميع روافده 572 مليون متر مكعب سنويا[4].

- **نهر اليرموك:** الذي ينبع من جنوبي سوريا ويشكل حدودها الجنوبية مع الأردن، ويحمل نهر اليرموك إلى نهر الأردن ما يقرب من 500 مليون متر مكعب سنويا ويشكل 38% من مياه النهر[5].

---

[1] عبد السلام، **جغرافية**، ص 5.

[2] عن أنواع التربة في الجولان وأصنافها انظر: البطحيش، **الجولان**، ص 9.

[3] عبد السلام، **جغرافية**، ص 8.

[4] ***مصادر المياه في الجولان*، مجلة الأرض**، ع 9، أيلول 2006، ص 78.

[5] م. ن، ص 79.

أما **الينابيع** في الجولان فيصل عددها إلى 80 ينبوعاً، وهي ضعيفة الغزارة، ولا تشكل مياهها إلا جداول صغيرة وقصيرة على سطح الهضبة، وأهمها ينبوع بانياس في الشمال[1].

وفي الجنوب تشتهر ينابيع الحمة؛ وهي مياه معدنية حارة ذات خصائص علاجية واستجمامية، وتتألف من عدة ينابيع تصل درجة حرارة بعضها إلى 49 درجة مئوية، ويبلغ معدل تصريف ينابيع الحمة 63 مليون متر مكعب سنويا، تصب جميعها في مياه نهر اليرموك[2].

ومن أشكال المياه السطحية الأخرى في الجولان **البرك المائية**؛ وهي عبارة عن حفر قليلة العمق ساهم الإنسان في إيجادها لتجميع مياه الأمطار في هذه البرك واستخدامها لاحقا للأعمال المنزلية أو لسقاية الحيوانات، وتعد بحيرة مسعدة أكبر بركة اصطناعية في الجولان بعمق يصل من 8-9 أمتار، تتسع لثلاثة ملايين متر مكعب من المياه[3].

ويصل مخزون **المياه الجوفية** في هضبة الجولان إلى نحو 120مليون متر مكعب، وتساعد الصخور البازلتية المنتشرة هناك على تسرب المياه إلى طبقات الأرض الداخلية بسبب كثرة الشقوق فيها، وهنا تجب الإشارة إلى أهمية وجود جبل الشيخ بوصفه أحد أهم مصادر المياه الجوفية وأغناها في سورية، وقد وصفه أحد الباحثين قائلا:"إن جبل الشيخ ليس مجرد حد شمالي لإقليم الجولان، ولكنه العامل الجغرافي الأساسي في مناخ الجولان وخزان المياه في المنطقة"[4] وبسبب أهمية جبل الشيخ فقد تعرضت المنطقة لعدد من التغيرات والتبديلات الحدودية بهدف السيطرة على مصادر المياه في الجولان، وهذا ما سيظهر لنا بصورة أوضح في الفصول القادمة.

---

[1] يبلغ المتوسط السنوي لتصريف مياه نهر بانياس السنوي بـــ 120 مليون متر مكعب، ومياهه تشكل نهر بانياس الـــذي يسير مسافة 1 كم في الأراضي السورية ليدخل بعدها إلى فلسطين حيث يتحد مع نهري الدان والحاصباني مشكلاً معهمـــا نهر الأردن. انظر: عبد السلام، **جغرافية**، ص 7. **مصادر المياه في الجولان**، مرجع سابق، ص 78.

[2] عبد السلام، **جغرافية**، ص 7.

[3] م. ن، ص 8.

[4] باغ، **الجولان**، ص 15.

6. المناخ

ينتمي مناخ الجولان إلى نموذج المناخ الهضبي - الجبلي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وتصله المؤثرات البحرية بسهولة بسبب قربه من البحر، حيث لا يبعد عنه سوى مسافة (50-65كم). لقد جعل الموقع الجغرافي والتضاريس المنطقة تتمتع بمناخ يميزها عن غيرها من المناطق التي تقع إلى الشرق من البحر المتوسط، خاصة فيما يتعلق بدرجة الحرارة ومعدل هطول الأمطار والرطوبة.

أما **درجة الحرارة** في الجولان فهي معتدلة، ويتراوح متوسطها في الصيف بين 22 درجة في الشمال و 25 درجة في الجنوب، بينما يتراوح معدل درجات الحرارة في الشتاء بين 6.7 درجة في الشمال و 14.4 درجة في الجنوب، باستثناء منطقة الحمة التي يرتفع فيها متوسط درجات الحرارة إلى حدود 29-28 درجة صيفا و 14 درجة شتاء، مما أهّل هذه المنطقة لتكون منتجعا شتويا نموذجيا منذ العهد الروماني إلى اليوم(1).

ويعد هطل **الأمطار** الغزيرة من الظواهر المناخية المميزة لفصل الشتاء في منطقة الجولان إذ يبلغ متوسط الهطل السنوي بين 800-1000 ملم في المناطق الشمالية والجبال، وبين 400-700 ملم في الجنوب والغرب(2).

وتتساقط **الثلوج** على المناطق التي يصل ارتفاعها إلى أكثر من 500- 600 متر فوق سطح البحر بمعدل 15- 20 يوما في السنة بارتفاع قد يصل من 5- 6 أمتار سنويا(3). ويتركز سقوط الثلج على جبل الشيخ الذي يشكل وجوده عاملا جغرافيا هاما في مناخ الجولان، بسبب تراكم الثلوج في الأحواض التي تقع على قمة الجبل، وتستقر فيها لفترات طويلة بحيث يؤدي ذوبانها في فصل الصيف إلى إمداد الينابيع والأودية الصغيرة والأنهار بالمياه.

---

(1) عبد السلام، **جغرافية**، ص 6.

(2) باغ، **الجولان**، ص 131.

(3) الحسن، **الجولان**، ص 22.

وتنشط في الجولان **الرياح** الغربية معظم أيام السنة، هذه الرياح الناتجة عن الفرق في درجة الحرارة بين الشمال والجنوب، وبين البحر والبر، وبين المرتفعات وصحراء بادية الشام، وتحمل هذه الرياح الرطوبة الجوية التي تصل نسبتها في الجولان إلى أكثر من 48 درجة صيفا و83 درجة شتاء[1].

ويتميز الجولان بتشكل ظاهرتي **الضباب والندى** اللتين يقدر متوسط عدد لياليهما 170 ليلة، ويحتل الندى أهمية بالغة في فصل الصيف؛ لأنه يساعد على نمو المزروعات الصيفية والحفاظ على أعشاب المراعي خضراء، ويشتهر في الجولان تل (أبو الندى) نسبة لهذه الظاهرة الطبيعية، أما في فصل الشتاء فإن الأوقات الباردة جدا عادة ما يصاحبها تجلد للمياه وتكون الصقيع[2].

7. اقتصاد الجولان

يعتمد اقتصاد الجولان بشكل اساسي على الغطاء النباتي وتوفر المياه، فلم يعثر في أرضه على أية مكامن للمعادن أو الثروات التي يمكن أن تستخدم بشكل اقتصادي مثمر، عدا الحجارة والصخور الموجودة على أرض الجولان والتي يستغلها السكان في أعمال البناء ورصف الطرقات ، مما ادى الى افتقاره لمناطق صناعية تشكل استقطابا عماليا وقيام مدن كبيرة[3].

وكان لمناخ الجولان دور بارز في إنعاش صناعة الاصطياف والاستجمام في المنطقة، سواء في ينابيع الحمة المعدنية الحارة، أو على قمة جبل الشيخ وسفوحه التي يرتادها الناس لممارسة رياضة التزلج والسياحة.

وقد تركز الاقتصاد في الجولان على الزراعة وتربية الحيوانات التي شغلت المقام الأول في هذا المجال نظرا لتوافر عناصر التربة والماء والمناخ الملائم للمزروعات، حيث بلغت

---

(1) باغ، **الجولان**، ص 119.

(2) عبد السلام، **جغرافية**، ص 7.

(3) العشعوش ، كميليا ، ***الجولان وسياسة الاستيطان الصهيوني***، مجلة الكاتب الفلسطيني ، ع 21 ، 1990 ، ص 178

مساحة الأرض القابلة للزراعة في عام 1966 ما يقارب 107150 هكتار[1]، بلغت مساحة المزروع منها فعليا 39352 هكتار وهو ما يعادل 36.7 من إجمالي المساحة القابلة للزراعة. وقد تقلصت المساحة التي يزرعها السوريون في الجولان بعد احتلال إسرائيل معظم مساحة الهضبة لما نسبته 7.7 % فقط[2]، حيث صادرت إسرائيل معظم الأراضي لإقامة المستوطنات أو كمراع للماشية، كما حددت بعض المناطق للتدريبات والمناورات العسكرية، وما تبقى يتبع لسلطة حماية الطبيعة.

وتتصف المحاصيل الزراعية في الجولان بالتنوع والجودة، إلا أن الكميات المنتجة قليلة بسبب صغر المساحات المزروعة، واستخدام السكان الأساليب التقليدية في الزراعة، بالإضافة إلى اعتمادهم على الزراعة البعلية، وبعد أن يحصل السكان على حاجتهم من المحصول كان يتم إرسال الفائض منه إلى سوق القنيطرة أو إلى سوق العاصمة السورية دمشق لبيعه.

ويعد القمح من أهم المحاصيل التي تزرع في الجولان، حيث يعتبر مادة أساسية في الغذاء، كما يزرع الشعير من أجل تغذية الحيوانات، بالإضافة إلى الحمص والعدس وغيرها من البقول. وتنتشر زراعة الخضر المختلفة خاصة في المناطق التي تكثر فيها المياه السطحية كسهل البطيحة. وتشتهر المناطق الشمالية بزراعة الأشجار المثمرة، كالتفاح والكرز والكرمة والزيتون[3] .

ولأن أرض الجولان مصدر طبيعي وخصب لنمو المراعي والمروج الخضراء فإن ذلك ساعد في جعلها مكانا مناسبا لتربية الحيوانات المختلفة، ويأتي الغنم على رأس هذه الحيوانات، كما يربي السكان البقر والثيران والعجول التي كانت تباع في أسواق فلسطين قبل الاحتلال الإسرائيلي لها بأسعار مرتفعة، بسبب جودة لحومها كما يربي سكان الجولان الطيور الداجنة بمختلف أنواعها، وتنتشر تربية النحل بسبب ملائمة طبيعة المنطقة لإنتاج أنواع جيدة من العسل، ويمتاز عسل الجولان بارتفاع أسعاره[4].

---

[1] الهكتار الواحد يساوي 10.000 متر مربع .

[2] عبد السلام، **جغرافية**، ص16.

[3] ابو جبل، ايمن، اقتصاد الجولان، على الموقع : www.jawlan.org

[4] ابو جبل ، ايمن ، اقتصاد الجولان،

ويمتلك الجولان موردا طبيعيا يتمثل في الثروة السمكية الموجودة في بحيرة طبرية، التي كان السكان يستغلونها لتأمين مورد رزق لهم، لكن الإسرائيليين منعوا السكان من هذه المهنة، ومدوا الشباك على طول شواطئ البحيرة منعا لوصول الأسماك منذ العام 1960 [1]. وقد وصلت نسبة العاملين في القطاع الزراعي – الحيواني في هضبة الجولان إلى نحو 63% من مجموع القوة العاملة في المنطقة؛ وهو ما يفسر أهمية هذا القطاع بالنسبة للسكان على الرغم من ضعف الإنتاج وقلة مردوده الاقتصادي[2].

فيما يتعلق بالصناعة في الجولان فقد بلغت نسبة العاملين فيها ما يعادل 19% من إجمالي القوة العاملة عام 1967، وتشير هذه النسبة المتدنية إلى صغر حجم هذا القطاع وعدم أهميته في المنطقة، وكما سبق واشرنا فإن عدم وجود أية ثروات معدنية مكتشفة في المنطقة أثر سلبا على تقدم وتطور هذا القطاع، وبقيت الصناعة صغيرة ومحلية واقتصرت على وجود عدد من الورش والمشاغل الصغيرة تركز معظمها في مدينة القنيطرة، كصناعة مواد البناء ومعاصر الزيتون ومطاحن الحبوب ومشاغل للنجارة والحدادة، وصنع البسط والسجاد والمنسوجات الصوفية اليدوية، وصناعة مشتقات الألبان التي تستهلك محليا أو ترسل إلى المناطق المجاورة لبيعها، وبالمقابل يشتري السكان بثمنها حاجاتهم من الأقمشة والسكر والشاي والبن والحاجات الضرورية للمنزل[3].

وقد نشطت الحركة التجارية في الجولان بسبب ارتفاع أعداد السكان خاصة بعد حرب 1948 واحتلال إسرائيل لفلسطين، وتدفق عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين إلى الجولان، كما أقيمت معسكرات للجيش السوري على طول الحدود مع فلسطين بعد أن أصبح الجولان منطقة مهددة من قبل إسرائيل واضطر الكثير من أفراد الجيش السوري للقدوم مع عائلاتهم والسكن في الجولان مما زاد في حركة الاستهلاك وتحسن المستوى المعيشي للسكان.

---

[1] عبد السلام، **جغرافية**، ص 15.

[2] حمدان، عبد المجيد، الندوة الدولية حول تاريخ الجولان، الموقع www.jawlan.org

[3] عبد السلام، **جغرافية**، ص 16.

8. السكان

السكان الأصليون في الجولان هم من أصول عربية، وينتمون لعدة قبائل مثـل غسـان والأزد، وهم من قبيلة لخم باليمن، وتسربوا من شبه الجزيرة العربية على شـكل قبائـل قبـل الإسلام بقرون[1]، إذ كانت المروج والمراعي الجولانية ووفرة المياه تغري البدو الرحل لارتياد المنطقة ثم الإقامة فيها مع الزمن.

يشكل الدروز النسبة الأكبر من عرب الجولان، فهم ينحدرون من قبائل عربية يمنيـة، ويعترفون بنبي الإسلام محمد وبالقرآن، إلا أنهم يفسرون النصوص الدينية حسب طريقتهم.

يعيش الدروز في مجتمع منغلق لا يعرف تعدد الزوجات ولا الطـلاق إلا نـادرا، ولا يتزوجون إلا من بعضهم بعضاً. وقد شكل السكان العرب ما نسبته 85% من مجمـوع سـكان الجولان عام 1966، اما بقية السكان فهم من أصول شركسية وتركمانية[2].

أما الشركس فيعود وجودهم في منطقة بلاد الشام إلى عهد الدولة المملوكية عندما جاءوا من القوقاز – التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق – لخدمة جيوش السـلاطين المماليـك وقدموا إلى الجولان عام 1878، واستقروا في منطقة القنيطرة ثم بنو مدينتها فيما بعد. وما زالوا يحافظون على التقاليد العربية المتعلقة بالشرف والضيافة والشجاعة والأخـذ بالثـأر وحمايـة المستجير[3]، وقد وصل عددهم إلى نحو 17000– 18000 نسمة قبل تهجيرهم مع بقية السكان أثناء حرب 1967، حيث أصبحوا نازحين في دمشق، كما هاجر قسم منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعاد قسم آخر إلى الجمهوريات الشركسية في الاتحاد الروسي[4].

---

[1] عن أسماء القبائل العربية في الجولان وتفرعاتها انظر: الحسكير، عبد المنعم، **الجولان مفتاح السلام**، بيسـان للنشـر، بيروت، لبنان، 1999، ص 86+87. أفنيخر، أحمد، **الجولان الأرض الأسـيرة**، نينوى للدراسات، دمشق، سوريا، 2003، ص 28.

[2] للاستزادة حول أصول السكان وتفرعاتهم وأماكن تواجدهم وعلاقتهم مع الدولة العثمانية انظر:
باغ، **الجولان**، مرجع سابق، ص 263– 272. عبد السلام، **جغرافية**، ص10+11. الحسـكير، **الجـولان**، ص 97 – 99. الحسن، **الجولان**، ص 29.

[3] الحسكير، **الجولان**، ص 95.

[4] عبد السلام، **جغرافية**، ص 10.

والى جانب الشركس يوجد التركمان، وهم من السلالة الطورانية – التركية، وصلوا إلى الجولان في أواسط القرن السادس عشر الميلادي، وأسكنهم العثمانيون في قرى علـــى جوانـــب طريق دمشق – فلسطين، ويعيشون حياة ما بين البداوة والحضارة وهم يتحدثون العربية بطلاقة وبلغ عددهم 4500 نسمة عام1967 .

يدين غالبية سكان الجولان بالدين الإسلامي بمذاهبه المختلفة إذ تصل نسبتهم إلى 97% وما تبقى هم نصارى من العرب والأرمن.

قدر عدد سكان الجولان عام 1967 بحوالي 138 ألف نسمة كانوا يعيشون في 139 قرية، وبعد حرب حزيران واحتلال إسرائيل لهضبة الجولان تم تهجير ما مجموعه 131 ألف نسمة من السكان، وكان من بين المهجرين 10 آلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا أثناء نكبة 1948 واستقروا في الجولان[1].

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 معظم القرى والبلدات السورية في هضبة الجولان، ولم ينج من همجية الاحتلال وآلته العسكرية سوى ست قرى ظلت مأهولة بالسكان وهي: مجدل شمس[2]، بقعاتا[3]، عين قينيه[4]،

---

[1] Davis , uri , **The Golan Heights Under Israeli Occupation** , 1967-1981 , Unv. Of Durham , Center For Middle Eastern and Islamic Studies , England , 1983 , p. 4-6.

[2] مجدل شمس: تقع في أقصى شمال هضبة الجولان على ارتفاع 1200 متر عن سطح البحر، ويقدر عدد ســكانها 12 ألف نسمة. بني في القرية مجلس محلي تابع لسلطات الاحتلال. تتصف بشوارعها الضيقة بسبب موقعها الجبلي، يوجد فيها مدرستان ابتدائيتان ومدرسة إعدادية وأخرى ثانوية. شقير، أميرة هايل، **الجولان: التعريف بمصادر البحث**، بحــث لنيــل درجة دبلوم في الصحافة، جامعة دمشق، سورية، 1998، ص 17–18.

[3] بقعاتا: تقع في شمال الجولان على ارض بركانية شبه مستوية، ترتفع 1085 متر عن سطح البحر، على بعد 11 كــم عن مدينة القنيطرة. أحرقت القرية في عهد الأتراك والفرنسيين، هاجر إليها العديد من سكان قرية سحيتا بعد تدميرها على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي عام 1970. يوجد فيها مجلس محلي خاضع لسلطة الاحتلال ومدرستان ابتدائيتان، وطلاب المرحلة الثانوية يدرسون في ثانوية مسعدة المجاورة.وترتبط ببقية القرى بالطريق الواصل بين مسعدة والقنيطرة. انظــر: شقير، **الجولان**، ص 19–20.

[4] عين قينيه: تقع إلى الشمال الغربي من قرية مسعده، تشرف على منطقة بانياس وسهل الحولة الغربــي، وتعتبــر مــن القرى القديمة في سوريا، نزح عدد كبير من سكانها عام 1967، يعتمد السكان على المنتجات الزراعية والحيوانية وبعض الحرف الأخرى، فيها مجلس محلي تابع لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، يوجد فيها مدرسة ابتدائية حتى الصف الثامن، ويكمل الطلاب تعليمهم في مدرسة مسعدة الثانوية، تتصل بالمدن الأخرى عن طريق بانياس – مسعدة – القنيطرة، ومنها الى باقي مناطق الجولان. انظر: شقير، **الجولان**، ص 23.

الغجر[1]، مسعده[2]، وسحيتا[3]، شكل من فيها سكان الهضبة والبالغ عددهم 6396 نسمه[4]. وفي عام 2008 وصل عدد سكان هذه القرى إلى ما يقارب 17000نسمة[5].

بعد أن تمكنت قوات الاحتلال الصهيوني من بسط سيطرتها وإحكام قبضتها على هضبة الجولان، حاولت استمالة السكان الدروز إلى جانبها عبر إقناعهم بوجوب إقامة دولة درزية مستقلة عن الدولة السورية، وشجعت عدداً من القيادات الدرزية على القيام بذلك، ووعدتهم بأنها ستعترف بهم فور إعلان دولتهم، وستقدم لهم كل أسباب الدعم عبر ترحيل دروز إسرائيل المقيمين في الجليل وضمهم إلى الدولة الدرزية المنشودة.

وكانت إسرائيل تهدف من وراء ذلك العرض؛ إقامة جيش درزي يعمل على محاربة الجيوش العربية في الشرق والشمال، وبذلك تؤمن إسرائيل جبهتها الشمالية عن طريق إيجاد عناصر موالية لها في المنطقة، إلا أن هذا المخطط فشل بسبب كشف السوريين في الجولان له

---

[1] الغجر: تقع هذه القرية على ملتقى الحدود السورية –اللبنانية – الفلسطينية، يعمل سكانها في الزراعة وتربية الماشية وبعض الوظائف. ترتبط بالقرى السورية والفلسطينية عن طريق مسعدة – بانياس – كريات شمونه (الخالصة) ومنه تتفرع الى القرى الأخرى. فيها مجلس محلي تابع لسلطة الاحتلال، ومدرسة ابتدائية، ويكمل الطلاب تعليمهم في ثانوية مسعدة. انظر: شقير، **الجولان**، ص 23–24.

[2] مسعدة: تقع في شمال الجولان على بعد 15 كم من مدينة القنيطرة، بالقرب من بحيرة رام او مسعدة، تنبسط على ارض بركانية بارتفاع 970 متر عن سطح البحر، استمدت اسمها من السعادة نظرا لخصوبة أراضيها، أحرقت القرية على يد القوات الفرنسية عام 1926، وتعتبر مسعدة حلقة مواصلات هامة في شمال الجولان لأنها ترتبط بالقرى والمدن السورية بطرق معبدة يوجد فيها مجلس محلي تابع لسلطات الاحتلال الإسرائيلي يقوم بجباية الضرائب وجمع ثمن فواتير الماء والكهرباء، وفيها عدة مراكز حكومية إسرائيلية مثل الهستدروت ومحكمة مذهبية ومركز للشرطة والبريد، تكثر فيها المطاعم لاعتبارها طريق رئيسي يصل إلى جبل الشيخ وبركة رام، وهي مليئة بمراكز للجيش الإسرائيلي، فيها مدارس لكافة المراحل. انظر: البطحيش، **الجولان**، ص 14.

[3] سحيتا : تقع جنوب شرق قرية مجدل شمس بلغت مساجة اراضيها الزراعية 30 الف دونم ، سكنها قبل حرب 1967 300 شخص ، وبعد الاحتلال منعوا من الوصول الى اراضيهم . في 29 اذار 1970 صدر قرار عسكري بتهجير سكان القرية الى قرية مسعده وبقعاتا ثم قامت قوات الاحتلال بنسف منازل القرية وتدميرها . الموقع www.jawlan.org.

[4] أيمن أبو جبل، **الجولان حقائق وأرقام**، الجولان للإعلام والنشر، على الموقع، www.jawlan.org

[5] العدد مأخوذ عن الموقع الالكتروني www.jewishlibrary.com بسبب عدم وجود إحصاءات سورية عن السكان داخل الأرض المحتلة، ويعتمد هذا الموقع في معلوماته على المكتب الصحفي للحكومة الإسرائيلية Israeli government press office.

ومعرفة نوايا إسرائيل من ورائه، مؤكدين انتماءهم الكامل وولاءهم للجمهورية العربية السورية وأنهم جزء لا يتجزأ منها[1].

9. الأهمية التاريخية لهضبة الجولان

تنبع أهمية هضبة الجولان من الموقع الجغرافي المميز لها، حيث كانت الهضبة حتى عهد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين جسرا طبيعيا استراتيجيا ومعبرا هاما بين مصر وفلسطين من جهة، وسورية وهضبة الأناضول وبلاد الرافدين من جهة أخرى، وذلك عبر الطرق التاريخية الواصلة بين جسر بنات يعقوب في فلسطين ثم القنيطرة في الجولان ومنها إلى دمشق وباقي المناطق[2].

كما شهد الجولان عهودا مزدهرة منذ العهد الكنعاني وحتى الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة واضطلع بأهمية إستراتيجية وعسكرية كبيرة [3]؛ فهو يشكل قلعة طبيعية منيعة في حالات الحروب بسبب وجود العوامل الطبيعية كالجبال والأودية التي تعمل كدروع واقية ضد الهجمات العسكرية، ولذلك فإن السيطرة على الجولان تعني القدرة على الدفاع عنه وحمايته و تهديد المناطق المجاورة له واحتلالها بسهولة في نفس الوقت خاصة المناطق الغربية في فلسطين التي تشرف عليها الهضبة من علو مرتفع[4].

كما منح جبل الشيخ المنطقة أهمية كبيرة جدا سواء بوصفه مصدرا هاما للمياه أو بسبب ارتفاعه الذي يشكل قاعدة مراقبة عسكرية تشرف على جزء كبير من المناطق المحيطة به.

---

(1) زيادة، **السلام**، ص 235.

(2) عبد المجيد حمدان، الندوة الدولية حول تاريخ الجولان وآثاره، الموقع www.jawlan.org

(3) تدل خريطة الطرق في منطقة الجولان على الدور الذي اضطلعت به هذه المنطقة في العلاقات بين الشعوب القديمة في الوطن العربي، مما عاد بنتائج مؤسفة على هذه المنطقة خاصة عندما جاءت الجيوش المصرية وملوك فارس وآشور والكلدانيين والمقدونيين واليونانيين والسلوقيين على التوالي لتتصادم في هذه المنطقة، وقد دلت ثروة الجولان المتعددة وحجارة البناء المكتشفة والطرق المؤدية من دمشق إلى العقبة على كثافة المنطقة وتنوعها والمنافسة التي تعرضت لها بين المصريين وكلا من العموريين والحثيين وملوك ما وراء النهرين. انظر: عبد السلام، عادل، **جغرافية**، ص 3+4. ***الجولان عبر التاريخ***، **مجلة الأرض**، ع 8، آب 2006، ص 77.

(4) عبد السلام، **جغرافية**، ص 4.

ومن الآثار الدالة على أهمية المنطقة عسكرياً، قلعة الصبيبة التي تشرف على قرية بانياس وتعود إلى العهد الروماني، وقد شيدت للدفاع عن بانياس ضد الهجمات والغزوات المختلفة، ويستطيع الواقف على أرض القلعة أن يشرف على بادية الشام من الشرق وشمال فلسطين كله بحيث يمكن رؤية ساحل البحر الأبيض المتوسط منها[1].

وفي العصر الإسلامي كان الجولان قد تحول إلى قاعدة لانطلاق الجيوش الإسلامية خاصة في فترة الفتوحات. وشيد الأيوبيون سور بانياس القائم حتى اليوم، ويحتوي على أبراج مربعة أقيمت لأغراض عسكرية ودفاعية أيضا[2].

وعاش الجولان كغيره من البلاد العربية تحت الحكم العثماني حيث شهد نوعا من النمو والتطور خاصة بعد قدوم الشركس والتركمان الذين انشأوا فيه العديد من القرى والمدن.

ومن أرض الجولان يمر الخط الحديدي – الحجازي الذي كان يتجه إلى فلسطين زمن العثمانيين، وأنبوب البترول السعودي (التابلاين)[3] الذي يصب على الساحل اللبناني في منطقة الزهراني[4].

وفي العصر الحديث، زادت أهمية الجولان بعد تكالب القوى الاستعمارية على البلاد العربية، وأصبحت هذه المنطقة محط أطماع هذه القوى بسبب الميزات المختلفة والهامة التي تتمتع بها، إلى أن وقعت فريسة الاحتلال الصهيوني اثر حرب حزيران عام 1967.

---

[1] باغ، **الجولان**، ص 16

[2] عبد السلام، **جغرافية**، ص 4.

[3] خط التابلاين (T.A. P): كان هذا الخط قبل الاحتلال الإسرائيلي مخصصا لنقل النفط من السعودية مرورا بالجولان إلى ميناء الزهراني على الساحل اللبناني، حيث يبلغ قطره 30 انش وتصل قدرته على تمرير المياه إلى 3000 متر مكعب في الثانية. بريك، نزيه، **الجولان والمياه:** العلاقة بين الاحتلال ومصادر المياه (دراسة موثقة) ، 2008، على الموقع الالكتروني : www.jawlan .org ، ص 5.

[4] جغرافية الجولان، على الموقع، www.golanturlmenleri.jeeran.com

الفصل الثاني

الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان قبل عام 1967

أولا: موقع الجولان في الفكر الديني اليهودي

ثانيا: محاولات الاستيطان في هضبة الجولان

ثالثا: موقف الزعماء اليهود والصهاينة من الاستيطان في الجولان حتى عام 1967

الفصل الثاني

الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان قبل عام 1967

أولاً: موقع الجولان في الفكر الديني اليهودي

تناولت الدراسات والأبحاث جذور الاستيطان في الفكر الصهيوني[1]، أما هذه الدراسة فإنها تركز على موضوع الاستيطان في هضبة الجولان السورية. وللوقوف على هذا الموضوع كان لا بد من البحث عن أهمية هضبة الجولان من الناحية الجغرافية إضافة إلى المكانة التي تبوأتها على الصعيدين الديني، كما ذكرت في التوراة والكتب اليهودية المقدسة[2]، والسياسي، المتمثل بدور الحركة الصهيونية ودعمها لمشاريع الاستيطان فيها.

تظهر الأهمية الدينية لمنطقة الجولان عند اليهود من خلال تحديد التوراة والكتب الدينية لحدود ما يعرف "بأرض إسرائيل" أو "أرض الميعاد" حسب معتقداتهم الدينية، وذلك استنادا إلى الوعد الذي قطعه الله مع نبيه إبراهيم وجاء فيه: " في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام عهدا قائلا : لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"[3].

ومن إبراهيم انتقل هذا الوعد الإلهي – عند اليهود – لابنه اسحق عندما قال له: " تغرب في هذه الأرض فأكون معك وأباركك، لأني لك ولنسلك أعطي جميع هذه البلاد، وأفي بالقسم الذي أقسمت لإبراهيم أبيك "[4].

---

[1] من هذه الدراسات: عناب، محمد رشيد، **الاستيطان الصهيوني في القدس**، رسالة ماجستير منشوره، بيت المقدس للنشر والتوزيع، ب. م، ط 1، 2001، ص 57.: غلمي، محمد عوده، **تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس**، رسالة ماجستير منشوره، دار الريان للطباعة، نابلس، فلسطين، ط 1، 2001، ص 85.

[2] التوراة: الكتاب المقدس عند اليهود، وتعني حرفيا التعليم، ومدلولها الاصطلاحي شريعة موسى عليه السلام، أو أسفار موسى الخمسة التي انزلها الله عليه في طور سيناء، وتبدأ هذه الإسفار من بدأ الخليقة وتنتهي بوفاة موسى على جبل نبو (شرقي البحر الميت) حوالي سنة 1300 ق. م. وأسفار التوراة هي: سفر التكوين، الخروج، اللاويين، العدد، التثنية. انظر: الهلول، جبر، **المواثيق والعهود في ممارسات اليهود: قراءة في الفكر الديني والسياسي**، مجد للدراسات، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 24.

[3] سفر التكوين 15: 18.

[4] سفر التكوين 26: 3 .

وتكرر هذا الوعد للنبي موسى عندما خاطبه الرب قائلا لبني اسرائيل :" وأقمت معهم عهدي أن أعطيهم أرض كنعان ، أرض غربتهم التي تغربوا فيها "[1].

وكانت هذه الوعود بمثابة الأساس الذي بنيت عليه معتقدات اليهود الدينية والفكرية بالعودة إلى "أرض الميعاد"، وبالتالي فهم اليهود الصهاينة ضمنيا أن الجولان هو من ضمن الأرض الموعودة التي حددتها التوراة، رغم أن الجولان لم يذكر في التوراة إلا في موقع واحد فقط تحت اسم باشان:" تأكلون لحم الجبابرة وتشربون دم رؤساء الأرض. كباش وحملان وأعتده وثيران، كلها من مسمنات باشان "[2].

ومع تنوع الوعود المتعلقة بحدود أرض الميعاد، فقد تعددت الحدود وتنوعت المناطق الجغرافية التي حددها كل وعد، الأمر الذي دفع أحد الباحثين اليهود لتقسيم الحدود الدينية التاريخية التي كانت تضم الجولان تارة وتستبعده تارة أخرى إلى ثلاثة أنواع هي[3]:

- "حدود الآباء": وهي الحدود التي حددتها الكتب الدينية وتمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات، ويعتقد بعض الباحثين اليهود أنها ستكون حدود الدولة التي سيقيمها المسيح المنتظر.
- "حدود مهاجري مصر": وهي الحدود التي استوطنها الإسرائيليون الذين هاجروا من مصر، وحسب التوراة تكون حدود أرض إسرائيل: من الغرب البحر المتوسط، ومن الشرق تمتد على طول البحر الميت وتسير على طول مجرى نهر الأردن حتى تصل إلى الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبرية،أما الحدود الشمالية فتسود ضبابية كبيرة وعدم تأكد واختلاف في الآراء حول مكانها.

وأشار كتاب المشناه[4] إلى أن حدود أرض إسرائيل الشمالية لمهاجري مصر تمتد من النهر وحتى أمناه، والنهر هو الليطاني وأمناه هي رأس جبل الشيخ.

---

[1] سفر الخروج 6: 4.

[2] سفر حزقيال 18:39.

[3] برافر، موشيه، **حدود ارض إسرائيل**، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجليل، عمان، الأردن، ط 1، 1990، ص 51 – 55.

[4] المشناه: مجموعة موسوعية من الشروح والتفاسير تتناول أسفار العهد القديم، وتتضمن مجموعة من الشرائع التي وضعها معلمو المشناه على مدى عدة أجيال، وتعد من المصادر الأساسية للشريعة اليهودية، وتأتي في المقام الثاني بعد العهد القديم، فالعهد القديم هو الشريعة المكتوبة أما المشناة فهي الشريعة الشفوية. انظر: المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 2 مج، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط 2، 2005، مج 2، ص 35.

- "حدود مهاجري بابل": وهي تتلاءم مع المنطقة التي استوطنها اليهود في أرض إسرائيل إبان الهيكل الثاني(313 ق.م – 63 م). وتشير المشناه أيضا إلى هذه الحدود بدقة باستثناء الحدود الشمالية التي تشير إليها بشكل عام، وهي على ما يبدو الحدود الوحيدة التي كانت موضع كثير من الشكوك والغموض.

أما التلمود[1] فقد حدد الرقعة التي يدعي اليهود أنها أرض إسرائيل مع إضفاء مرونة كبيرة على المطالب الإقليمية اليهودية، حيث تعكس تلك المرونة الفكر التوسعي لليهود، "وهي لم تخضع فقط لوعد الهي وإنما لتصورات كثيرة تفاعلت في الذهنية اليهودية عبر العصور"[2].

وقد ربط التلمود إلى حد كبير بين حجم الرقعة المطلوب الاستيلاء عليه وبين حجم القوى البشرية لإسرائيل، مشيرا إلى ضرورة إجراء التوسع الإقليمي بشكل تدريجي بما يتماشى وتزايد السكان اليهود، حتى إنه شبه حدود إسرائيل "بجلد الغزال الذي لديه المرونة للاتساع بحيث يمكنه أن يستوعب لحمه وعظامه"[3]، مما يؤكد أن هناك الكثير من الزيف والادعاء في الرواية الإسرائيلية بخصوص الحدود الدينية والتاريخية التي يطالبون بها.

لقد ساهمت النصوص الدينية الغامضة في إيجاد نوع من التناقض والخلط بين طوائف اليهود المختلفة فيما يتعلق بحدود "الأرض الموعودة" ووضعها في مأزق، مما أجبر بعض اليهود للبحث عن تفسيرات تخرج بهم من هذا المأزق، وهو ما قام به الحاخام صموئيل ايزاكس عندما قال: " بأن لليهود إسرائيل الصغرى وإسرائيل الكبرى، ولكل منهما حدود معينة رسمتها التوراة، ورسم ايزاكس خريطة أدخل فيها لبنان كله وشمال غربي سوريا وقسما من جنوب تركيا"[4].

كما ظهر لدى اليهود اتجاهان مختلفان فيما يتعلق بحدود هذه الأرض: الاتجاه الأول عبر عنه الحاخام الإسرائيلي شلومو غورين – المرشد الروحي والحاخام العسكري الأكبر

---

[1] التلمود: أهم الكتب الدينية عند اليهود، وهو الثمرة الأساسية للشريعة الشفوية، ويحتوي تعاليم وأسس العقيدة اليهودية ويغطي مختلف جوانب حياة اليهودي الخاصة سواء، ويتألف من المشناه والجمارا. انظر: المسيري، **موسوعة**، مج 2، ص 33.

[2] غنيم، احمد، **الحدود** أولا، أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، فلسطين، ط1، 2000، ص 23.

[3] الهلول، **المواثيق**، ص 90+91.

[4] م. ن، ص 104.

للجيش الإسرائيلي خلال حرب 1967 – بقوله: "إن تحديد إسرائيل من النيل إلى الفرات إنما جاء في سياق خطة تفاؤلية ومستقبلية لأرض المسيح المنتظر، وأن النشيد الذي يتغنى بضفتي نهر الأردن لا أساس له في الشريعة اليهودية، ولا يوجد أي ذكر في الشريعة اليهودية لقدسية الضفة الشرقية لنهر الأردن"[1] وذكر أيضا " أن شرق الأردن والجولان ليسا جزءا من الأرض التي وعد الله اليهود بها والتي يسيل فيها الحليب والعسل، وبموجب الشريعة اليهودية يجب اعتبارها دنسه"[2].

بينما مثل الاتجاه الثاني العديد من الطوائف اليهودية التي تمسكت بحدود أرض إسرائيل الكبرى كما جاء وصفها في التوراة من نهر النيل إلى نهر الفرات.

ثانياً: محاولات الاستيطان في هضبة الجولان

كان الجولان أحد المناطق الهامة التي وضعها اليهود نصب أعينهم للسيطرة عليها وإقامة المستوطنات اليهودية فيها قبل ان يتمكنوا من احتلالها عام 1967، وذلك بسبب الميزات الجغرافية والاقتصادية التي تتمتع بها هذه المنطقة، من حيث ملائمة المناخ، ووجود السهول الخصبة للزراعة، إضافة إلى توافر مصادر المياه، واعتمادا على المعلومات التي تم جمعها حول الموضوع، يمكن تقسيم محاولات اليهود للاستيطان في الجولان إلى المحاولات التالية:

المحاولة الأولى: 1838 – 1886:

يعود اهتمام اليهود بالاستيطان في الجولان إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما قام مونتفيوري Montefiore[3] عام 1838 بزيارة لمصر، ولقاء الوالي محمد علي باشا

[1] تيم، سعيد، ***إشكالية رسم الحدود في الفكر الصهيوني***، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع 207، حزيران 1990، ص58

[2] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 41.

[3] موسى مونتفيوري (1784 – 1885): ثري بريطاني يهودي، زعيم اليهود في بريطانيا ومن كبار المدافعين عن حقوق اليهود في العالم، بدأ عمله كسمسار في بورصة لندن وهي سبب ثرائه، صاهر عائلة روتشيلد الثرية، كان ثاني يهودي يصل الى منصب عمدة لندن وأول يهودي يحصل على لقب سير. زار فلسطين سبع مرات وساهم في تأسيس بعض المستوطنات في الجليل ويافا، أسس أول حي يهودي خارج أسوار القدس. أعيد دفن جثمانه مع زوجته في إسرائيل عام 1973. المسيري، **موسوعة**، مج 1، ص 402.

الذي كان حاكماً عامّاً على سوريا، وطلب منه أن يؤجر اليهود مائة أو مائتي قرية لمدة خمسين عاماً فيها. وقد أعرب الباشا عن استعداده لمنح اليهود ترخيصا لشراء أية مساحة يجدونها في ربوع سوريا[1]. إلا أن تراجع نفوذ محمد علي باشا حال دون تنفيذ وعده لمنتفيوري.

عادت محاولات اليهود لاستيطان الجولان مرة أخرى في عام 1880، بعد أن قرر صندوق استكشاف فلسطين[2] إرسال فريق عمل لمسح مناطق باشان (الجولان)، وأرض جلعاد (عجلون في الأردن) وموآب، وكُلف المهندس الألماني غوتليب شوماخر Gottlieb Schumacher بإعداد أول خريطة للجولان وحوران تشمل نحو 340 ميلا مربعا. وتم ذلك في الفترة من 1884 – 1886، حيث أجرى مسحا أثريا للجولان حدد فيه مائة موقع أثري قديم منها حسب ادعائه 12 موقعاً تضم رموزا يهودية عزاها إلى بقايا كنيس يهودي في كل من: فيق، وأم القناطر، والرفيد وغيرها[3].

وفي عام 1885 قام لورانس اوليفانت Laurence Oliphant[4] بتكليف من الصندوق نفسه بدراسة للجولان ركز من خلالها على إلقاء محاضرات لشخصيات سياسية ودينية عن تاريخ اليهود في فلسطين وما جاورها، حيث تجاوزت دراسته أهدافها المعلنة لتشمل مسائل سياسية واستراتيجيه[5]، وقد ادعى لاحقا أنه اكتشف بقايا معبد يهودي في قرية كنف السورية[6].

واعتمد اليهود فيما بعد على هذه المكتشفات الأثرية، التي تعود إلى آلاف السنين للمطالبة بالحق التاريخي لهم والاستيطان في الجولان، بعدما قاموا بتزويرها.

---

[1] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 42.

[2] صندوق استكشاف فلسطين : تأسس عام 1864 برئاسة أسقف يورك ، أعلن الصندوق انه مؤسسة تهتم بالبحث في الآثار والجغرافيا و التاريخ وتقاليد الارض المقدسة ، وذلك خدمة لاغراض عسكرية وسياسية ، نشر تقارير تدعوا الى عودة اليهود الى فلسطين . المسيري ، موسوعة ، مجلد 6 .

[3] الحسن، **الجولان**، ص 135

[4] لورنس اوليفانت (1829 – 1888): صهيوني غير يهودي، دعا بريطانيا لتأييد مشروع توطين اليهود في الأردن وفلسطين عن طريق إنشاء شركة استيطانية لتوطين اليهود ترعاها بريطانيا ويكون مقرها في اسطنبول، قدم إلى فلسطين واستقر في حيفا، حيث ألف عنها كتابا بعنوان "حيفا أو الحياة في فلسطين. المسيري، **موسوعة**، مج 2، ص 257.

[5] الحسن، **الجولان**، ص 135.

[6] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 43.

المحاولة الثانية: 1886 – 1948:

تبدأ هذه المحاولة مع بداية قيام اليهود بتنظيمات داخل أوساط المستوطنين وحثهم على الاستيطان في هضبة الجولان وتوعيتهم بأهميتها من الناحية الدينية والتاريخية والاقتصادية.

تمت أولى المحاولات المنظمة للاستيطان في الجولان عبر رابطة "بيت يهودا" التي ضمت ثلاثين شخصاً من مستوطني مدينة صفد؛ حيث اعتقد هؤلاء أن الجولان هو جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل التي يحلمون بها، وأطلقوا عليه اسم "إسرائيل الشرقية".

ووزعت الرابطة بيانا أعلنت من خلاله لأول مرة عن شراء أراض في الجولان عام 1886، وأنها عثرت في الطريق بين دمشق والقنيطرة على أرض سهلية جيدة فيها ينابيع محاطة بالأشجار، واشترت هناك سبعين فدانا[1] ومبنى قديماً بقيمة 420 ليرة[2]، من أراضي قرية الرمثنية الواقعة على بعد 12 كم جنوبي القنيطرة.

وتوجه أعضاء الرابطة إلى الأرض الجديدة وشرعوا في زراعتها وحاولوا بناء المنازل، لكنهم فشلوا في الحصول على كواشين وأوراق رسمية وقانونية من دمشق تثبت شرائهم الأرض، فتخلوا عن فكرة إنشاء المستوطنة[3] وعادوا إلى صفد.

بعد فشل هذه المحاولة، لم يتخل المستوطنون عن أطماعهم الاستيطان في منطقة الجولان، فشكلوا رابطة جديدة أطلقوا عليها اسم "بني يهودا" التي تمكنت في صيف 1888[4] من من شراء ثلث أراضي قرية بير الشجوم بمبلغ 5200 فرنك بتمويل من لورانس اوليفانت ، وفي العام نفسه استخرج أعضاء الرابطة كواشين بأسمائهم، وسجلوا الأرض في مركز السلطة

---

[1] الفدان الواحد يساوي 4200 متر مربع .

[2] ابتسام قعقور (تحرير) ، **قضية شراء الأراضي والاستيطان الصهيوني في الأردن وحوران والجولان: 1871 – 1947**، دراسة وإعداد: دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص 52.

[3] المرجع السابق، ص 55. ماعوز، موشيه وآخرون، **الجولان بين الحرب والسلام**، ترجمة: احمد أبو هدبه، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص 120.

[4] **قضية شراء الأراضي**، مرجع سابق، ص 58.

الإقليمية بأسماء أشخاص مركزيين في الرابطة[1]. ولعل هذا الإجــراء تــم بمســاعدة بعــض الأشخاص في الحكومة العثمانية مقابل تلقيهم بعض الرشى والأموال.

إلا أن وفاة اوليفانت (الداعم الأساس للرابطة) أدخل الأعضاء في أزمة مالية حادة، كما أدى انتشار وباء الكوليرا في سوريا عام 1890 إلى إغلاق المنطقة، ولم يتمكن المستوطنون من فلاحة الأرض لأشهر عدة، وبدأوا بعدها بمغادرة المكان والعودة إلى صفد. ومع نهاية 1893 لم يبق أحد منهم في المستوطنة[2].

في عام 1894 كرر اليهود محاولاتهم لامتلاك مساحات واسعة من الأراضي، وتمكنــوا بمساعدة البارون روتشيلد Baron Rothschild من شراء أراض تقدر مساحتها بحوالي مائة ألف دونم في الجزء الجنوبي – الغربي من حوران في قرى سحم الجــولان، وجيلــين، ونبعــة وبوسطاس. وتعود ملكية قسم من تلك الأراضي إلى شخص اسمه (أحمد باشا أبو الهدى)، وهــو رجل ملاك من دمشق[3]. وقد تمت عملية الشراء بواسطة عملاء يهود من بيروت هــم: إميــل فرانك، وهرونشتاين، وافشتاين.

وعلى الرغم من أن القانون العثماني يمنع بيع الأراضي التي تملكها الدولــة (ميــري) لليهود الذين لا يحملون الجنسية العثمانية، إلا أن فرانك الذي يحمل الجنسية الفرنسية وكان لــه نفوذ لدى السلطة في دمشق وبيروت ، سجل الأراضي باسمه الشخصي، بعد أن تعهد للسلطات المحلية بعدم إحلال سكان أجانب في تلك الأراضي. وقد وضع هذا التعهد صعوبات كبيرة أمــام خطط الاستيطان في المنطقة، حيث استفاد منه الحكام الأتراك ضد المستوطنين اليهود[4].

إلا أن روتشلد استغل نفوذه داخل البلاط العثماني؛ فحصل على إذن بدخول 200–300 عائلة يهودية إلى حوران سنويا، مع السماح لهم بالاستيطان على الأراضــي التــي اشــتروها هناك[5].

---

[1] المرجع السابق، ص 59. انظر: الحسن، **الجولان**، ص 137.

[2] **قضية شراء الأراضي**، مرجع سابق، ص 65.

[3] غنايم، إبراهيم، ***المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن***، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع 106، أيلــول 1987، ص 34.

[4] نفس المرجع والصفحه .

[5] ن. م، ص 35.

وفي نهاية صيف 1895 وصلت إلى حوران عائلات يهودية من رومانيـا والولايـات المتحدة وروسيا، إلا أنها لم تكن مؤهلة للعمل الزراعي ولظروف الحياة الصعبة فـي حـوران، كما تعرضت لتهديد البدو ولتصرفات السلطات التركية ضدهم، فسارعت هذه العائلات لمغـادرة المنطقة والهروب منها[1] وعاد العرب أصحاب الأرض الحقيقيين لفلاحة الأرض واستغلالها.

استمر هذا الوضع حتى عام 1899 عندما نجح روتشيلد بتسـجيل الأرض باسـم أحـد مدراء شركة ايكا في باريس، وبعد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، صـادرت السـلطات التركية جميع الأراضي التابعة للشركة باعتبارها ملكا للعدو[2].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتقاسم الدول الاستعمارية ممتلكات الدولة العثمانية، عادت شركة ايكا للاهتمام بأملاكها في سورية، إلا أن الفلاحين العرب رفضوا الدخول في أيـة مفاوضات مع الشركة معتبرين أنفسهم أصحابا للأرض.كما رفضت سلطات الانتداب الفرنسـي شراء اليهود للعقارات المختلفة وامتلاكها في المناطق الخاضعة لسيطرتهم[3]، فقد خشيت فرنسـا من ردة فعل عربية – هي في غنى عنها– ناتجة عن تملك اليهود للأرض. كما رأت أن سماحها لليهود بتملك الأرض، سيطور العلاقات الحسنة التي كانت قائمة أصلا بين بريطانيا وحلفائها في الحركة الصهيونية، في حين كان التوتر سيد الموقف بين دولتي الانتداب الفرنسي والبريطـاني على مناطق النفوذ التي تقع تحت سيطرة كل منهما. إضافة إلى تطور حركـة قوميـة سـورية عملت على معارضة جميع أشكال التواجد اليهودي على الأراضي السورية[4] ، عند ذلك توجـه أحد مندوبي الشركة إلى الملك فيصل الذي كان لا يزال يحكم في دمشق، والـذي قبـل بحجـج الشركة وأمر بإعادة الأراضي التي صادرها الأتراك إليهم [5].

---

[1] غنايم، ***المطامع***، ص 36.

[2] م. ن، ص 37.

[3] قعقور، **قضية**، ص 200. ماعوز، **الجولان**، ص 121.

[4] قعقور ، **قضية** ، ص 195.

[5] عقدت الشركة اتفاقيات تأجير مع الفلاحين العرب تقضي بان تنال الشركة ربع المحصول، وأصبحت الشـركة تمتلـك الأرض في سحم الجولان ونبعة وبوسطاس، أما في جيلين فكانت الأرض تحت سلطة الوقف التي قامت بتـأجير الأرض للشركة لمدة 33 عاما وتدفع الشركة للوقف 90 ليرة تركية سنويا، واستمرت الشركة في دفع المبلغ حتـى إلغـاء ملكيـة الأرض من قبل السلطات السورية بعد إقامة إسرائيل عام 1948. غنايم، **المطامع**، مرجع سابق، ص 37 – 38. انظـر أيضا: الحسيني، مأمون، ***الاستيطان الصهيوني في الجولان***، **مجلة الفكر السياسي**، ع 27، خريف 2006.

وفي 1934/3/16 حاولت شركة صهيونية تدعى "شركة تطوير أراضي فلسطين المحدودة" توقيع عقد لشراء أراضٍ في سهل البطيحة، ووقع العقد في تل أبيب بين وكيل الشركة وممثل عائلة الباشا عبد الرحمن اليوسف[1]، وبلغت مساحة الأرض التي تم شراؤها 300 ألف دونم... وهذه المساحة كانت ستمنح اليهود السيطرة على بحيرة طبريا من جميع نواحيها[2].

إلا أن العقد كان بحاجة إلى لموافقة والسلطات الفرنسية حتى يصبح قانونيا، مما أدى إلى فشل عملية البيع وبالتالي خسر اليهود الفرصة للاستيطان في المنطقة [3].

جددت الحركة الصهيونية محاولاتها لشراء أراضٍ في مثلث اليرموك – الرقاد عام 1944[4] لكنها لم تستطع؛ لأن أصحاب الأراضي العرب كانوا قد تنبهوا لرغبة الحركة الصهيونية بامتلاك الأرض لأغراض استيطانية وتوسعية، وقام المثقفون العرب بحملات توعية تحذر وتنذر من الخطر الكامن وراء بيع الأراضي لليهود، وطالبوا السكان والفلاحين وملاك الأراضي للوقوف بحزم أمام المخططات الهادفة لتهويد المنطقة العربية[5].

إلا أن هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح، فمع حلول عام 1948 تحقق هذا المخطط بقيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين ثم امتد إلى أجزاء أخرى من الدول العربية إثر عدوان 1967.

المحاولة الثالثة: 1948 – 1967:

تبدأ هذه المحاولة بانتهاء حرب 1948، والتي أدت إلى إحداث عدد من التغيرات الجغرافية والسياسية في المنطقة العربية، تمثلت أولا في الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، وما

---

[1] عبد الرحمن اليوسف: وجيه كردي من سكان دمشق، كان مسؤولا عن قيادة قوافل الحج إلى مكة، إضافة إلى ملكيته لأراض واسعة في الجولان، وقالت رابطة بيت يهودا أنها اشترت أراضي رمثنية منه عام 1885. انظر: قعقور ، **قضية** ، ص 191.

[2] قعقور ، **قضية** ، ص 199.

[3] م. ن، ص 200.

[4] الحسن، **الجولان**، ص 137.

[5] م. ن، ص 138.

رافق ذلك الإعلان من تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى خارج وطنهم ليصبحوا لاجئين في عدة دول عربية، واستجلاب الصهيونية آلاف المهاجرين اليهود لاستكمال مشروعها الاستيطاني، وأصبحت الحدود بين فلسطين والدول العربية المجاورة لها مناطق توتر دائم وعدم استقرار أمني متواصل.

وكان مجلس الأمن الدولي قد اصدر بتاريخ 1948/11/16 القرار رقم(62)[1] الداعي لإقامة هدنة في جميع أنحاء فلسطين[2]، وقد نص الاتفاق على عدم قيام أي طرف بتوجيه أي عمل حربي أو عدائي تجاه الطرف الآخر، كما لا يجوز لأي طرف أن يتخطى أو يعبر خط الهدنة أو المنطقة المجردة من السلاح[3]* التي حددتها المادة الخامسة من الاتفاق وكل تقدم من أي جانب لعبور الخط يشكل خرقا صريحا لهذا الاتفاق[4].

أما سوريا فكانت مترددة في توقيع اتفاقية هدنة مع إسرائيل؛ لأنها ستجبر قواتها على الانسحاب من المناطق المخصصة للدولة اليهودية بموجب خط التقسيم ، لكن وبعد أن وقعت

---

[1] عبد المجيد، عصمت (تقديم)، **قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي**، 5 مج، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط 3، مج 1، 1947- 1974، ص 9.

[2] كانت أولى الدول التي وقعت اتفاق الهدنة مع إسرائيل هي مصر بتاريخ 1949/2/24، ثم لبنان بتاريخ 1949/3/13، تبعتها الأردن في 1949/4/3 وكانت سوريا آخر دولة توقع اتفاق الهدنة بتاريخ 1949/7/20.

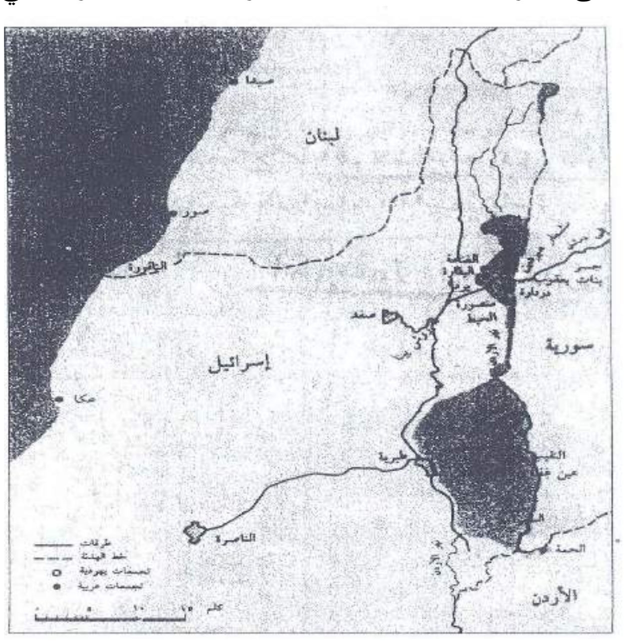
[3] كانت المنطقة المجردة من السلاح تقسم إلى ثلاثة قطاعات تمتد على طول خطوط الهدنة السورية – الإسرائيلية، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب 2200 شخص معظمهم من العرب الفلسطينيين اللاجئين من القرى التي دمرتها إسرائيل في حرب 1948، ومن هذه القرى كراد البقارة، كراد الغنامة، منصورة الخيط، يردا، الحمة، النقيب، السمرا. مصلح، محمد، **الجولان: الطريق الى الاحتلال**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص 23 – 24.

* انظر الخريطة رقم (2).

[4] من المعروف أن الحدود الدولية التي تفصل بين سوريا وفلسطين قد جرى تخطيطها عام 1923، وكانت توجد منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود وهي جزء من فلسطين تحت الانتداب سيطرت عليها سوريا في حرب 1948، ثم وافقت سوريا وفقا لاتفاقية الهدنة أن تسحب قواتها منها في مقابل تعهد إسرائيل بالا تحرك قواتها إليها ولكن بين عامي 1949 – 1967، حدث أن مدنيين من الطرفين تحركوا داخل المنطقة المنزوعة من السلاح وأقاموا فيها بيوتا وزرعوا أرضا، وهكذا نشا نوع من التقسيم الواقعي للمنطقة المشار إليها بحيث أصبح 75% منها تحت سيطرة إسرائيل، و25 % تحت سيطرة سوريا، وهذا الخط غير الرسمي للمنطقة المنزوعة من السلاح هو ما يشار إليه الآن بعبارة خط يونيو1967. الدسوقي، أبو بكر، ***الانسحاب الإسرائيلي من الجولان***، **مجلة السياسة الدولية**، ع 138، ص 115.

الدول العربية هذه الاتفاقيات لم يبق خيار أمام سوريا إلا التوقيع أو مواجهة نتائج تفوق إسرائيل العسكري بشكل منفرد[1].

ولم يمض وقت طويل على توقيع الاتفاق حتى بدأت إسرائيل بسلسلة اعتداءات شكلت خرقاً واضحاً لما جاء في بنود الاتفاقية، منها طرد السكان العرب من أهالي القرى الفلسطينية المجاورة لبحيرة الحولة [2]، ومصادرة أراضيهم التي تقع داخل المنطقة المجردة من السلاح[3]. واتضح فيما بعد أنها إجراءات متعمدة، كان الهدف منها احتلال المناطق المنزوعة من السلاح والسيطرة على المصادر المائية الموجودة في المنطقة[4]، "فقد أرادت إسرائيل من خلال السيطرة على موارد الجولان المائية أن تفرض نفسها كشريك في أمور المنطقة وصنع أحداثها"[5].



خريطة (2): المنطقة المجردة من السلاح على الحدود السورية الفلسطينية حسب اتفاقية الهدنة 1949.

المصدر: محمد مصلح، الجولان: الطريق الى الاحتلال، نقلا عن Middle East Insight

---

(1) زيادة، **السلام**، ص 44.

2 عن بحيرة الحولة، الموقع والمناخ والأهمية انظر: عبد الكريم، إبراهيم، ***منطقة الحولة بين التجفيف وإعادة الغمر، الجغرافية والمكونات الطبيعية*، مجلة الأرض**، ع 2، شباط 1995، ص 3. كيوان والاسدي، **قضية**، ص 60-65.

(3) قهوجي، حبيب (إشراف)، **إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها**، مكتب الإعداد الحزبي القطري، حزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، سوريا، ط1، 1982، ص 54.

(4) كيفنس، يغئال، **الاستيطان اليهودي في المناطق الريفية في الجولان**، دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، إشراف: يوسي بن ارتزي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة حيفا، إسرائيل، 2006، ص 3، (بالعبرية).

(5) الدجاني، هشام، ***المطامع الصهيونية في الجولان*، شؤون فلسطينية**، ع 124، آذار 1982، ص 8.

أما الاعتداءات الإسرائيلية على هذه المنطقة فتمثلت في الأحداث التالية:

- **تجفيف بحيرة الحولة :**

تقع بحيرة الحولة في القسم الشمالي الشرقي من فلسطين، في الجزء الأعلى لغور الأردن وتتراوح مساحتها بين 14-16 كم مربع وترتفع من 65-70 مترا فوق مستوى سطح البحر.

وتنبع أهمية البحيرة لأنها ملتقى روافد نهر الأردن الرئيسة: بانياس، والدان، وحاصباني، والتي تشكل روافدها معا نهر الأردن، الذي يجري عبر الأراضي الفلسطينية ويصب في بحيرة الحولة.

بدأت إسرائيل بمشروع تجفيف بحيرة الحولة في الفترة ما بين كانون الثاني - آذار عام 1951. وهدفت من تنفيذ هذا المشروع إلى تحقيق عدد من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية.

أما سياسيا: فتشكل بحيرة الحولة إطاراً طبيعياً لحماية حدود سوريا من الجهة الجنوبية الغربية، وتكسبها حدودا طبيعية آمنة.

وقد تمكنت إسرائيل بهذا المشروع من فرض سيادتها على المنطقة المجردة من السلاح وتقوية موقعها السياسي. ويعترف متتياهو بليد أحد المسؤولين الإسرائيليين العسكريين آنذاك بأن تجفيف مستنقعات الحولة "قد جعل سورية بلا حدود آمنه وسبب لها قلقا"[1].

وبخصوص الاستيطان، فقد وفر مشروع التجفيف مساحات واسعة من الأرض بلغت 60 ألف دونم تستوعب حوالي 100 ألف نسمة[2]، مما ساهم في زيادة عدد المستوطنات من 15 - 40 مستوطنة[3].

---

[1] قهوجي، **استراتيجية**، ص 54.

[2] البرغوثي، بشير، **المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**، دار الجليل، عمان، الأردن، ط1، 1986، ص 129.

[3] زياده، **السلام**، ص 85.

اقتصاديا: بعد تجفيف البحيرة استفادت إسرائيل من عشرات الآلاف من الدونمات التـــي استصلحتها في الأراضي المحيطة بالبحيرة، واستغلتها للزراعة.

كما أنها زادت من كمية المياه التي تصل إليها عبر نهر الأردن بالإضافة إلى الاستغلال الاقتصادي لمادة اللبد المستنقعي كمادة سماد طبيعي.

عسكريا: أدى مشروع التجفيف إلى تغيير محاور الحركة في المنطقة، وتبـــديل مواقـــع الطرق، مما منح إسرائيل "ميزة عسكرية في القدرة على الحركة السريعة واســتعمال الآليـــات الثقيلة للاعتداء على كل من سوريا ولبنان"[1]. وقد ظهر ذلك جليا أثناء حرب حزيـــران 1967 وحرب تشرين 1973.

ردت سوريا على هذا المشروع بأن أصدر الجيش السوري بتاريخ 1951/3/27م بلاغاً سياسياً، اعتبر فيه هذا المشروع خرقا صريحا لاتفاقية الهدنة[2]؛لأنه "ســيزيل حــاجزاً طبيعيــاً يفصل بين القوات السورية والإسرائيلية وعلى رقعة واسعة من الأرض، مما سيعطي إســـرائيل أفضلية عسكرية ذات قيمة عالية وسيغير موازين القوى لمصلحة إسرائيل"[3].

ولذا فقد تم تحويل القضية إلى لجنة الهدنة المشتركة التابعة للأمم المتحدة التي طالبــت إسرائيل "أن تمتنع عن القيام بأية أعمال تجفيف في بحيرة الحولة إلى حين التوصل إلى اتفـــاق متبادل بين حكومتي سوريا وإسرائيل فيما يتعلق بالعمل المتنازع في شأنه"[4].

وردت اسرائيل بإرسال دورية عسكرية على امتداد نهر اليرموك إلى الحمـــة. وعنـــدما أدركت القوات السورية المتواجدة في المكان أنهم يهود جاءوا إلى المكان بغية احتلالــه؛ قامــت

---

[1] البرغوثي، **الاطماع**، ص 130.

[2] زياده، **السلام**، ص 85.

[3] مصلح، **الجولان**، ص 42.

[4] م. ن، ص 43.

من جانبها بإطلاق النار على الدورية العسكرية الإسرائيلية فقتلت منهم سبعة جنود وتمكن الباقون من الفرار[1].

واستغلت إسرائيل هذه الحادثة فوجهت مدفعيتها لقصف منطقة الحمة وضواحيها خارقة بذلك أحكام وقف إطلاق النار[2]، وأسفرت هذه الأحداث عن احتلال إسرائيل لمعظم الجزء الجنوبي من المنطقة المجردة من السلاح بالإضافة إلى المنطقة الوسطى التي تقع إلى الغرب من نهر الأردن.

بينما تمكنت سوريا من الاحتفاظ بمنطقة الحمة والطريق المؤدي إليها والشاطئ الشمالي لبحيرة طبريا، وعندها فقط استطاع صيادو السمك السوريون الاصطياد في البحيرة[3].

أدت هذه الخروقات لإصدار مجلس الأمن الدولي قرارين دعا في الأول إلى وقف إطلاق النار[4]، بينما حمّل القرار الثاني إسرائيل مسؤولية التصعيد العسكري في المنطقة[5].

إلا أن الدعم السياسي والعسكري الذي تحظى به إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، حال دون انصياعها لهذه القرارات، فأكملت مشروع تجفيف بحيرة الحولة الذي انتهى عام 1956، وكان هذا المشروع ممهدا لتنفيذ مشاريع أخرى للسيطرة على الجولان العربي السوري.

- **مشروع المياه الوطني:**

لم تقف الأطماع الصهيونية في الجولان عند السيطرة على الأرض فقط، بل تعدتها لتشمل مصادر المياه المختلفة، بسبب أهميتها السياسية والحيوية في المنطقة.

---

[1] وردت هذه الرواية على لسان العميد صبحي الجابي في تعليقه على ترجمة كتاب: شيف، زئيف، **السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سورية**، ترجمة: صبحي الجابي، معهد واشنطن للأبحاث السياسية ومركز الدراسات العسكرية، دمشق، سوريا، 1995، ص 24.

[2] قهوجي، **استراتيجية**، ص 54

[3] زيادة، **السلام**، ص 87

[4] قرارات الامم المتحدة، قرار رقم 1951/92 بتاريخ 8 أيار/مايو1951، مج 1، ص 184

[5] المصدر السابق، قرار رقم 1951/93 بتاريخ 18 أيار/ مايو 1951، مج 1، ص 184.

وتحقيقا لذلك بدأت إسرائيل في تشرين أول 1953 بتنفيذ مشروع المياه الوطني الهادف إلى استغلال مياه نهر الأردن لري أراضي صحراء النقب. ويحتاج هذا المشروع لحفر قناة تعمل على تحويل مجرى النهر في منطقة جسر بنات يعقوب قبل أن يصل بحيرة طبرية، وبناء خزان مائي على ارتفاع 40 مترا لجر مياه نهر الأردن عند تلك النقطة[1] وكل هذه الأعمال جرت في المنطقة المجردة من السلاح.

فما كان من سوريا إلا أن تقدمت بشكوى للجنة الهدنة المشتركة؛ لأن هذا المشروع مخالف لبنود الهدنة، وسيمنح إسرائيل امتيازات اقتصادية وسياسية، وسيعزز من سيطرتها على المنطقة[2]، إضافة إلى استيلائها على ما يوازي 50% من مياه نهر الأردن[3]، حيث سيخفض ذلك من كمية المياه المخصصة للدول المشتركة في حوض النهر.

وطالبت لجنة الهدنة إسرائيل أن توقف أعمالها في المنطقة فوراً، وقد استجابت إسرائيل لهذا الطلب بضغط من الولايات المتحدة، إلا أنها عدلت عن هذا القرار واستأنفت العمل بالمشروع عام 1955 بعد أن أخفق مشروع جونستون[4].

- **عملية أوراق الزيتون:**

عانت سورية في بداية الخمسينيات من القرن العشرين من مرحلة عدم استقرار سياسي وحزبي. وقد استغلت إسرائيل هذه الخلافات والضعف الذي كان يعاني منه الجيش السوري؛

---

(1) مصلح، **الجولان**، ص 54- 55.

(2) قهوجي، **استراتيجية**، ص 55

(3) الدجاني، **المطامع**، ص 7.

(4) مشروع جونستون 1953: مبادرة قامت بها الولايات المتحدة تهدف إلى خفض حدة التوتر العربي- الإسرائيلي وتقسيم كميات المياه في المنطقة بما يضمن حصول إسرائيل على الحصة الأكبر من هذه المياه. انظر: البرغوثي، بشير، **الاطماع**، ص 175. بن خضراء، ظافر، **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، دار كنعان، دمشق، سوريا، ط 3، 2004، ص 94.

فقامت بتوجيه ضربة عسكرية له، كما أرادت أيضا توجيه رسالة سياسية رداً على إنشاء الحلف العسكري السوري– المصري عام 1955[1].

فشنت إسرائيل عملية أوراق الزيتون بتاريخ 1955/12/12، بعد أن قام لواء من الجيش الإسرائيلي بالهجوم على المواقع السورية على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية. وقد أسفر هذا الهجوم عن تدمير المواقع السورية ومقتل 54 سوريا، وفي الجانب الإسرائيلي كانت الحصيلة ستة قتلى و14 جريحا[2].

وتدعي إسرائيل أن هذه العملية جاءت رداً على عملية إطلاق نار على زورق شرطة إسرائيلي اقترب من الشاطئ الشرقي للبحيرة. وهي ذريعة لم يقبلها مجلس الأمن الذي أدان بتاريخ 1956/12/19 تصرف إسرائيل في قراره رقم (111)[3].

كما أثرت هذه العملية على علاقات إسرائيل العالميّة والإقليميّة؛ لأنّها حسب قول آبا أيبان[4] " قدمت صورة مذهلة للمذبحة التي ارتكبت دون سبب مقنع أو حاجة لها"[5].

- **حوادث قرية التوافيق:**

استمرت الاستفزازات الإسرائيلية للسوريين في المنطقة المجردة من السلاح، وحسب رأي عدد من المؤرخين الإسرائيليين، فإن إسرائيل كانت تسعى من وراء هذه الأعمال "إلى جرّ الدول العربيّة المجاورة لحرب تستطيع إسرائيل من خلالها وبسبب تفوقها العسكري، تحقيق

---

[1] حول حالة عدم الاستقرار السياسي في سوريا انظر: زيادة، **السلام**، ص 88 – 91.

[2] مصلح، **الجولان**، مرجع سابق، ص 48. تختلف الأرقام عند ماعوز، موشيه، **سورية وإسرائيل: من الحرب إلى صناعة السلام**، ترجمة: لينا وهيب، دار الجليل، عمان، الأردن، ط 1، 1998، ص 69.

[3] **قرارات الأمم المتحدة**، مصدر سابق، مج 1، ص 190.

[4] آبا أيبان: احد قادة حزب العمل، من مواليد جنوب أفريقيا، تطوع في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية، سافر بعدها إلى القدس، وفي عام 1947 أصبح أول رئيس لوفد إسرائيل في الأمم المتحدة، إضافة إلى تعيينه سفيرا لإسرائيل في واشنطن، عين وزيرا بلا وزارة عام 1959، وزيرا للتربية عام 1960، نائب رئيس الوزراء ووزيرا للخارجية 1963. تيم، سعيد، **النظام السياسي الإسرائيلي**، دار الجليل والأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، عمان، الأردن، ط1، 1989، 384.

[5] ماعوز، **سورية**، ص 69.

مكاسب وأهداف إستراتيجيّة، والقضاء على الجيش المصري الذي كان حديث البنيــة وضــعيف البناء"[1].

وكان السوريون قد قتلوا إسرائيلياً وجرحوا آخر بالقرب من قرية التوافيــق العربيــة – والتي تقع ضمن المنطقة المجردة من السلاح– عندما حاول بعض الإسرائيليون توســيع رقعــة الأرض المزروعة من قبلهم، فقامت إسرائيل بمهاجمة القريــة ودمّرتهــا بتــاريخ 1960/2/1 ومنعت السكان العرب من الزراعة في أراضيهم[2].

ووصف أحد المؤرخين الإسرائيليين هذه الاشتباكات قائلا:" إن سوريا لم تكــن وحــدها المسؤولة عن الأحداث الحاصلة في الفترة من 1948– 1967؛ حيث لم تكن إسرائيل هي دائما الحمل الوديع، ولم تكن سوريا هي دائما الذئب. لقد سعت إسرائيل خلال سنوات الهدنة الأولــى إلى تغيير الأوضاع القائمة، وكل الأحداث التي لحقت فترة الهدنة كانت بسبب محاولات إسرائيل المستمرة لتوسيع رقعة الأرض التي تزرعها على حساب أراضي السكان العرب في المنطقــة، وهو ما كان يدعو السوريون للرد على هذه المحاولات بالقوة"[3].

وقد اعترف موشيه دايان[4] أن" 80 % من الاشتباكات مع السوريين قبل حرب 1967م كنا نحن المبادرين إلى التحرش فيها، حيث كان يتم التالي: كنا نرسل جرّاراً للحراثة في المنطقة المجردة من السلاح، ونحن نعلم أن السوريين سيطلقون النار، وإن لم يطلقوا النار كنّا نطلب من

---

[1] مصلح، **الجولان**، ص 61.

[2] شيف، **السلام**، ص 26. ماعوز، **سورية**، ص 88.

[3]Aryeh , shalev, **Israel and Syria: peace and security on the Golan** , JCSS Study , Boulder: West view Press, Jerusalem , 1994 , p. 45

[4] موشيه دايان 1915 – 1981: من مواليد فلسطين لأب وأم من أصل روسي، انضم إلى شبيبة المباي عام 1944، عمل في الهجناه وأصبح من قادتها، قاد المعارك في المنطقة الوسطى في حرب 1948 ثم انتقل إلى الجبهــة الجنوبيــة، عــين رئيسا لأركان الجيش الصهيوني عام 1953، قاد الهجوم العسكري على سيناء عام 1956، أصبح وزيرا للزراعــة عــام 1959، أسس مع بن غوريون حزب رافي، عين وزيرا للدفاع في حرب 1967 وحتى عام 1974. عين وزيرا للخارجية في حكومة بيغن وبقي فيها لغاية 1979، ثم شكل حركة تيلم التي فازت بمقعدين في الكنيست العاشرة، إلا أنهــا انحلــت بوفاته. تيم، **النظام السياسي**، ص 382–383.

سائق الجرّار أن يتقدم إلى الأمام حتى يطلق السوريون النار فعلا، وعندئذ كنا نشغّل المدافع، وفي وقت لاحق استخدمنا سلاح الجو"[1].

وتشكل هذه التصريحات أكبر دليل على خروقات إسرائيل لبنود الهدنة، وتؤكد على ضعف الحجج الإسرائيلية التي اتخذت من احتلال الجولان ذريعة لمنع التهديد السوري للمنطقة، في الوقت الذي كانت إسرائيل ولا تزال تشكل أكبر خطر وتهديد على الدول العربية المجاورة.

ويؤكد دايان مرة أخرى على الاعتداءات الإسرائيلية بقوله:" كنا على علم بأن اتفاقيات الهدنة ليست معاهدات سلام، بل هي أمر مؤقت وأنه باستطاعتنا تغيير خطوط الهدنة بعمليات عسكرية هي أقل من الحرب، كنا نعمد إلى سلب منطقة ما والاحتفاظ بها حتى ييأس العدو (سورية) فيعطيها لنا "[2].

لقد حاولت إسرائيل مرارا تفسير أعمالها العسكرية؛ على أنها رد على الاستفزازات السورية المتكررة، ومنعا لعمليات "التسلل" التي كان يقوم بها اللاجئون الفلسطينيون أثناء محاولاتهم المتكررة للعودة إلى ديارهم في فلسطين، وردا على العمليات الفدائية التي كان ينفذها أفراد تابعون لتنظيمات فلسطينية مختلفة، انتقاماً لسياسة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

رغم التأكيدات التي قدمها عدد من الباحثين الإسرائيليين حول عدم وجود أي حالات تسلل من سوريا تقريباً، إلا أنه كان من الواضح دوماً وجود فارق بين الدافع العربي والرد الإسرائيلي الذي كان ناشئاً عن الشعور بالضعف والعزلة والخوف من المستقبل[3].

---

[1] هذه التصريحات أدلى بها موشيه دايان في العام 1976 وبقيت طي الكتمان حتى نشرتها صحيفة يديعوت احرونوت بتاريخ 1997/4/27، وموجودة بالعربية تحت عنوان: ***محاسبة النفس***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 31، صيف 1997، ص 163 وما بعدها. ويؤكد على ذلك الجنرال متتياهو بليد رئيس شعبة المستودعات في جيش الاحتلال الإسرائيلي بقوله " إن أكثر من 50 % من حوادث الحدود مع سورية كانت نتيجة سياستنا الأمنية الرامية إلى الحد الأقصى من الاستيطان بالمناطق المجردة من السلاح ". مصلح، **الجولان**، ص 68.

[2] **تصريحات دايان**، مرجع سابق، ص 165.

[3] ماعوز، **سورية**، ص 64.

فقد سعت إسرائيل من خلال رد الفعل المبالغ فيه إزاء سوريا، إلى تحقيق طموحاتها بفرض سيطرتها على المنطقة المجردة من السلاح، من خلال إرغام سوريا على الدخول في حرب يكون النصر فيها محسوماً لإسرائيل.

ثالثا: موقف الزعماء اليهود والصهاينة من الاستيطان في الجولان حتى عام 1967

احتل الجولان حيزاً هاماً في التفكير الصهيوني الاستعماري، ونال نصيباً واسعاً من الجهود التي بذلها زعماء الحركة الصهيونية في سبيل إقامة دولتهم الموعودة، وكان على رأس هؤلاء ثيودور هرتزل[1] الذي عمل على استثارة المشاعر الدينية بين أوساط اليهود الذين كانوا مضطهدين في دول العالم، واستثمر الأفكار الموجودة في الشريعة اليهودية لإطلاق فكرته القاضية بإقامة دولة تجمع يهود العالم.

أما الانتقال من مجرد هذه الفكرة إلى مرحلة التطبيق الفعلي لها، فقد تطلب من هرتزل البحث عن محرك ودافع لها، وهو ما وجده في النصوص التوراتية المتماشية مع فكرته، "وقد اجتهد هرتزل في استقطاب بعض رجال الدين وضمهم إلى جانبه في محاولة جادة لخلق تيار ديني مناصر له، حيث شرع هؤلاء في استنباط الأفكار المؤيدة لهذه الدعوة وإرجاعها إلى أصول دينية، وفي ذلك إشارة إلى ما ورد في التوراة والتلمود وأقوال الأنبياء والحكماء والشروح المتعاقبة التي وصلت كميراث تاريخي للطوائف اليهودية "[2].

لقد اعتمدت الحركة الصهيونية على عدد من الوسائل لإقناع العالم ببرامجها، ومن أهم هذه الوسائل "محاولة الربط بين ماضي اليهود في فلسطين منذ عصور ما قبل التاريخ بحاضرهم"[3].

---

[1] ثيودور هرتزل (1860 – 1904): يهودي من أصل مجري، انتقل مع أسرته إلى فيينا في العام 1878 ودرس فيها حيث حصل على دكتوراه في القانون، وعمل بعدها في المحاماة لمدة عام فقط، وانصرف بعدها لتأليف المسرحيات ومنها الجيتو الجديد، واهم ما كتب كان كتاب " دولة اليهود" الذي تضمن وجهة نظره لحل المسالة اليهودية، دعا إلى انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الصهيونية في مدينة بال السويسرية عام 1897. المسيري، **موسوعة**، ج2، ص 271

[2] تيم، **اشكالية**، ص 57.

[3] العباسي، **السياسة**، ص 57.

وهذا الماضي هو ما دفع هرتزل للتفكير بفلسطين دون غيرها من المناطق التي اقترحت لإقامة دولة لليهود حيث قال: " لقد فكرت أولا بفلسطين التي لها مزية أنها مركز شعبنا وأجدادنا الذي لا ينسى، وهذه حقيقة تستجذب العامة من الناس"[1].

وقد استطاعت الصهيونية فيما بعد أن تصنع لها حصانة دينية لخدمة أهدافها السياسية ولتبرير عمليات الاستيطان والتوسع التي تقوم بها في الأراضي العربية المحتلة، علماً أن عدداً من الكتاب والباحثين اثبتوا أن تأويلاً حدث للنصوص التوراتية خدمة للأهداف السياسية.

وقد أثبت ذلك العالم اليهودي المعروف سيجموند فرويد Sigmund Freud بقوله:"إن النص (التوراة) كما وصلنا، يكشف عمّا فيه من آثار، ما زال يدخل عليه تغيير وتبديل، فهو من جانب قد مر بعمليات من المراجعة زيفته، عملاً على جعله متفقاً والمرامي الخفيّة لمن ظلوا يراجعونه، وحرفته وشوهته وزادت عليه، بل وقلبته رأسا على عقب"[2].

وقد نال الجولان نصيباً من هذه التأويلات والحجج الدينية التي وجهت ليهود العالم، بهدف تجميعهم في أرض فلسطين التاريخية والتي يدعي اليهود أن الجولان جزءا منها.

تحدّدت الأطماع الصهيونية في الأراضي العربية بالحدود التي وضعها هرتزل للدولة اليهودية التي يسعى لإنشائها، والتي أرادها كما ذكرت التوراة " من نهر مصر إلى نهر الفرات"[3]، وأن تكون الحدود الشمالية هي كبادوكيا في تركيا، والحدود الجنوبية قناة السويس[4].

ومما يدل على الأطماع الصهيونية في فلسطين والبلاد العربية، المشروع الذي قدمه اليهودي الألماني دافيد تريتش David Tretch للحركة الصهيونية والداعي لإقامة " فلسطين الكبرى". فكتب عام 1899 إلى هرتزل قائلا:" اقترح عليك أن تنظر باهتمام إلى برنامج فلسطين

---

[1] **يوميات هرتزل**، إعداد: أنيس صايغ، ترجمة: هيلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث في م. ت. ف، بيروت، لبنان، 1968، ص 68 – 69.

[2] عناب، **الاستيطان**، ص 40.

[3] **يوميات هرتزل**، مرجع سابق، ص 113.

[4] م. ن، ص 72

الكبرى قبل فوات الأوان، وينبغي أن يتضمن برنامج بـــازل عبـــارة " فلســـطين الكبـــرى" أو " فلسطين والبلاد المجاورة لها"، فليس في وسعكم أن تحشروا عشرة ملايين يهودي في رقعة مـــن الأرض لا تتجاوز مساحتها 25 ألف كيلومتر مربع[1].

وبلغت الأطماع الصهيونية أوجها بعد أن قدّم اليهودي البولوني صموئيل هيلـــل اســـحق خارطة للمؤتمر الصهيوني الأول أوضح فيها حدود "الأرض الموعودة"، التي تمتد من الفـــرات شرقاً إلى البحر الأحمر والنيل غرباً، وقد أطلق على هذه المساحة اسم " المنحة المخفضة" لأنها لا تشتمل على حدود " الإمبراطورية الإسرائيلية" التي ترك أمر تحديدها للمستقبل[2].

وقبل صدور وعد بلفور، أشار بن غوريون[3] إلى أن حـــدود أرض إســـرائيل حســـب نظريته هي "من جبل الشيخ شمالاً وحتى العقبة (البحر الأحمر) في الجنوب، ومن البحر الأبيض المتوسط في الغرب وحتى الصحراء السورية في الشرق"[4]، ودعا اليهود إلى الاســـتيطان فـــي فلسطين ومؤاب وجلعاد وحوران ايضا[5].

ودعما للجهود التي بذلتها الحركة الصهيونية والتي ساهمت في احتلالهم للجـــولان، ردد حاخاماتٌ يهود عقب هذا الاحتلال أنه: "ممنوع في التوراة على اليهود أن يتنازلوا عـــن شـــبر واحد من الأراضي التي هي الآن في قبضة إسرائيل الكبـــرى، ومثـــل الجـــولان قســـماً مـــن إسرائيل.... ألا يوجد لديكم كتاب التوراة ؟ أهل التوراة موجودون وأرض التوراة موجـــودة....

---

[1] زيدان، جورجي، **سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية**، دار اقرأ، بيروت، لبنان، د. ت، ص 16.

[2] زيدان، **سقوط**، ص16.

[3] دافيد بن غوريون: من مواليد بلونسك في بولنده عام 1886، درس في مدرسة دينية وتخرج من كليـــة الحقـــوق فـــي جامعة اسطنبول، نفته الحكومة التركية لصهيونيته عام 1915، ذهب إلى الولايات المتحدة وأسس فيها منظمة هيشـــالوتز، عضو في المجلس العام للمنظمة الصهيونية عام 1920، ساهم في تنظيم حزب مباي العمالي والهستدروت، عضو اللجنـــة التنفيذية للوكالة اليهودية 1935–1948، رئيس الوزراء ووزير الدفاع 1949– 1953، رئيس الوزراء ووزيـــر الـــدفاع 1955– 1963، أسس حزب رافي بعد أن انشق عن المباي عام 1965. تيم، **النظام**، ص 163– 164.

[4] تيبت، شبتاي، **بن غوريون والعرب**، ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1987، ص 50.

[5] م. ن، ص 57.

إن حدود أرض إسرائيل قد حددت في التوراة بين الفرات والنيل، وفصل قيم التوراة عن وصايا استيطان البلد هو بمثابة فصل الروح عن الجسد"[1].

وهكذا كان للحركة الصهيونية باع طويل في الدعوة إلى احتلال البلاد العربية والاستيطان فيها ومن ضمنها الجولان، والعمل على استغلال ثرواتها المختلفة ونهبها، وذلك تمهيدا لإنشاء ما يسمونه " بإسرائيل الكبرى".

---

[1] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 41.

الفصل الثالث

الاحتلال الصهيوني لهضبة الجولان عام 1967 وإجراءات تهويدها

أولاً: الممارسات الصهيونية في هضبة الجولان وإجراءات تهويدها

ثانياً: الذرائع الإسرائيلية لتبرير استيطانها في الجولان

ثالثاً: مواقف الحكومات الإسرائيلية من استيطان الجولان 1967- 2000

الفصل الثالث

الاحتلال الصهيوني لهضبة الجولان عام 1967 وإجراءات تهويدها

أولاً- الممارسات الصهيونية في هضبة الجولان وإجراءات تهويدها

1. المناشير والأوامر العسكرية لتعزيز احتلال أرض الجولان

- الاستيلاء على الأرض بإعلانها متروكة:

أفرغت القوات الإسرائيلية العسكرية فور احتلالها هضبة الجولان نتيجة حرب حزيران 1967، المنطقة من أصحابها العرب بتهجيرهم من بيوتهم وإجلائهم عن أراضيهم[1].

كانت أهم مسألة عانى منها الجولان من جراء الاحتلال هي عملية التهجير الجماعي وطرد السكان[2]. وبهذه السياسة أصبح الجولان مسرحاً للبدء بإقامة المستوطنات الإسرائيلية بعد أن حققت إسرائيل غايتها في المنطقة، وتخلصت من أهم مشكلة قد تواجهها أثناء عملية بناء المستوطنات وهي العائق الديمغرافي، فقد انحصر ما تبقى من السكان في القرى الخمس الموجودة في المنطقة الشمالية.

أما ما تبقى من مساحة الجولان، فقد خلا تماماً من أي تواجد للسكان العرب، بعد أن أصدر القائد العسكري لقوات الاحتلال دافيد اليعازر[3] بتاريخ 1967/6/14 أمراً عسكرياً أعلن

---

[1] أيوب، نزار، ***سياسة إسرائيل في الجولان: الاستيطان والتوسع والضم تحقيق لحلم نسجه آباء الصهيونية*، قضايا إسرائيلية**، رام الله، فلسطين، مج 1، ع 3، صيف 2001، ص 38

[2] تم طرد أكثر من 137 ألف مواطن سوري من بيوتهم جزء نزح بتأثير الحرب نفسها وتأثير العمليات الحربية وجزء آخر تم تهجيره وترويعه بالقصف والحرب في داخل المواقع السكنية. مقابلة مع سلمان فخر الدين، قيادي وسياسي في الجولان المحتل، لبرنامج ضيف وقضية، قناة الجزيرة الفضائية، www.aljazera.net بتاريخ 1999/8/17.

[3] هو بنيامين بن اليعازر: ولد في العراق عام 1937، هاجر إلى إسرائيل عام 1950، خدم في الجيش الإسرائيلي 26 عاما، أنهى خدمته عام 1984 برتبة جنرال، شغل عدة مناصب عسكرية أبرزها: قائد لواء في المنطقة الشمالية، قائد عسكري للضفة الغربية، ثم عين وزيرا للبناء والإسكان في عام 1992، ووزيرا للاتصالات 1999، ووزيراً للدفاع عام 2001. مزاحم، هيثم احمد، **حزب العمل الإسرائيلي 1968 – 1999**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2001، ص 119– 120.

من خلاله عن منطقة الجولان بأكملها منطقةً عسكريةً مغلقة، وحُظر على الأشخاص أيّاً كانت هويتهم الدخول إليها أو الخروج منها ومعاقبة المخالفين[1].

وتأكيدا على الأمر السابق، صدر بتاريخ 1967/6/18 الأمر العسكري **رقم (1)** بشأن المساحات المغلقة ونص على أنه:" لا يجوز لأي شخص الدخول إلى منطقة هضبة الجولان من منطقة تقع خارجها إلا بتصريح يصدر من قبلي (الحاكم العسكري) أو من قبل القائد العسكري لمنطقة هضبة الجولان"[2]. وكل من يخالف هذا الأمر يعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات. ثم عدلت العقوبة بموجب الأمر **رقم (9)** لتشمل الحبس أو غرامة مالية مقدارها ألف ليرة إسرائيلية أو بكلتا العقوبتين معا[3].

وكان الهدف من هذا الأمر؛ تقييد حركة السكان العرب ومنع عودتهم إلى قراهم وبيوتهم ومزارعهم، وتهديد كل من حاول العودة منهم بالعقوبة المعلن عنها.

وفي تاريخ 1967/7/4، صدر الأمر العسكري **رقم (14)** بخصوص مدينة القنيطرة التي أعلن عنها منطقة عسكرية مغلقة لا يسمح بدخول وخروج السكان منها واليها إلا بموجب رخصة خطية صادرة عن القائد العسكري[4]، ثم تلاه في التاريخ نفسه الأمر **رقم (15)** بإغلاق قرى الجولان، واعتبارها مناطق عسكرية مغلقة يسري عليها ما يسري على مدينة القنيطرة، ويعاقب المخالفين بالسجن والغرامة المالية [5].

ومن أجل ضمان فاعلية تطبيق هذه الأوامر، عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى اعتقال ومعاقبة كل السكان العرب الذين حاولوا العودة إلى بيوتهم.وبناء على الأمر العسكري

---

[1] **مناشير أوامر وإعلانات صادرة عن قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة هضبة الجولان**، عددان، مطبعة دافـــار، تل أبيب، 1968، ع 1، ص 9.

[2] م. ن، ص 39.

[3] م. ن، ص 51.

[4] م. ن، ص 57 + 58.

[5] م. ن، ص 59

رقم (7) كان يتم احتجازهم في بناية الشرطة العسكرية الإسرائيلية التي أقيمت في مدينة القنيطرة تمهيدا لطردهم إلى داخل سورية[1].

وبعد أن ضمنت إسرائيل – بموجب الأوامر العسكرية السابقة – عدم عودة السكان العرب إلى الجولان، أصدرت بتاريخ 1967/8/27 الأمر العسكري **رقم (39)** الذي أعلن أن جميع القرى التي اقتلع منها سكانها هي بمثابة قرى متروكة، ومنع أصحابها من العودة والدخول إليها ومعاقبة كل من يخالف هذا الأمر بالسجن لمدة خمس سنوات أو بغرامة مالية مقدارها خمسة آلاف ليرة إسرائيلية أو بكلتا العقوبتين معا[2].

وكانت إسرائيل تسعى من وراء هذا القرار أن تضفي الشرعية على أطماعها للاستيلاء على القرى العربية بوصفها خالية من السكان.

ولضمان فاعلية سياسة الطرد والتهجير التي اتبعتها قوات الاحتلال في الجولان، صدر بتاريخ 1967/9/17 الأمر العسكري **رقم(58)** المتعلق "بمنع التسلل" – حسب التعبير الإسرائيلي – ليحول دون عودة السكان المدنيين لأماكن سكناهم في الجولان، سواء القادمين من داخل سوريا أو لبنان أو الأردن بعد أن أصبحوا نازحين في هذه البلاد [3].

وتم وضع أقسى العقوبات التي تصل إلى حد الحبس لمدة 15 عاما أو دفع غرامة مقدراها 10 آلاف ليرة إسرائيلية أو بكلتا العقوبتين معا على كل من يحاول العودة إلى داره.

– الاستيلاء على الممتلكات الخاصة:

بعد أن سيطرت القوات الإسرائيلية على الأرض، وأصدرت الأوامر القاضية بإبعاد سكانها عنها، بدأت بممارسة سياسة ممنهجة جديدة تقضي بنزع ملكية المطرودين عنها

---

[1] **مناشير**، مرجع سابق، ع 1، ص 47.

[2] م. ن، ع 2، ص 109.

[3] م. ن، ع 1، ص 165. يروي النازحون السوريون عن الجولان قصصا عن محاولات التسلل التي كانوا يقومون بها إلى داخل قراهم المحتلة بغية العودة إليها أو محاولة إحضار بعض الوثائق والممتلكات الشخصية، كما يصفون الطريقة الوحشية التي تصرف بها الجنود الإسرائيليون ومارسوها ضد السكان العرب. انظر: أبو فخر، صقر، ***الجولان: شهادات نازحين عن أيام الحرب والحاضر***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع42، بيروت، لبنان، 2000، ص 119 –149.

وممتلكاتهم سواء المنقولة منها أو غير المنقولة. وتأكيدا على هذه السياسة الممنهجة، أصدرت قيادة جيش الاحتلال الأوامر العسكرية اللازمة لذلك.

ففي 1967/7/20 صدر الأمر العسكري **رقم(20)**، والمتعلق بالأموال المتروكة والممتلكات الخصوصية، واستنادا إلى القانون الذي كانت الكنيست الإسرائيلية قد شرعته بتاريخ 23/تموز 1967 والمعروف بقانون "أملاك الغائبين" تم تعريف الغائب بأنه: " ذلك الشخص الذي ترك منطقة الضفة الغربية قبل يوم 7 حزيران 1967 أو في نفس ذلك اليوم أو بعده"[1].

وقد طبقت السلطات الإسرائيلية القانون نفسه في الجولان عندما أعلنت عن الممتلكات الخصوصية المنقولة وغير المنقولة أموالا متروكة.

وحددت **المادة (4- أ)** من الأمر السابق المال المتروك من الموعد الذي أصبح فيه مالاً متروكاً، أي منذ اللحظات الأولى للاحتلال الإسرائيلي للجولان. وقد منح هذا القانون سلطات الاحتلال حرية التصرف بأملاك المواطنين العرب الذين فقدوا حقهم في هذه الممتلكات بحجة أنهم " غائبون عنها".

ونظرا " لغياب" أصحاب هذه الممتلكات فقد تم تعيين مسؤول عنها، وأجازت له المادة **(3- أ)** " الارتباط بعقود، والتصرف بالأموال وإدارتها، وإجارتها لمدة طويلة أو قصيرة وشراء المنقولات وبيعها"[2]. وبموجب هذا الأمر أصبحت ممتلكات المواطنين السوريين في الجولان المحتل خاضعة لسيطرة وتصرفها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد عدّلت سلطات الاحتلال هذا الأمر بتاريخ 1967/9/4 فأضافت إلى العقارات المعادن[3] لتصبح من ضمن الأموال المتروكة، وبموجب هذا التعديل أصبح من حق هذه

---

[1] شحاده، رجا، **قانون المحتل**، ترجمة: محمود زايد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص 46.

[2] **مناشير**، ع 1، 1968، ص 67 -71.

[3] م. ن، ص 129.

السلطات السيطرة على ظاهر الأرض وباطنها معا واستغلالهما لخدمة المشروع الاستيطاني وإنجاحه.

- **الاستيلاء على الأرض بإعلانها أملاكا حكومية:**

قامت السلطات الإسرائيلية بموجب الأمر **رقم (21)**، الذي حددت من خلاله الأموال الحكومية بالاستيلاء على جميع الممتلكات التابعة للجمهورية العربية السورية وتشمل: النقود، الحسابات، حسابات البنوك، الأسلحة، الذخيرة، وسائط المواصلات، المركبات، العتاد الحربي أو المدني...الخ.

وعينت مسؤولا عن هذه الممتلكات وأجيز له التصرف بالمال الحكومي، وأن يتخذ كل إجراء يراه لازما لذلك[1]. وقام المسؤول بتحويل هذه الممتلكات ووضعها تحت تصرف إرادة الاحتلال الذي استغلها لخدمة المشروع الاستيطاني وتكريسه في الجولان.

- **السيطرة على المصادر المائية:**

كانت المصادر المائية المتوافرة في الجولان إحدى أهم الأسباب التي دفعت إسرائيل لاحتلال المنطقة، ولإحكام سيطرتها على هذه المصادر، أصدرت بتاريخ 1968/3/4 الأمر العسكري **رقم (120)** بشأن المصادر المائية الذي حدد الأعمال التي من الممكن أن يؤثر استخدامها على مصادر المياه كالتالي:

أعمال الحفر، وتحويل المياه، واستخراجها، وضخها، ونقلها وتصريفها....استعمال المياه للري أو لأية غاية أخرى وكل عمل آخر قد يؤثر على مصادر المياه أو يغيرها. وعينت مسؤولا يتولى مهمة الإشراف على تنفيذ الأمر وتطبيقه، ومنعت القيام بأي من الأعمال التي سبق ذكرها إلا بموجب ترخيص رسمي يصدر عنه[2].

---

[1] **مناشير**، أمر رقم (21)، ع 1، ص 73. عدل هذا الأمر لاحقا وتم اعتماد العتاد المدني بمفرده مكان العتاد الحربي أو المدني وأجيز تأجيره لفترات طويلة الأمد وذلك بموجب الأمر رقم (30). **مناشير**، ع 2، ص 93.

[2] **مناشير**، ع 1، ص 409- 411.

وقد ضمنت إسرائيل بهذا الأمر حق التصرف في كافة المصـــادر المائيـــة، فصـــادرت بحيرة مسعدة الطبيعية، وحولت مياهها لري أراضي المستوطنات، علما أن هذه البحيرة محاطة بتلال من الأشجار المثمرة التي تعود ملكيتها للسكان العرب السوريين الذين حرموا الاستفادة من مياهها، إضافة إلى تحويل الجزء الأكبر من هذه المصادر إلى داخل إسرائيل[1].

2. الإجراءات الصهيونية العنصرية ضد سكان الجولان

تنتمي الممارسات الإسرائيلية في هضبة الجولان، إلى جملة الممارسات التعسفية والقهرية التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف الأراضي العربية المحتلة.

وقد أثبت العديد من الباحثين تعارض هذه الممارسات مع القوانين والشرائع الدولية وانتهاكها الواضح لقواعد القانون الدولي الإنساني[2] بمختلف هيئاته وتنظيماته الدولية.

كما اتخذت إسرائيل عدة إجراءات كان الهدف منها إلحاق أرض الجولان وضمها إلى ما يسمى "أرض إسرائيل".

طالت هذه الممارسات والإجراءات مختلف مجالات الحياة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين العرب في الجولان، مع الاستمرار في عملية نهب الأراضي ومصادرتها واستغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة وتسخيرها لخدمة المستوطنين.

وفيما يلي عرضٌ لأهم هذه الإجراءات:

---

[1] عن استغلال إسرائيل للثروة المائية في الجولان انظر: ***مياه الجولان في المنظور الصهيوني***، **مجلـــة الأرض**، ع 10، تشرين أول 2006، ص 64 – 74.

[2] حول عدم شرعية الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وتعارضها مـــع قواعـــد القـــانون الدولي الإنساني انظر: النابلسي، تيسير، **الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة (دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام)**، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط 1، 1975.

- **الإجراءات السياسية:**

عملت إسرائيل على توفير المقدمات المادية والسياسية بهدف ضم الجولان إلى إسرائيل منذ اللحظات الأولى لاحتلاله، فعزلته عن الوطن الأم سوريا، واعتمدت في ذلك سياسة من شقين، يتعلق الشق الأول بالأرض، والثاني بالسكان، أما تلك الإجراءات فهي[1]:

1. **إنشاء المجالس المحلية** عام 1974، وفرضها بالقوة على المواطنين السوريين في الجولان [2] بعد عزل المخاتير الذين انتخبهم المواطنون العرب، وربط تلك المجالس مباشرة بإسرائيل عن طريق بعض العملاء[3]، الذين أوجدتهم إسرائيل في داخل الوسط العربي في الجولان.

وقد قاطع السكان هذه المجالس ورفضوا التعامل والتعاون معها بعد أن وصف أعضاؤها ورؤساؤها على أنهم من الخارجين عن إرادة السكان وغير المتمسكين بالروح الوطنية.

2. محاولة ربط المواطنين العرب السوريين بمنظمات مشبوهة في إسرائيل ذات صبغة طائفية – سياسية مثل الكشّاف الدرزي الإسرائيلي والمنظمة الدرزية الصهيونية.
3. تعيين مستشار للشؤون الدرزية في الجولان، وهو منصب يرتبط بصورة مباشرة باللجنة الوزارية للشؤون العربية ويعين بقرار من وزير الداخلية.
4. إصدار هويات إسرائيلية للمواطنين العرب بدلاً من هويتهم السورية وإرغامهم على قبولها؛ حتى تُظهر إسرائيل للرأي العالمي قبول السوريين في الجولان واعترافهم بشرعيتها وهويتها، كما اعتُبرت على أنها خطوةً تمهيديةً لقرار ضم الجولان.

---

[1] انظر نص التقرير الذي قدمته وزارة الخارجية السورية إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 56، أكتوبر 2001. ص 36-38.

[2] شقير، **الجولان**، ص 31.

[3] قاسم، عبد الستار، **مرتفعات الجولان 1967 – 1984**، دار الامة، بيروت، لبنان، (ب. ط)، 1984، ص 32.

- **الإجراءات الاقتصادية:**

هدفت هذه الإجراءات إلى تحقيق عملية الضم الفعلي للأراضي العربية المحتلة عن طريق القيام بسلسلة من الأعمال نوجزها فيما يلي:

1. مصادرة مئات الدونمات من أراضي المواطنين العرب بحجج أمنية وزراعتها بالألغام أو تسييجها لأغراض عسكرية وشق الطرقات[1].

2. حرمان المواطنين العرب السوريين من الإفادة من مصادر المياه الموجودة، ومنعهم من حفر الآبار أو بناء الخزانات لتجميع مياه الأمطار وحولت هذه المصادر لخدمة المستوطنات.

3. فرض ضرائب باهظة على المواطنين العرب الذين لا طاقة لهم بتحملها؛ مثل ضريبة صندوق المرضى الإسرائيلي (كوبات حوليم) وضريبة القيمة المضافة وضريبة الراديو والتلفزيون[2]، بهدف تحويلهم إلى عمال أجراء في المستوطنات أو احتياطي لقوة العمل اليهودية، وربط المئات من السكان بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي[3]. إضافة إلى زيادة دخل سلطة الاحتلال من الضرائب التي تستوفيها من المواطنين، والحد من النشاط الاقتصادي والعمراني في الأراضي المحتلة، وحتى لا يحقق السكان أي دخول تفيض عن حاجتهم الاستهلاكية في أية عملية تنمية اقتصادية[4].

وقد قاوم السكان هذه السياسة في البداية وامتنعوا عن دفع الضرائب، إلا أن السلطات الإسرائيلية قامت بحملات بوليسية للحجز على الأملاك وبيعها حتى تستوفي الضريبة من المواطنين[5].

---

[1] **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 45.

[2] ***الممارسات الإسرائيلية ونضال العرب في المنطقة المحتلة من الجولان***، **مجلة الأرض**، ع 12، كانون أول 2006، ص60

[3] النابلسي، **الاحتلال**، ص 141.

[4] م. ن، ص 167.

[5] البطحيش، **الجولان**، ص 24.

كما عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى خفض أسعار التفاح الذي هو المنتج الزراعي الأساسي في القرى المحتلة إلى أدنى مستوى، وفرضت رسوماً وضرائب باهظة على نقل المحصول وتسويقه[1]، بعد أن دعمت مزارعي التفاح من المستوطنين، بحيث يخرج المزارع السوري غير المدعوم مادياً دون أرباح تجعله قادراً على العيش بحرية، ويضطر بالتالي إلى البحث عن مصدر رزق آخر[2]. وأغرت السكان للعمل في المصانع الإسرائيلية بأجور عالية للتخلي عن أرضهم[3].

وحاولت ربط الإنتاج المحلي العربي بالسوق الإسرائيلية؛ لضرب هذا الاقتصاد من خلال تبعيته للشركات الإسرائيلية[4].

كما أن تحجيم الاستقلال الاقتصادي أو القضاء عليه يعني تاريخياً "كبح جماح الاستقلال السياسي ووضع الناس المعنيين تحت الاستعباد والاستغلال المادي وقهر طموحاتهم وآمالهم في سبيل بناء مستقبل وطني وقومي أفضل"[5].

- الإجراءات التعليمية والتربوية[6]:

طالت الإجراءات الإسرائيلية التعسفية في الجولان المؤسسات التعليمية والتربوية، والعاملين في هذه القطاعات، وكان المخطط الإسرائيلي يرمي إلى ربط هذه المؤسسات بمثيلاتها في إسرائيل. وتحقيقا لهذه السياسة عملت إسرائيل ما يلي[7]:

---

(1) **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مرجع سابق، ص 45.

(2) قاسم، **مرتفعات**، ص 38.

(3) شقير، **الجولان**، ص 32.

(4) **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 38.

(5) قاسم، **مرتفعات**، ص 34.

(6) **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 51-53.

(7) حول التغييرات التي أحدثتها سلطات الاحتلال في المناهج التعليمية في الأراضي العربية المحتلة انظر، النابلسي، تيسير، **الاحتلال**، ص 186 - 191.

1. استبدال المناهج التعليمية العربية وطرق الامتحانات المعمول بها في مدارس القرى العربية التي بقيت تحت الاحتلال بالمناهج التعليمية الإسرائيلية التي تضمنت ما يلي[1]:

- فرض اللغة العبرية وجعلها مادة أساسية في المدارس[2]، ركزت فيها على تاريخ إسرائيل وشعرائها وأدبائها وأعيادها، وعلى قصص تاريخية حول العبرانيين والحركة الصهيونية وإسرائيل.

- تدريس مادة الجغرافيا في كتاب بعنوان "جغرافية إسرائيل" الذي يتضمن مقاطع حول المناطق العربية المحتلة[3] وغيرت أسماءها إلى العبرية.

- تعتمد مادة التاريخ على سرد انتقائي خبيث ومزور لأحداث التاريخ العربي قديمه وحديثه.

2. وضع العقبات أمام الطلاب الراغبين بإتمام دراستهم في سوريا[4]، بعد أن كانوا ممنوعين منها حتى العام 1980[5]، خشية ازدياد وتنامي الوعي الوطني لديهم ومقاومة الاحتلال.

3. تأسيس مناهج منفصلة خاصة بالدروز[6] بعد أن فرضت إسرائيل على الطلاب العرب دراسة ما تسميه التراث الدرزي، لبثّ النّعرات الطائفية وإيجاد كيان مستقل قائم على المذهب الديني، وإضعاف انتمائهم القومي للأمة العربية.

4. تعيين أشخاص غير مؤهلين علمياً وتربوياً في السلك التعليمي، معظمهم من العملاء[7]. في حين ترفض تعيين المدرّسين الأكفّاء من خريجي الجامعات السورية؛ بهدف إبعاد العملية

---

(1) **الممارسات**، مرجع سابق، ص 61.

(2) **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 38.

(3) غريزي، وفيق، **معاناة الموحدين الدروز في الأراضي المحتلة**، دار الكاتب، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص 128.

(4) **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 52.

(5) غريزي، **معاناة**، ص 129.

(6) **25 عاما على الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية**، الجمعية العربية للتطوير، القدس، فلسطين، 1993، ص 44.

(7) م. ن، ص 44.

التعليمية عن الانتماء الوطني لسوريا. وقد مارست بحق هؤلاء الخريجين سياسة الاعتقال الجماعي وفرضت الإقامة الجبرية على عدد كبير منهم[1].

- **الإجراءات الاجتماعية:**

أدت السياسة الإسرائيلية في الجولان إلى تفكيك عرى الترابط الاجتماعي والحياتي لمعظم السكان العرب في الجولان.

كما أثّرت تلك السياسة على العلاقات بين سكان الجولان وإخوانهم وأقاربهم الذين هجّروا من أرضهم بعد حرب 1967، حيث انعدمت معظم وسائل الاتصال فيما بينهم، وأصبحت الوسيلة الوحيدة للتحدث هي عبر ما بات يعرف بوادي الصراخ، وفيه يجتمع سكان الجولان مع ذويهم في المنطقة الحدودية عبر مئات الأمتار من الأسلاك الشائكة التي تفصل الجولان عن وطنه الأم سوريا، مستعينين بمكبرات الصوت لسماع أصواتهم.

وهدفت هذه السياسة إلى إحباط المواطنين وإضعاف معنوياتهم وجعلهم عاجزين عن التصدي لسياسة الاحتلال القمعية.

أما عن الإجراءات التي اتبعتها إسرائيل فيما يختص بالأمور الاجتماعية[2] فهي:

1. منع المواطنين من افتتاح المؤسسات الثقافية والنوادي الاجتماعية لتقليل التواصل والاحتكاك بينهم، ومداهمة هذه النوادي ومصادرة محتوياتها. وشكلت عوضا عنها نوادي تابعة للهستدروت[3] ترتبط مباشرة مع السلطات الإسرائيلية ويشرف عليها بعض العملاء الذين زرعتهم إسرائيل بين المواطنين في الجولان.

---

(1) الحسكير، **الجولان**، ص 211.

(2) **الممارسات**، مرجع سابق، ص 62-63.

(3) الهستدروت: اختصار لعبارة الاتحاد العام للعمال اليهود الذي تأسس عام 1920 في عهد الانتداب البريطاني. السعدي، غازي، **الأحزاب والحكم في إسرائيل**، دار الجليل، عمان، الأردن، ط1، 1989، ص 403.

2. ملاحقة واعتقال العناصر المثقفة التي تخدم وتوعي المجتمع، والتضييق على المواطنين ومنع التجمعات والمظاهرات الوطنية والمناوئة للاحتلال.

3. منع الصحافة العربية من الوصول إلى الجولان[1] للحيلولة دون الكشف عن الممارسات الإسرائيلية التعسفية ضد الأرض والإنسان في الجولان المحتل.

4. تدني الاهتمام بالأوضاع الصحية للمواطنين العرب، وخلق الصعاب في وجه أي مبادرة محلية لتحسينها، وإرغامهم التعامل مع المؤسسات الصحية الإسرائيلية، وتكريس سياسة الأمر الواقع والرضوخ لقرار الضم الإسرائيلي[2].

5. تسجيل الولادات الجديدة في سجلات تحمل اسم "وزارة الداخلية في دولة إسرائيل"[3].

- الإجراءات البيئية:

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعدد من الممارسات التي أساءت إلى البيئة الطبيعية والحضارية في الجولان وشوهتها، وقد انعكست هذه الممارسات بشكل أساسي على الجوانب التالية:

أ. **الآثار البيولوجية والكيميائية والتلوث النووي:**

تقيم إسرائيل في مستوطنات الجولان عدداً من الصناعات التي تنتج مخلفات كيميائية ضارة بالبيئة، إضافة إلى استخدام الأسمدة والمواد المخصبة والنفايات التي تنتج من الصناعات العسكرية والأسلحة البيولوجية[4].

---

(1) غريزي، **معاناة**، ص 129.

(2) **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 54.

(3) م. ن، ص 38.

(4) خيرالله، نصر الدين، ***آثار الاحتلال على بيئة الجولان الطبيعية والحضارية (دراسة)***، **مجلة الجولان الثقافي**، محافظة القنيطرة، ع2، 2007، ص 10.

كما تدفن إسرائيل النفايات النووية في منطقة الجولان، في حاويات عمرها الافتراضي من 30–50 سنة، وهذه الحاويات غير آمنة ومعرضة للتشقق وتسرب المواد المشعة منها[1]، لأنها لا تخضع لأية رقابة أو إشراف دولي[2]، وبالنتيجة فإن تلك المخلفات ستشكل ضرراً على مختلف الكائنات الحية، وستؤدي إلى تلوث التربة والمياه الجوفية.

ب. الإضرار بالتربة الزراعية:

تجرف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بجرف التربة الزراعية المتميزة في غناها من مواقع تل الأحمر وتل الفرس وتنقلها إلى صحراء النقب في جنوب فلسطين المحتلة[3]، كما تجري تدريبات ومناورات عسكرية بجوار المناطق الطبيعية، مما ينجم عنه اندلاع الحرائق التي تمتد في كثير من الأحيان لتطال المحميات والأحراش الطبيعية[4].

ج. سرقة آثار الجولان وتزويرها:

باشرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فور احتلالها الجولان، وبالتعاون مع دائرة الآثار الإسرائيلية عملية بحث وتنقيب " سعيا وراء العثور على قرائن محسوسة تقيم الدليل على أن الجولان هي بلاد باشان ومعكا وجيشور المذكورة في أسفار العهد القديم"[5]. وذلك تكريساً لاحتلالها المنطقة وتبريراً لضمها.

وانطلاقا من مرتكزات عنصرية ودينية، وخدمة لأهداف سياسية توسعية، قامت سلطة الاحتلال الإسرائيلي ممثلة بدائرة الآثار، بنقل ما يتم العثور عليه من آثار إلى المتاحف الإسرائيلية مدعية أنها آثار لمواقع يهودية مخفية، بعد أن تنقل هذه الآثار إلى مخابر فنية وتحفر عليها كلمات عبرية[6]، بهدف إقناع السياح الأجانب بحق اليهود في المنطقة.

---

[1] خيرالله، **آثار**، ص 10.

[2] **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 54.

[3] خيرالله، **آثار**، ص 11.

[4] **الممارسات**، مرجع سابق، ص 57.

[5] **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 57.

[6] شقير، **الجولان**، ص 33.

كما حولت عدداً من الكنائس المسيحية الأثرية إلى كنس يهودية، ونظمت رحلات سياحية لهذه المواقع ونشرت لها وما تزال إعلانات كثيرة على مواقع الانترنت[1].

من الجدير ذكره أن سلطات الاحتلال هدمت منذ بداية احتلالها الجولان معظم القرى العربية السورية بما تحتويه من آثار وسوت مبانيها بالأرض، وبقيت مدينة القنيطرة بمبانيها المهدّمة شاهداً على همجية المحتل الصهيوني ووحشيته.

أما عن الأسباب التي تدفع الإسرائيليين إلى إساءة التعامل مع بيئة الجولان وثرواته، فتعود لقناعتهم التامة بعودة الجولان للسيادة السورية، وأن أي حل للنزاع بين الدولتين لن يحل دون هذه العودة، ولذلك تراهم يتعاملون مع المنطقة باستهتار ودون رعاية مستدامة لعناصر البيئة.

3. قانون ضم الجولان عام 1981:

كان من نتائج معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي وقعت بتاريخ 1979/3/26 إخلاء المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في سيناء، وهي سابقة لم تشهدها إسرائيل منذ قيامها على أرض فلسطين العربية عام 1948.

وقد أدت هذه الحادثة إلى زعزعة ثقة المجتمع الصهيوني بحكومته،حيث دخل في حالة صدام حاد مع عدد من النواب والوزراء بسبب رفضهم سياستها المتعلقة بإخلاء المستوطنات وتفكيكها، ورأى هؤلاء أن"المعاهدة تشكل تهديدا مباشرا للمستوطنات في الجولان" [2].

كما خشيت أوساط سياسية مختلفة أن تكون هذه سابقة لتفكيك الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة الأخرى"[3] في حال إيجاد تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وعلى رأسها هضبة الجولان.

---

[1] خير الله، **اثار**، ص 11.

[2] كيفنس، **الاستيطان**، ص 178.

[3] عناب، **الاستيطان**، ص 80.

تبع ذلك موجة من الاستقالات لعدد من النواب والوزراء في الحكومة الإسرائيلية آنذاك احتجاجا على سياساتها التي وصفت بالاستسلامية، مطالبين رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن[1] بتقديم استقالته والتنحي عن منصبه.

وهكذا أصبحت الحكومة الإسرائيلية آنذاك، تحت رحمة الأحزاب اليمينية المتطرفة خاصة بعد انشقاق النائبة غيئولا كوهين[2] عن حزب الليكود وتأسيسها حزب صهيوني يميني متطرف مع بعض الصهيونيين اليمينيين أطلق عليه اسم "هتحياه" [3] ويعني البعث.

وبتاريخ 1980/12/22 تقدمت النائبة كوهين بمشروع يقضي بضم الجولان، لكن هذا المشروع سحب تجنبا لإحراج الولايات المتحدة الأمريكية الملتزمة بكامب ديفيد، وزيادة الشجب العالمي لإسرائيل نتيجة أعمالها العدوانية ضد لبنان وقرارها بضم القدس المحتلة [4].

إثر ذلك دعا بيغن حكومته إلى عقد جلسة طارئة بتاريخ 1981/12/14، حيث عرض عليها مشروع قرار ضم الجولان إلى إسرائيل[5].

وقد احتاج القرار عرضه على الكنيست لنيل الموافقة عليه، وتم ذلك في اليوم نفسه، حيث عرض بالقراءات الثلاث وذلك حسب القانون الداخلي للكنيست الإسرائيلي، وتمّت

---

[1] مناحيم بيغن (1913 – 1992): ولد في بولندا عام 1913، أنهى دراسة الحقوق في جامعة وارسو عام 1938، وصل إلى فلسطين عام 1942 حيث تولى قيادة منظمة بيتار، وفي عام 1943 قاد منظمة الارجون التي قامت بمذابح ضد الفلسطينيين منها مذبحة دير ياسين، أسس في عام 1949 حزب حيروت، ثم تولى رئاسة الحكومة عن حزب الليكود في عام 1977، وقد اضطر لترك الحياة السياسية في عام 1983 بعد الحملة العسكرية على لبنان عام 1982. المسيري، **موسوعة**، مج 2، ص 475.

[2] غيئولا كوهين: من مواليد تل أبيب عام 1925، لأب يمني وأم مغربية الأصل، انضمت إلى حركة بيتار وعمرها 12 سنه، ثم التحقت بعصابة ليحي وعملت في إذاعتها السرية، انضمت إلى حركة حيروت وانتخبت عضوا عنها، كانت من اشد المعارضين لاتفاق كامب ديفيد، وانشقت عن الحركة وأسست حزب هتحياه عام 1981. سعيد، **النظام**، ص 474.

[3] عناب، **الاستيطان**، ص 80.

[4] شقير، **الجولان**، ص 39.

[5] كان بيغن يعالج في إحدى المستشفيات من كسر في ساقه اثر سقوطه في حمام منزله، وقد غادر المستشفى في صباح ذلك اليوم على عجلة من أمره وتوجه مباشرة إلى مبنى الكنيست ودعا إلى عقد جلسة للحكومة التي كشفت في ختام مناقشاتها عن قرار ضم الجولان. شقير، **الجولان**، ص 39.

المصادقة عليه بنفس الجلسة تحت رقم (1559) وذلك بأغلبية 63 صوتاً ومعارضة 21 صوتاً[1]، وهذا نص القانون:

1. يطبق قانون دولة إسرائيل وصلاحياتها وإدارتها على مرتفعات الجولان.
2. يعمل بالقانون فور الموافقة عليه من قبل الكنيست.
3. يكلف وزير الداخلية بتنفيذ القانون[2].

وقد تحدث بيغن في خطابه أمام الكنيست عن "الحق التاريخي" لليهود في هضبة الجولان، واستشهد على ذلك بوجود بعض القلاع والآثار التاريخية التي تعود إلى مئات السنين قبل الميلاد.

ثم سرد المحاولات الصهيونية للاستيطان فيها قبل عام 1967، كما تعرّض بالتفصيل للتهديد الذي باتت تشكله سوريا لمستوطنات الشمال، مدّعياً "أن هذه المستوطنات كانت ترزح تحت نير المدفعية السورية باستمرار"[3].

وبالعودة إلى نص القانون، تظهر لنا مدى الخطورة التي تكمن في بنوده، خاصة البند الأول الذي منح عملية الضم الصبغة السياسية الشرعية والقانونية.

وتظهر أهمية القانون أيضاً في البند الثاني الذي دعا إلى البدء بتطبيقه على الفور، وذلك للحيلولة دون وجود أي تأثير أو ضغط سياسي دولي يحول دون ذلك.

كما ربط تنفيذ القرار بوزير الداخلية الإسرائيلي مباشرة على اعتبار أن الجولان امتداد للمنطقة الشمالية في إسرائيل وجزء مما يسمى " بإسرائيل التاريخية".

---

(1) كيفنس،**الاستيطان**، ص 183.

(2) **قانون ضم مرتفعات الجولان**، مركز الوثائق الإسرائيلي، القدس، 1981، ص 1، (بالعبرية).

(3) انظر خطاب بيغن أمام الكنيست بتاريخ 1981/12/14، المصدر السابق، ص 3-11.

وبناء على ذلك أصدر على الفور أمراً يقضي بحلول قوات حرس الحدود والشرطة محل الجيش في الإشراف على النظام العام، وباستمرار مفعول جميع التعليمات التي سبقت القرار المتعلقة بالاعتقالات وإصدار التأشيرات للمواطنين العرب التي تخولهم حرية التنقل والحركة [1].

أما عن الظروف التي استدعت بيغن لاتخاذ قرار بمثل هذه الأهمية وبتلك السرعة فتتجلى في الأمور التالية:

1. محاولة استرداد هيبة الحكومة التي فقدتها إثر الانسحاب من سيناء، خاصة أن بيغن أعلن مراراً قبل وصوله لرئاسة الحكومة " أنه لن يتخلى عن أي جزء سيطرت عليه إسرائيل لصالح حكم أجنبي"[2].

2. تدني شعبية الحكومة إلى أدنى مستوياتها بعد فشل محاولاتها في فرض الهوية الإسرائيلية على السكان العرب في الجولان، فكان اتخاذ مثل هذا القرار كفيل باستعادة ثقة المجتمع الإسرائيلي بحكومته.

3. عدم استعداد سوريا للاعتراف بإسرائيل أو التفاوض معها حسبما صرح به الرئيس السوري حافظ الأسد، حتى لو اعترف بها الفلسطينيون[3]، في إشارة إلى استمرار حالة العداء بين البلدين.

لقد دفع هذا التصريح رئيس الحكومة الإسرائيلي مناحيم بيغن إلى اتخاذ قرار أحادي الجانب؛ مدعياً أنّ هضبة الجولان كانت في الماضي جزءاً من إسرائيل وإنها أعطيت خطأً لسوريا"[4]، وجه اللوم لدولة الانتداب البريطاني لعدم إدخال الجولان في حدود الوطن القومي اليهودي منذ إصدار وعد بلفور.

---

[1] **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص37.

[2] زياده، **السلام**، ص 173.

[3] شقير، **الجولان**، ص 40.

[4] **خطاب بيغن أمام الكنيست**، مصدر سابق، ص 3.

لقد أثار هذا القانون حملة واسعة من المواقف وردود الأفعال على المستويات المحلية والإقليمية والدولية كافة.

فعلى الصعيد المحلي الداخلي، صرح شمعون بيرس من حزب العمل، أنه لم يعارض فكرة الضم، إلا أن التوقيت كان سيئا لاتخاذ مثل هذا القرار.

أما الجبهة الديمقراطية للتغيير والمساواة[1]، التي تضم في صفوفها أعضاء من عرب 48، فقد تصدت من داخل الكنيست لهذا الاقتراح بعنف، فيما امتنعت كتلة اغودات إسرائيل[2] – وهي عضو في تكتل الليكود – عن التصويت على القانون بناء على تعليمات من مجلس حكمائها، لأن العالم قد يبدأ بالعزوف عن مناصرة اليهود[3].

أما سوريا، فقد تجلى موقفها في البيان الذي أصدرته الحكومة السورية، وأعلنت من خلاله أنها لن تدخر جهداً في سبيل الدفاع عن أراضيها ومصالحها القومية، وأكدت على عروبة الجولان وانتمائه للأراضي السورية، وأنها ماضية في تطوير قدراتها العسكرية لمواجهة المخططات العدوانية ضد الأمة العربية، وألغت على الفور اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع بعد حرب 1973، وطلبت من مجلس الأمن عقد جلسة عاجلة لمجابهة هذا الوضع[4].

---

[1] الحركة الديمقراطية للتغيير والمساواة (داش): انتظمت هذه الحركة عشية الانتخابات التاسعة للكنيست الإسرائيلي برئاسة يغآل يادين البروفيسور في علم الآثار ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي عام 1950، وشكلت الحركة مزيجا من حركات سياسية واجتماعية صغيرة وشخصيات شعبية في الوسط اليهودي، تؤمن ان الهدف الأساسي للسياسة الإسرائيلية يجب ان يتمثل في السعي الدؤوب للسلام الثابت بين إسرائيل وجاراتها. السعدي، **الأحزاب**، ص 344–347.

[2] اغودات إسرائيل (وحدة إسرائيل): تشكلت عام 1912 من مجموعة الأعضاء المنسحبين من حركة مزراحي مع مجموعة أخرى من اليهود المتدينين من التيار الأرثوذكسي، وأعلنت ان هدفها هو توحيد شعب إسرائيل حسب تعاليم التوراة في جميع مظاهر الحياة، وكانت ترى في الحركة الصهيونية خطرا على الدين اليهودي، الا ان موقفها هذا تغير حيث شاركت فيما بعد في نشاط الحركة الاستيطاني والعسكري. تيم، **النظام**، ص 436–442.

[3] انظر: قاسم، **مرتفعات**، ص 100.

[4] قاسم، **مرتفعات**، ص 103. شقير، **الجولان**، ص 48–50.

إقليمياً، أدانت جميع الدول العربية – عدا مصر[1] – القرار الإسرائيلي المتعلق بضم الجولان، وأعلنت استنكارها الشديد للسياسة التوسعية الإسرائيلية على حساب الأراضي العربية المحتلة[2].

دولياً، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (497) الذي نص على" اعتبار قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ملغياً وباطلاً ومن دون فعالية قانونية على الصعيد الدولي"[3].

وأكدت بعض الدول الأوروبية الكبرى الصديقة لإسرائيل كفرنسا، وايطاليا، وبريطانيا،...الخ، أن هذا القرار يعد انتهاكاً واضحاً لقواعد القانون الدولي، وأنه سيبقى عائقاً أمام إيجاد أية تسوية للصراع في المنطقة العربية ، وعلى الرغم من تصويت الولايات المتحدة لصالح القرار، إلا أنها استخدمت فيما بعد حق النقض " الفيتو"،الذي حال دون اتخاذ أي إجراءات قانونية ضد إسرائيل أو تطبيق عقوبات عليها لعدم التزامها بالقوانين والتشريعات الدولية [4].

على إثر ذلك لجأت سوريا للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت بتاريخ 5شباط 1982 قرار رقم (دإط –1/9)، أعلنت من خلاله أن قرار إسرائيل بضم الجولان ملغي وباطل ، وطالبت الدول الأعضاء بالامتناع عن إمداد إسرائيل بالأسلحة أو اقتناء أسلحة تنتجها إسرائيل، ووقف أي تعامل معها في شتى المجالات. وقد صوتت 86 دولة مع هذا القرار مقابل 21 كانت ضده [5].

---

[1] خشيت أن يؤثر موقفها على علاقاتها مع إسرائيل حيث كانت مرتبطة بمعاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل.

[2] انظر هذه المواقف بالتفصيل في: شقير، **الجولان**، ص 51.

[3] **قرارات الأمم المتحدة**، مصدر سابق، مج 2، ص 294.

[4] شقير، **الجولان**، ص 52.

[5] **قرارات الأمم المتحدة**، مصدر سابق، مج 3، 1982 – 1986، ص 3 – 5.

ثانيا – الذرائع الإسرائيلية لتبرير استيطانها في الجولان

إن البحث في الذرائع الإسرائيلية التي استخدمت لتبرير إقامة المستوطنات في هضبة الجولان، تشير إلى أن الوعي الإسرائيلي بالجولان تحول من مفهوم إلى آخر مغاير حسب اختلاف القيادة السياسية والعسكرية المسيطرة على السلطة في إسرائيل[1].

ففي الفترة الممتدة من اتفاقية الهدنة عام 1949 وحتى 1967 كانت محاولات السيطرة على مصادر المياه في الجولان، سبباً في المنازعات والخلافات بين سوريا وإسرائيل وقادت في النهاية إلى حرب 1967.

وبعد احتلال إسرائيل للجولان، تشير الاعترافات التي أدلى بها موشيه دايان، إلى أن النظرة الإسرائيلية إلى تلك المنطقة كانت من أجل الأراضي الصالحة للزراعة [2].

وإذا نظرنا إلى الحدود الإسرائيلية مع جميع جيرانها ولاحظنا خطوط الهدنة لوجدناها مع مصر تبعد كثيرا ضمن صحراء قاحلة، أما قطاع غزة فهو مكتظ باللاجئين إلى أقصى حد، أما النقب فهو عبارة عن أرض غير صالحة للزراعة، وفي كل مكان على الحدود كان هناك قرى ومخيمات لاجئين ، أما في سوريا فالقصة مختلفة.... فالأسطورة الأمنية التي تروجها إسرائيل باستمرار للحفاظ على الجولان، لم تكن هي دافعها لاحتلال الهضبة بقدر ما كان يحرك القادة العسكريين الإسرائيليين منافع اقتصادية بحتة[3].

وسيتضح لنا في الصفحات القادمة مدى الخلاف في التصورات، التي حكمت تفكير القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية بخصوص الاستيطان في هضبة الجولان، والذرائع التي قدمها هؤلاء كمبرر لتلك الأعمال الاستيطانية المستمرة.

---

[1] زياده، **السلام**، ص 223.

[2] انظر: **أحاديث موشيه دايان**، مرجع سابق، ص 165.

[3] زياده، **السلام**، ص 225.

1. الادعاء بالحق الديني والتاريخي:

تحتل هضبة الجولان مكانة بارزة لدى عدد واسع من الأوساط الدينية والفكرية في إسرائيل، التي تدعو لإقامة المستوطنات فيها وتطويرها، وتحث اليهود على الاستيطان والبقاء هناك باعتبارها جزءاً من المخطط الصهيوني الداعي لإقامة "إسرائيل الكبرى".

وتزعم هذه الأوساط أن الجولان جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل التاريخية، بحكم وجود بعض الآثار القديمة، أو لأنها كانت موطئاً لبعض القبائل اليهودية في القرن الثاني قبل الميلاد، كما تقول بعض الروايات الإسرائيلية[1].

وتسود لدى هذه الأوساط مقولة مفادها" أن الجولان اكتسب اسمه من اسم مدينة استخدمت ملجأ واعتبرت في عداد ما منحه الرب لسبط منشّي (أحد أسباط اليهود أ. ش)، وقد اعتبرها ملوك إسرائيل ويهودا مناطق نفوذ أمني واقتصادي"[2]، علماً أن إسرائيل لم تعمل على تغيير اسم الجولان إلى باشان كما ذكر في التوراة، أسوة بمناطق الضفة الغربية التي أطلقت عليها اسم يهودا والسامرة أو القدس التي تسميها أورشليم.

وتدعي إسرائيل أن الحفريات التي قامت بها في الجولان قد كشفت النقاب عن ما يسمى في التاريخ اليهودي بحصن "جملا" المرتبط بمأساة "الماسادا". في محاولة لإثبات أحقية اليهود في أرض الجولان.

إلا أن جدلاً واسعاً يثار بين حاخامات اليهود حول مصير هضبة الجولان، في حال التوصل إلى سلام بين سوريا وإسرائيل. ويستشهد هؤلاء بالدوافع الدينية والتاريخية لاستمرار التواجد الإسرائيلي في الجولان.

---

[1] زياده، **السلام**، ص 231. وللاطلاع على هذه الروايات انظر الموقع الالكتروني www.golan.org.il

[2] ماعوز، **الجولان**، ص 119.

وبالعودة إلى فتوى الحاخام غورين التي اعتبر فيها أن شرق الأردن والجولان أرض دنسه، فقد أدان الحاخام الصهيوني أمنون شوبرمان هذه الفتوى، وأعلن أنه " ليس هناك أي قرار حاخامي يؤكد أن الجولان أرض نجسه، وأن الحاخام غورين سدد طعنة حقيقية في الظهر للمستوطنين"[1].

من جهته اعترف كبير حاخامات اليهود الاشكناز أبراهام شابيرا "أن هضبة الجولان وشرق الأردن ليسا جزءاً من أرض إسرائيل المقدسة"؛ لكنه دعا إلى ضرورة مواصلة الاستيطان اليهودي فيها قائلا:" إن هناك تعاليم دينية تنص على أنه من واجبنا تطوير مستوطناتنا ويحظر اقتلاعها"[2].

فيما رد عليه بن غوريون قائلا:" إن هذا الرأي ناجم عن جهل تام بتاريخ أرض إسرائيل وطبيعتها"[3].

وأصدر اتحاد الحاخامات الصهيونية المتدينة فتوى شرعية ضد أي انسحاب تقدم عليه الحكومة الإسرائيلية من هضبة الجولان، وقرر أن الشّرع اليهودي يحظر اقتلاع مستوطنات من أرض إسرائيل، مدّعياً أن الجولان كان مأهولاً باليهود في عهد الهيكل الأول والثاني"[4].

ويدل التناقض في المواقف الصهيونية إزاء المكانة الدينية للجولان، على ضعف الرواية الإسرائيلية المتعلقة بالحق الديني والتاريخي، وارتباطها بشكل مباشر لمسألة السياسية في إسرائيل.

وعلى الرغم من هذا التناقض الوارد في تصريح بعض الحاخامات اليهود حول أهمية الجولان من الناحية الدينية، فإن الفتاوى المتعلقة برفض الانسحاب من الجولان، وبقاء إسرائيل

---

[1] عبد الكريم، إبراهيم، ***الدوافع والاعتبارات الإسرائيلية لرفض الانسحاب من الجولان***، **مجلة الفكر السياسي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ع 27، خريف2006، صفحة الكترونية.

[2] عبد الكريم، **الدوافع**، صفحة الكترونية.

[3] تيبت، **بن غوريون**، ص 50.

[4] صحيفة معاريف، 2000/1/5

في تلك المنطقة المحتلة تتماشى مع السياسة الإسرائيلية، والتي تتخذ من هذه الفتاوى مرجعية لصنع القرار الإسرائيلي، حيث تحذّر هذه الفتاوى دائماً التخلي عن أي جزء من أرض إسرائيل.

2. الادعاء بالدافع الأمني والإستراتيجي:

تعتبر قضية الأمن القضية الإستراتيجية الأولى التي تؤرق شعب إسرائيل وقادتها، ومرد ذلك عائد إلى الطبيعة العدوانية والإجرامية التي رافقت قيام الدولة الصهيونية، إضافة إلى العقدة النفسية التي رافقت اليهود، والناتجة عن حياة النبذ والتشرد التي عاشوها داخل المجتمعات الأوروبية.

كما أن وجود هذا الكيان الغريب في قلب المنطقة العربية وبشكل غير شرعي، يجعله في حالة بحث دائم عن مصادر لحمايته وأمنه، وغالباً ما تكون هذه المصادر في احتلال مزيد من الأراضي ونشر المستوطنات فيها.

وقد لوحظ اهتمام إسرائيل بقضية الأمن في عدد من المشاريع الاستيطانية وعلى رأسها مشروع يغئال ألون، الذي أوصى أن تكون هضبة الجولان ضمن حدود "دولة إسرائيل".

وفي هذا الصدد يدعي أحد الباحثين العسكريين الإسرائيليين في مقالة له قائلا:" إن الكيان الإسرائيلي يعيش في حالة خطر دائم، وبالتالي لا بدّ من إيجاد الحلول اللازمة للحفاظ على بقاء ذلك الكيان وحمايته من الأخطار المحيطة به"[1]،علماً أن إسرائيل تشكل التهديد الأكبر على المنطقة العربية والإقليمية، وقد تمكنت من تأسيس قوة عسكرية منسجمة ومترابطة فيما بينها، وهي في حالة تأهب دائم لأي حرب، بل وتبادر إلى ذلك أيضاً بحجج أمنية توسعية، يساندها الدعم المتواصل من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا يركّز الصهاينة على الأهمية الأمنية والإستراتيجية للجولان، فموقع الجولان الجيو – استراتيجي كما تراه القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية "حزام أمني يؤلف حماية

---

[1] هآرتس 1986/8/30.

لإسرائيل في حالة تعرضها لهجوم من الشمال"[1] كما تبرز أهميته في "الحفاظ على خليج حيفا، الذي يشكل أحد أهم المناطق الصناعية في إسرائيل، بعيداً عن مدى النار "[2].

وقد لخصت إحدى الدراسات الإسرائيلية الأهمية الاستراتيجية والأمنية لهضبة الجولان في ثلاث نقاط رئيسة هي[3]:

1. **المجال الدفاعي:** لأنها المنطقة التي يسهل من خلالها الدفاع عن مستوطنات غور الأردن والجليل الشرقي وحماية المستوطنين هناك.
2. **المجال الإنذاري:** لأن وجود الجيش الإسرائيلي يشكل خطرا على العاصمة السورية دمشق ويكشف أية محاولة هجوم سورية (وكأن إسرائيل تشكك بقدرة الأقمار الصناعية في ذلك).
3. **المجال السياسي:** حيث يشكل الجولان ورقة رابحة يمكن استخدامها سياسيا مقابل السلام مع سوريا وإنهاء حالة النزاع القائم بين الدولتين.

ولتسويق هذه الأهمية، يذكّر الإسرائيليون دائما بالأوضاع التي سادت إسرائيل عشية اندلاع حرب 1967، وحوادث الحدود المتكررة التي كانت تقع بين الجانبين السوري والإسرائيلي، والتهديد السوري المتواصل لمستوطنات الشمال، علماً أن موشيه دايان أكد على أن "السوريين لم يشكلوا في اليوم الرابع من الحرب أي تهديد بالنسبة إلينا يستدعي احتلال الجولان والبقاء فيه، واعترف أن أحد الأخطاء التي ارتكبها إبان فترة توليه وزارة الدفاع كان احتلال هضبة الجولان" [4].

لقد ساهم الإصرار الإسرائيلي الحكومي المتواصل على أهمية الجولان في ترسيخ قناعة لدى المستوطنين مفادها أنه من حق إسرائيل الاحتفاظ بهذه المنطقة.

---

[1] بن، ألوف، ***المنظار الإسرائيلي للترتيبات الأمنية في الجولان***، **مجلة شؤون عربية**، ع 89، 1999، ص 78.

[2] شيف، **السلام**، ص 84.

[3] شيلو، أربيه، **سلام وأمن في الجولان**، مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، تل أبيب، إسرائيل، 1993، ص 157.(بالعبرية)

[4] **موشيه ديان في أحاديثه مع مجلة الدراسات الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 163.

وعلى العكس من دايان، فقد قدّم المختصون السياسيون والعسكريون تفصيلات كثيرة تتعلق بالأهمية الإستراتيجية للجولان بالنسبة لإسرائيل[1]؛ حيث يرى هؤلاء أن الخط الحدودي مع سوريا يعطي أفضليات طبوغرافية للجيش الإسرائيلي من حيث جمع المعلومات الإستخباراتية ومراقبة جيدة لكل ما يجري على الأراضي السورية[2]، كما يساعد الجيش في خوض معركة دفاعية ضد أي هجوم سوري مباغت إلى حين تعبئة تشكيلات الاحتياط وتغيير موازين القوى لصالح إسرائيل[3].

كما يتمسك الإسرائيليون بالتواجد على قمة جبل الشيخ، الذي يشكل أحد أهم نقاط المراقبة الإسرائيلية.

وعن هذه الأهمية يتحدث أحد الصحفيين قائلاً: "إن كل إسرائيلي يعرف أن جبل الشيخ هو بمثابة عينا الدولة، ولكن من الأجدر تسميته أذني الدولة، والإنذار ذو المصداقية يجب أن يلتقط أوامر الهجوم عند صدورها من الرئيس الأسد إلى هيئة الأركان ومنها إلى الجبهة، ومن منطقة جبل الشيخ يمكن التنصت على شبكة الاتصالات السورية في منطقة دمشق، وخصوصاً البرقيات والاتصالات الهاتفية"[4].

وتمتلك إسرائيل على قمة جبل الشيخ، شبكة واسعة من الرادارات وأجهزة الإنذار المبكر ونقاط الرصد والمراقبة التي تصل حتى عمق الأراضي السورية.

وتدعي إسرائيل أيضاً أنها استطاعت بعد احتلالها هضبة الجولان، منع ما تسميه "الإرهاب"، وإيقاف المجموعات الفلسطينية والمجموعات الأخرى من عبور الحدود الإسرائيلية،

---

[1] أظهرت القيمة الإستراتيجية لهضبة الجولان رغبة واضحة لدى القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في ضرورة السيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة. انظر: رابين، اسحق، **مذكرات اسحق رابين**، دار الجليل، عمان، الأردن، 2 جزء، 1993، ج 1، ص 184 وما بعدها.

[2] ماعوز، **الجولان**، ص 125.

[3] بن، ألوف، **المنظار**، ص 78.

[4] م. ن، ص 82.

والتي ثبت – حسب المصادر الإسرائيلية – أن لسوريا باعاً طويلاً في نشاط هذه المجموعات ضدها[1].

في ظلّ هذا الحشد المتواصل من الادعاءات والدوافع التي تقدمها إسرائيل لاحتلال الجولان، تؤكد أن الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية التي تتمسك بها إسرائيل، على ارتباط مباشر بالاعتبارات السياسية.

ويؤكد الجنرال أمنون شاحاك على ذلك بقوله: " تستطيع إسرائيل أن تدافع عن نفسها من دون الجولان، والاعتبارات الكامنة وراء التركيز الإسرائيلي على عامل الأمن لا علاقة لها بالاعتبارات الأمنية، وإنما هي ذات طبيعة سياسية واقتصادية ومائية بحته"[2].

وما تمتلكه إسرائيل من ترسانة عسكرية ونووية تكنولوجية أحدث خللاً وتآكلاً في دور العامل الجغرافي وأهميته، وجعله في منأى عن كل الأخطار والتهديدات التي تدّعي أنها تحيط بها. بل على العكس، فان وجودها (إسرائيل) في وسط المنطقة العربية جعلها مصدر خطر حقيقي ودائم لدول المنطقة كافة.

لقد أثبتت حرب الخليج الثانية، هشاشة العامل الأمني والاستراتيجي الذي تتمسك به إسرائيل، بعد أن استطاعت الصواريخ العراقية أن تصل إلى عمق مدنها.

وقد دفعت هذه الحادثة أحد الصحفيين للتعليق قائلا:" إن الصواريخ التي سقطت على مدنها، قد دفنت تحت الأنقاض تلك المقولة التي مفادها أن احتلال الأرض يؤمن لإسرائيل عمقاً استراتيجياً "[3].

كما يدل التباين في موقف الحكومة الإسرائيلية بعد انطلاق عملية المفاوضات مع سوريا، على هشاشة العامل الأمني الذي تدعيه إسرائيل.

---

[1] ويقصد بهذه المجموعات: المنظمات شبه العسكرية أو المجموعات الفلسطينية أو اللبنانية كحزب الله المدعوم من إيران. شيف، زئيف، **السلام**، ص 76 – 85.

[2] الكيلاني، هيثم، ***الجولان في حاضره ومستقبله***، **مجلة شؤون عربية**، ع 105، 2001، ص 133.

[3] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 121.

ففي حين كان رابين[1] يصر على النظر إلى مرتفعات الجولان بوصفها حماية لأمن إسرائيل، ركز بيرس[2] على البعد الاقتصادي في العلاقة بين سوريا وإسرائيل. ثم جاء نتنياهو[3] وأصبح يروج لمفهوم جديد يقوم على أساس خريطة أمن إسرائيل التي تشتمل هضبة الجولان. وفي عهد باراك[4] عاد موضوع المياه ليتصدر اهتمامات إسرائيل، أما شارون[5] فإن تفكيره بالجولان عائد إلى كونها جزءا من أرض إسرائيل التوراتية ، كما تروج لذلك بعض الكتابات الصهيونية.

---

[1] اسحق رابين: 1922 – 1995، ولد في القدس لأبوين روسيين، درس في مدرسة زارعيه وكان احد قادة البالماخ، تقلد مناصب عسكرية رفيعة في الجيش الإسرائيلي، وأصبح وزيرا للدفاع عام 1984، ثم قاد حزب العمل إلى الفوز في انتخابات الكنيست عام 1992 ليصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع ، لم ترض أحزاب اليمين الاسرائيلي المتطرف عن تحركات رابين السياسية فاغتاله يهودي عام 1995 . المسيري، ، **موسوعة**، مج 1، ص 400.

[2] شمعون بيرس: من مواليد بولندا عام 1923، هاجر إلى فلسطين عام 1934، درس الاقتصاد في جامعة هارفارد الأمريكية، عين نائب المدير العام لوزارة الدفاع (1952 – 1953)، ثم مدير عام لوزارة الدفاع (1953 – 1959)، وهو من المبادرين لإنشاء الصناعات الجوية والمشروع النووي الإسرائيلي، ويعد مسؤولا عن تطوير علاقات إسرائيل مع فرنسا وألمانيا، تولى عدة وزارة مختلفة، ثم رئاسة الحكومة (1984 – 1986)، ووزيرا للخارجية (1986 – 1988)، وتولى منصب نائب رئيس الحكومة ووزير المالية (1988 – 1990)، وهو من أقطاب المعراخ. المسيري، **موسوعة**، مج 2، ص 477.

[3] بنيامين نتنياهو: مقدم احتياط، ولد عام 1949 في تل أبيب، وشارك في عدد من الحروب، حاصل على درجة الماجستير من جامعة فيلادلفيا الأمريكية، وهو عضو نشط في حزب الليكود وأكثر المتطرفين فيه.. شغل عدة مناصب رفيعة منها مندوب دائم لإسرائيل في الأمم المتحدة، عضو في الكنيست الثانية عشر وعين نائبا لوزير الخارجية وعضو الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر مدريد، انتخب زعيما لحزب الليكود اليميني (وفاز على منافسه من حزب العمل شمعون بيرس في انتخابات الكنيست الرابع عشر عام 1996)، انتخب رئيس للوزراء في عام 2009. نتنياهو، بنيامين، **مكان بين الأمم**، ترجمة: محمد عودة الدويري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1997، صفحة الغلاف.

[4] ايهود باراك: ولد في كيبوتس هشمار هشارون عام 1942، حاصل على بكالوريس رياضيات وفيزياء من الجامعة العبرية وماجستير الهندسة الاقتصادية من جامعة ستانفورد بكاليفورنيا الأمريكية، التحق بالجيش الإسرائيلي عام 1959، كان قائد كتيبة دبابات في حرب 1973، عين رئيسا لشعبة التخطيط في هيئة الأركان عام 1981، ثم رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية عام 1983، وقائدا للمنطقة الوسطى عام 1986، قائدا للأركان عام 1991، بدا حياته السياسية عندما عين وزيرا للداخلية عام 1994، ثم وزيرا للخارجية عام 1995، رئيس حزب العمل 1997، رئيس الوزراء الإسرائيلي عام 1999. مزاحم، **حزب**، ص 111– 13.

[5] اريئيل شارون: ولد في مستوطنة كفار ملال في فلسطين عام 1933، وهو من أصل يهود بولندا، درس التاريخ والعلوم الاستشراقية في الجامعة العبرية وأكمل تحصيله العلمي في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، شارك في مجزرة قبيا مع وحدته التي أنشأها وتعرف بوحدة (101)، وشارك في العدوان الثلاثي على مصر كقائد لواء مدرع، نجح في انتخابات الكنيست عام 1977 وأصبح وزيرا للزراعة ثم للدفاع في فترة حكم الليكود، كان مسؤولا عن حرب عام 1982 في لبنان ومجزرة صبرا وشتيلا، شغل منصب وزير بلا حقيبة (1982 – 1984)، ثم وزيرا للصناعة والتجارة من (1984 – 1988) ثم وزيرا للبناء والإسكان من (1988 – 1992). المسيري، **موسوعة**، مج 2، ص 478.

3. الادعاء بالدافع الاقتصادي:

يغذّي الدافع الاقتصادي الحجّة الإسرائيلية لاحتلال الجولان، ويستنتج من المعطيات الإحصائية التي توردها الجهات المختصة بشؤون الجولان في الحكومة الإسرائيلية، على الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تحظى بها هذه المنطقة.

وتشمل القاعدة الاقتصادية لمستوطنات الجولان على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع الصناعة والسياحة ، وتعمل سلطات الاحتلال على استغلال الطاقة الإنتاجية للمنطقة في مختلف القطاعات التي تدر أرباحاً طائلة، علماً أن العديد من مستوطني الجولان يخدمون في الوحدات المختلفة في الجيش الإسرائيلي، وآخرون يعملون في القطاع الحكومي ومؤسساته المختلفة داخل إسرائيل.

أما عن أهمية كل واحد من هذه القطاعات فهي كما يلي:

أ. الزراعة:

تولى إسرائيل اهتماماً كبيراً بالزراعة، وقد كان برنامج الاستيطان في الجولان "انعكاسياً لأنه تبع العقيدة الصهيونية، وهي أن الاستيطان والزراعة يرسمان الحدود"[1]، وقد أكد موشيه ديان على هذه الناحية بقوله:" إن أعضاء الكيبوتسات هناك (في الشمال)، كانوا يرون الأرض الصالحة للزراعة على ضفاف نهري الأردن والدان وبحيرتي الحولة وطبرية، ويحلمون بها، وكان ذلك في فترة كان للزراعة فيها قيمة مقدسة". ويضيف: "إن الوفد الذي جاء لإقناع إشكول لصعود الهضبة لم يكن يفكّر في هذه الأمور (يقصد القضية الأمنية)، كان يفكّر في أرض الهضبة، لقد رأيتهم وتحدثت إليهم، إنهم حتى لم يحاولوا إخفاء طمعهم في تلك الأرض، هذا ما وجههم"[2].

---

[1] شيف، **السلام**، ص 59.

[2] **أحاديث موشي ديان، الدراسات الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 165.

وتتنوع المنتجات الزراعية التي ينتجها المستوطنون بسبب التنوع المناخي في الجولان، وتوصف هذه المنطقة بأنها "مخزون فواكه إسرائيل"[1]، وتحصل الفواكه على النسبة الأكبر من مساحة الأرض المزروعة التي تصل إلى 41.000 دونم، تليها زراعة الحبوب على مساحة 30.000 دونم.

أما زراعة الخضروات فتحتل مساحة 7.400 دونم، وتنال زراعة الورود مساحة 5.600 دونم[2]. وتمتاز معظم هذه المزروعات خاصة الفواكه بأنها من أجود الأصناف المنتجة عالمياً من حيث النوعية والمذاق، بسبب الظروف المناخية الاستثنائية التي تزرع فيها[3].

ويوضح الجدول التالي كمية الإنتاج الزراعي للمستوطنين اليهود في الجولان للعام (1999–2000)[4]:

جدول (1): الإنتاج الزراعي للمستوطنين لعام 1999 – 2000

الرقم	الصنف	الكمية بالطن	النسبة من الإنتاج الكلي الإسرائيلي	النسبة من الصادرات
1.	التفاح	30.000	%30	
2.	ذرة للتصنيع	20.000	%23	
3.	إجاص	10.000	%41	
4.	عنب للنبيذ	7.500	%21	%38
5.	مانغو	7.500	%32	%70
6.	كرز	1000	%50	
7.	ورود	25 مليون وردة		%90

(1) ***صورة الاستيطان الإسرائيلي في الجولان*، مجلة الأرض**، ع 11، 2006، ص 69.

(2) **ماء الجولان 1978 – 2008، ثلاثون سنه لجمعية ماء الجولان**، نشرة باللغة العبرية، كتسرين، 2008، ص 19.

(3) **صورة الاستيطان**، مرجع سابق، ص 70.

(4) الجدول من عمل الباحثة والمصدر المكتبة اليهودية المرئية على الموقع الالكتروني www.Jewishlibrary.com

أما في مجال الإنتاج الحيواني، فتوجد في مستوطنات الجولان 113 مزرعة تربى فيها الأبقار التي تنتج 66 مليون لتر حليب سنوياً، أي نحو7% من إنتاج إسرائيل الكلي للحليب، وبأرباح بلغت 110 مليون شيكل.

فيما يبلغ معدل الإنتاج السنوي من لحوم الأبقار 40% من مجمل ما تنتجه إسرائيل في سوقها المحلي، وبلغت عائدات بيع لحومها نحو 35 مليون شيكل[1].

ويعود السبب في ارتفاع معدل الإنتاج إلى وفرة المراعي والظروف المناخية الملائمة لهذا القطاع.

ب. الصناعة:

تنتشر في الجولان عشرات المصانع التي تتركز في مركزين أساسيين: الأول في المنطقة الصناعية في مدينة كتسرين، والثاني في مركز بني يهودا.

ويرتبط قسم منها بالقطاع الخاص، والآخر يرتبط إدارياً وإنتاجياً بشركات إسرائيلية كبيرة[2].

تختص هذه المصانع بالصناعات الدوائية، وتصنيع الأغذية، وتغليف الفواكه، وصناعة الأدوات الكهربائية، والالكترونيات، وإنتاج الخمور، وصناعة البلاستيك وغيرها، ويبلغ مجموعها 24 مصنعاً، يعمل فيها 863 شخصاً[3].

ج. السياحة:

تمتلك منطقة الجولان ثروة سياحية كبيرة ومتنوعة ما بين الطبيعية والترفيهية والتاريخية، مما جعلها مقصداً دائماً للسياح من مختلف مناطق العالم.

---

[1] **صورة الاستيطان**، مرجع سابق، ص72.

[2] م. ن، ص 67.

[3] www.Jewishlibrary.com

ويستطيع السائح أن يخوض تجربة سياحية نادرة من الشمال إلى الجنوب؛ بسبب الاختلاف الواضح في درجات الحرارة.

أما أبرز المعالم السياحية في الجولان فهي: جبل الشيخ، ونهر بانياس، وحمامات الحمة المعدنية، وبحيرة طبرية، إضافة إلى عدد من المحميات الطبيعية والمناطق الأثرية التي وظفتها سلطات الاحتلال للاستفادة من العائدات المالية الكبيرة من حركة السياحة، والتي يتم الحصول عليها على شكل رسوم ومشتريات ونفقات.

وقد قامت إسرائيل بتوفير 1000 غرفة فندقية مجهزة بكافة وسائل الجذب السياحي، حيث يزور المنطقة سنوياً 1.5 مليون سائح[1]، تجني إسرائيل من ورائهم أرباحاً تصل إلى 150 مليون شيكل سنوياً[2].

ويوضح الجدول التالي النشاط الاقتصادي للمستوطنين في هضبة الجولان لعام (2008)[3]:

جدول (2): النشاط الاقتصادي لمستوطني الجولان لعام 2008

الفرع الاقتصادي	عدد الشركات	عدد العاملين	الناتج السنوي بملايين الشواكل
الزراعة	70	1100	500
الصناعة	24	860	700
السياحة	207	720	150
المجموع	301	2680	1350

د. المياه:

تعدّ مصادر المياه من الأسباب الرئيسية التي دفعت إسرائيل لاحتلال الجولان، وهو ما أكده إيغال ألون بقوله:" إن لهضبة الجولان أهمية حيوية، ليس فقط من أجل الدفاع عن

(1) **صورة الاستيطان**، مرجع سابق، ص71.
(2) www.Jewishlibrary.com
(3) الجدول من عمل الباحثة والمصدر: www.Jewishlibrary.com

مستوطناتنا، بل لحماية حاجات إسرائيل الإستراتيجية المتعلقة بالدفاع عن الموارد الأساسية للمياه في نهر الأردن، ووادي الحولة، وبحيرة طبرية، والوديان المحيطة بها ووادي بيسان"[1].

كما شكلت قضية المياه عنصراً أساسياً في التصوّرات التي رسمها قادة الحركة الصهيونية وزعماؤها لحدود دولتهم، بحيث حرصوا على أن تضم حدودها مصادر المياه الرئيسة في المنطقة لاستيعاب الاستيطان الصهيوني، فبدون مياه لن تكون هناك زراعة، والزراعة كانت أساس وجود الشعب اليهودي في " أرض إسرائيل"[2].

وأظهر التقرير الذي قدمته الحركة الصهيونية لمؤتمر السلام في باريس بتاريخ 1919/2/3 أطماعها في مصادر المياه في الجولان، وجاء فيه:" إن جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين.... ويجب أن يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أرغب وأقدر على إعادته إلى نفعه الأقصى"[3].

لقد وضعت الحركة الصهيونية منذ بداية تأسيسها الحد الأدنى من المطالب الأساسية لإقامة الوطن القومي اليهودي، ففي الرسالة التي وجهها حاييم وايزمن[4] لرئيس الوزراء البريطاني لويد جورج Lloyd George بتاريخ 1919/11/29 اعترض على خط التقسيم سايكس- بيكو لأنه " لا يقسم فلسطين التاريخية ويقطع نبع المياه الذي يزود نهر الأردن فحسب. بل يحرم الوطن القومي اليهودي بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان وحوران والتي يعتمد عليها إلى حد بعيد نجاح المشروع الصهيوني بأسره"[5].

---

[1] ***مياه الجولان في المنظور الصهيوني*، مجلة الأرض**، ع 10، تشرين أول، 2006، ص 64.

[2] عبد الكريم، **الدوافع**، صفحة الكترونية.

[3] قهوجي، **إستراتيجية**، مرجع سابق، ص52.

[4] حاييم وايزمن (1864 – 1952): ولد في روسيا عام 1864، كان من المؤسسين لنواة الحركة الصهيونية في انجلترا عام 1907، وانتخب رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر عام 1921، وهو أول رئيس لدولة إسرائيل بعد قيامها عام 1948، ومن مؤلفاته كتاب " التجربة والخطأ ". المسيري، **موسوعة**، مج 2، ص 278.

[5] قهوجي، **استراتيجية**، ص 52.

وبتاريخ 1920/2/16 أرسل لويس براندس Lewis Brandes ممثل الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة رسالة إلى وايزمن يطالبه فيها أن يسعى لدى بريطانيا حتى تتدخل للحيلولة دون خسارة جزء كبير من فلسطين الشمالية " لأن الحدود الشمالية والشرقية لا غنى عنها لقيام مجتمع يعيل نفسه بنفسه، ومن أجل تطور البلاد الاقتصادي في الشمال ينبغي أن تضم فلسطين مفارق مياه الليطاني عند جبل الشيخ والى الشرق سهول الجولان وحوران"[1].

كما اهتم بن غوريون بالحدود الشمالية للدولة اليهودية وركز على حاجتها للمياه وطالب أن تضم حدودها الشمالية نهر الليطاني[2]، ففي شهر نيسان 1920 توجه بن غوريون بمذكرة باسم اتحاد العمال الصهيوني لنظيره البريطاني أشار فيها إلى أهمية مصادر المياه في الجولان، وأنه " من الضروري أن لا تكون هذه المصادر خارج حدود الوطن القومي"[3].

وفي كتابه الصهيونية والسياسة العالمية أكد المؤلف الصهيوني الأمريكي هوراس ميركالين Horace Myrkalyn عام 1921 على أن:" مستقبل فلسطين بأكمله هو في يد الدولة التي تتمكن من بسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع نهر الأردن في الجولان"[4].

وقد تحقق للصهيونية مرادها عندما وقعت دولتي الانتداب الفرنسي والبريطاني على اتفاق الحدود بين فلسطين وسوريا ولبنان عام 1920، الذي عدل عام 1923 بناء على طلب الصهاينة، لتدخل ضمن حدود فلسطين بعض الأراضي السورية القريبة من نهري بانياس والحاصباني، إضافة إلى كامل بحيرة الحولة وطبرية[5].

---

[1] قهوجي، **استراتيجية**، ص 52. .

[2] تيبت، **بن غوريون**، ص 50.

[3] قهوجي، **استراتيجية**، مرجع سابق، ص 53.

[4] م. ن، ص 51.

[5] يطالب الإسرائيليون بالحدود التي حددتها اتفاقية عام 1923 والمعروفة باتفاقية نيو كومب – بوليه، لتكون مرجعية لمفاوضاتهم مع سوريا، إلا أن سوريا تعتبر أن هذه الحدود حدودا استعمارية قررتها دول الاستعمار، ومنعت السوريين من أن يكون لهم موطئ قدم في بحيرة طبريا، ويطالب السوريون بحدود الرابع من حزيران باعتبارها الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين. انظر: غنيم، **الحدود**، ص 28–29.

وبموجب هذا الاتفاق ضمن اليهود سيطرتهم على أهم مصادر المياه التي تغذي دول المنطقة، وأصبح بإمكانهم التحكم فيها.

يذكر أن إسرائيل تحصل على المياه الطبيعية من ثلاثة مصادر رئيسية هي:

1. الخزان الجوفي الغربي – الساحل
2. الخزان الجوفي الشرقي– المرتفعات الجبلية الشرقية للضفة الغربية
3. بحيرة طبريا [1].

فإذا علمنا أن 87% من مصادر مياه حوض بحيرة طبرية مرتبط ارتباطاً مباشراً بهضبة الجولان وجبل الشيخ[2]، فإنها تزود إسرائيل بحوالي 700– 900 مليون متر مكعب سنويا من المياه، أي نحو 25 – 30 % من استهلاكها السنوي في شتى المجالات. مما يفسر أهمية الجولان في مفهوم "الأمن القومي" لإسرائيل، لأن من يسيطر عليه يتحكم بمصادر المياه المهمة في المنطقة وهي بحيرة طبرية[3].

ويوجد حاليا بين الإسرائيليين من يجاهر بالاعتراف بأن "الأمن المائي هو الأساس الذي يجب أن ينبني عليه الأمن العام الشامل والدائم للسلام"[4]، ولهذا السبب فإن مسألة المياه كانت من المسائل العالقة التي توقفت بسببها العملية السلمية بين الجانبين السوري والإسرائيلي عام 2000، ويعلق أحد الإسرائيليين على هذا الموضوع بقوله:" يجب أن يكون واضحاً لكل من يؤمن أننا سنصل إلى السلام بإعادة الجولان، أن عليه أن يورد في حسابه موضوع سلب

---

[1] بريك، الجولان ، ص 4. على الموقع الالكتروني .www. jawlan.org

[2] المرجع السابق.

[3] ماعوز، **الجولان**، ص 125.

[4] حيدر، محمود، ***الجولان والأمن المائي***، **مجلة شؤون عربية**، ع 48، 1995، ص 93.

مصادر المياه من إسرائيل "[1]. متجاهلين أن هذه المصادر اغتصبتها يد العدو الصهيوني من أصحابها العرب الحقيقيين وحرمتهم الاستفادة منها أو حتى من الوصول إليها.

وضعت الحكومة الإسرائيلية بالتعاون مع ما يسمى "شركة مياه الجولان"[2]، خطة شاملة لتجميع المياه عن طريق بناء مجمعات مائية، بلغ عددها حتى سنوات التسعين 12 مجمعاً تتسع لــ34 مليون متر مكعب[3]. وقد باشرت سلطة المياه الإسرائيلية في العام 2006 بتنفيذ خطة تهدف إلى زيادة الطاقة التخزينية للمجمعات المائية لتصل إلى 46.6 مليون متر مكعب[4]، كما أنشأت 18 بركة اصطناعية لتجميع مياه الأمطار في فصل الشتاء[5] لسد احتياجات القطاع الزراعي.

ولكي تسهل سلطات الاحتلال تزويد المستوطنين بالماء، نظفت شركة " مياه الجولان" خط التابلاين وحولته استعماله لنقل المياه داخل الجولان للمستوطنين.

وتتاجر الشركة بمياه الجولان المعدنية عن طريق بيعها في عبوات مختلفة[6]، حيث يبلغ يبلغ إنتاجها 50% من معدل الإنتاج الإسرائيلي السنوي من هذه المياه[7]، وقد بلغت مبيعاتها عام عام 1999 نحو 320 مليون شيكل[8].

رغم كل الإحصاءات الإسرائيلية المنشورة، من المؤكد أن إسرائيل تخفي الكثير من المعلومات الحقيقية المتعلقة باستهلاكها للمياه[9]، لأن قضية المياه بالنسبة لها تعني "الأمن

---

[1] الدجاني، **المطامع**، ص 8.

[2] شركة مياه الجولان: تعود ملكيتها إلى 27 مستوطنة زراعية من مستوطنات الجولان، ويديرها مجموعة من المستوطنين. بريك، **الجولان والمياه**، ص 5.

[3] **ماء الجولان 1978 – 2008**، مرجع سابق، ص 19.

[4] نفس المرجع والصفحة .

[5] عبد الكريم، **الدوافع**، صفحة الكترونية.

[6] **صورة الاستيطان**، مرجع سابق، ص 73.

[7] www.Jewishlibrary.com

[8] **صورة الاستيطان**، مرجع سابق، ص 73.

[9] عند محاولاتي الاتصال ببعض المسؤولين في شركة مياه الجولان رفضوا إعطاء أية معلومات عن استغلال إسرائيل لمصادر المياه في الجولان، بحجة أن كل المعلومات المتوافرة لديهم منشورة على الموقع الالكتروني للشركة.

الحيوي" أولا، إضافة إلى عدم رغبتها في استثارة " دول الجوار" المشتركة في نفس الحوض المائي مع إسرائيل.

ثالثا- مواقف الحكومات الإسرائيلية من استيطان الجولان 1967- 2000

1. موقف حكومة حزب العمل 1967- 1977:

شكل موضوع الاستيطان قاعدة صلبة في برنامج الحكومة التي ترأسها حزب العمل الإسرائيلي منذ عام 1967 -1977، وظهر هذا الاهتمام من خلال المشاريع التي قدمها هذا الحزب للاستيطان في هضبة الجولان، إضافة إلى ما احتوته البرامج الانتخابية والتصريحات الرسمية التي أدلى بها زعماء الحزب وقادته السياسيون.

كما تدل النشاطات الاستيطانية التي أشرف عليها حزب العمل منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام 1967 على اهتمام واسع بهذه المنطقة، تجسد في سلسلة المستوطنات الواسعة التي أسّسها هذا الحزب في هضبة الجولان.

واجهت إسرائيل بعد عدوانها على الأراضي العربية عام 1967 عائقاً كبيراً تمثل في المساحة الواسعة من الأرض التي استولت عليها، وقد صرح بذلك اسحق رابين بقوله:" أصبحنا فجأة نمتلك أراضي واسعة، إن المنطقة التي خضعت لسيطرة الجيش الإسرائيلي أصبحت اكبر بثلاثة أضعاف تقريبا من الأراضي الإسرائيلية قبل الحرب"[1].

واحتد النقاش داخل أروقة الحكومة الإسرائيلية حول السبل الواجب اتباعها لاستغلال هذه الأراضي وإدارتها، وقد اتخذت الحكومة من موضوع الاعتبارات الأمنية ذريعة لنشر مستوطناتها على كافة الأراضي المحتلة، بينما أكد ألون أن "إيجاد حقائق سياسية عن طريق الاستيطان يفوق في أهميته أية قرارات"[2] يمكن أن تتخذها الحكومة بخصوص مستقبل الأراضي العربية المحتلة.

---

[1] رابين، **مذكرات**، ص 190.

[2] كيفيال، جيرشون، **السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، ترجمة: مصطفى الرز، مكتبة مدبولي، (ب. م)، م)، (ب. ت) ط 1، ص 71.

وفي هذه الفترة تعالت الأصوات التي تطالب الحكومة بالتمسك بمرتفعات الجولان، فدعا وزير المواصلات موشية كارمل إلى إقامة مستوطنات في الجولان والاحتفاظ بقطاع غزة ونزع سلاح سيناء[1].

كما عرض وزير الدفاع موشي دايان رؤيته المتعلقة بأهداف إسرائيل الإقليميـة " وقـاد حزب العمل إلى تبني صيغته في الحدود الاستراتيجية القائمة على جعل نهر الأردن حدودا أمنية والاحتفاظ بقطاع غزة ومرتفعات الجولان[2].

وبعد أن نجحت إسرائيل في التخلص من مشكلة العامل الديمغرافي عن طريق تهجيـر السكان العرب من قراهم في هضبة الجولان، "استولت المستوطنات علـى معظـم الأراضـي العربية وشكلت وزنا ديمغرافياً جدياً، بسبب الكمية البسيطة نسبياً للسكان العـرب المحليـين"[3]، الذين صمدوا في وجه قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وبالتالي أصبحت عملية إقامة المستوطنات تتم بسهولة أكثر، وهو ما تماشى مع الخطـة التي عرضها يغئال ألون وتبين أنها: "تعطي إسرائيل قدرا كبيرا من الأمن وقدرا ضـئيلا مـن السكان العرب"[4]. الأمر الذي ساهم في ارتفاع عدد المستوطنات التي أقيمت في الجـولان إلـى 10 مستوطنات مع نهاية العام 1970.

وبعد أن شكلت غولدا مئير الحكومة المؤقتة التي أعقبت وفاة رئيس الحكومة الإسرائيلي ليفي اشكول في 26/2/1969، بقي موضوع الاسـتيطان يشـغل برنـامج معظـم الأحـزاب الإسرائيلية التي بدأت تتحضر للانتخابات، وتركزت الاختلافات في الرأي داخل مجلس الوزراء حول مجال المستوطنات الجديدة وطبيعتها، وتعلقت القضايا بماهية وكيفية كثافة المناطق التـي يجب الاستيطان فيها، والى أي حد يتعين إقامة مستوطنات مدنية دائمة أم قواعد أمامية عسكرية.

---

[1] كيفيال، **السياسات**، ص 39.

[2] م. ن، ص 68.

[3] نويمان، ديفيد، **مساعي الاستيطان اليهودي**، مركز القدس للابحاث، القدس، فلسطين، 1987، ص 17.

[4] كيفيال، **السياسات**، ص 42.

وفي هذا الإطار دعا إيغال ألون الحكومة إلى تطبيق الناحية العملية من خطته الداعية إلى التعزيز السريع للمستوطنات في وادي الأردن ومرتفعات الجولان ومناطق أخرى معينة[1].

وفي المؤتمر التحضيري لحزب العمل الذي عقد في الفترة من 3-1969/8/5، تقرر العمل على ضرورة الإسراع في إقامة استيطان أمني، واستيطان دائم في المناطق المحتلة، وحسب الاعتبارات الأمنية للدولة، ويمثل دايان هذه الدعوة. بينما طالب ايبان المؤتمر بتبني صيغة الاستيطان بشتى الأشكال كي لا يقيد نفسه صراحة بتعبير الاستيطان الأمني كما يرى دايان[2].

على الجانب الآخر، أعربت المعارضة عن تأييدها لعملية الاستيطان، وأكد مناحيم بيغن "بأن كل أرض إسرائيل ينبغي أن يستوطنها اليهود"[3]، وبحسب اعتقاده فإن الجولان يشكل جزءاً من هذه الأرض، وبالتالي على اليهود العمل على إقامة المستوطنات والسكن فيها بشتى الأشكال والوسائل.

وكان موضوع الاستيطان السبب الرئيس الذي دفع حزب جاحال المعارض، الذي يرأسه مناحيم بيغن إلى الموافقة على الانضمام إلى الحكومة الجديدة برئاسة جولدا مئير، شرط أن تنص المبادئ الأساسية للحكومة الجديدة صراحة على الحق التاريخي للشعب اليهودي في الاستيطان في كافة أجزاء الوطن القومي، بما فيها الأراضي التي تحتلها إسرائيل[4].

استمرت دعوات القادة السياسيين والعسكريين في إسرائيل للحفاظ على حدود آمنه بحجة أن إسرائيل محاطة بأعدائها من الدول العربية على مختلف الجهات، وبقي هاجس الأمن وحماية الحدود على رأس أولويات الحكومة التي خشيت من احتمال تعرض إسرائيل لحرب تشنها هذه الدول.

---

[1] كيفيال، **السياسات**، ص 80.

[2] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1969**، تحرير برهاني الدجاني، مؤسسة الدرسات الفلسطينية، بيروت، لبنان ط1، 1969، ص 291.

[3] كيفيال، **السياسات**، ص 39.

[4] م. ن، ص 84.

وبالعودة إلى الخطة التي أعدها ألون، اقترح أن تحتفظ إسرائيل بسيطرتها على مرتفعات الجولان للحيلولة دون تجدد القصف السوري للقرى الإسرائيلية الواقعة في سهل الحولة، إضافة إلى منع أي هجوم عسكري سوري هائل على الجليل سواء على نحو انفرادي أو بالتعاون مع جيوش عربية أخرى[1] على حد قوله.

علما أن أي تهديد سوري لم يحدث لتلك المستوطنات حتى عام 1973، وهو العام الذي شنت فيه القوات السورية هجوما لتحرير أراضيها المحتلة في الجولان، وعدا ذلك، ظهر لنا فيما سبق أن إسرائيل هي التي تشكل تهديداً وخطراً على القرى العربية وسكانها الذين قامت بطردهم تحت تهديد القوة العسكرية بل وتهدد المنطقة العربية برمتها.

ويؤكد كارمل مرة أخرى أن الاستيطان في المناطق المحتلة شغل دوراً هاماً في مواقفهم الأمنية خلال السنوات التي تلت حرب 1967، وكان ذلك يشبه المحاولة الجزئية لتحديد حدود دولة إسرائيل المستقبلية استناداً إلى أمنها، ولمجابهة الأوضاع العدائية المحيطة بها واحتمالات التسوية السياسة[2].

ولدحض الحجة الإسرائيلية التي تذرعت بحماية الحدود وتوفير الأمن للبدء بالمشروع الاستيطاني التوسعي في الجولان أورد ما يلي:

1. ركزت إسرائيل على إقامة المستوطنات في منطقتين رئيسيتين في هضبة الجولان هما الشمال والجنوب، حيث وفرة المياه والأراضي الزراعية الخصبة، وأهملت منطقة وسط الجولان تماما وبقيت فارغة دون وجود أية مستوطنة حتى 1973.
2. بُعد المستوطنات التي أقيمت في الجولان عن خط الحدود الفاصل بين الجولان المحتل والدولة الأم سوريا، وهذا الخط حددته قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلالها المنطقة.

---

[1] كيفيال، **السياسات**، ص 43.

[2] البطش، جهاد شعبان، **الاستيطان الصهيوني في قطاع غـزة**، رسالة ماجستير منشوره، مكتبة اليازجي، غزة، فلسطين، ط1، 2003، ص105.

3. أكدت حرب تشرين 1973على هشاشة النظام الأمني والدفاعي لمستوطنات الجولان، وكانت نتائج هذه الحرب بمثابة كارثة حلت بالإسرائيليين " فقد كان الشعب مثخناً بالجراح وانهارت ثقته بزعمائه وبحكومته"[1].

وعقب الحرب ودخول الجيش السوري إلى مركز المنطقة، تعالت في إسرائيل أصوات تنادي "بملء المنطقة الفارغة"، وبعد هذا الحدث فقط تغيرت سياسة إسرائيل وبدأت بتركيز المستوطنات في منطقة الوسط وعززتها بإنشاء مدينة كتسرين لتكون مركزا لدمج مستوطنات المنطقة[2].

ومع نهاية حرب تشرين 1973، بدأ الإسرائيليون بالاستعداد لخوض مرحلة جديدة من الانتخابات لتشكيل الحكومة الثامنة في إسرائيل.

وقد شهدت الساحة الانتخابية تنافسا واضحا بين الأحزاب حول الاستيطان، والجدوى منه، وكانت القيمة الإستراتيجية للمستوطنات الحدودية محلا للجدل في أعقاب حرب 1973، ذلك أن بعض الإسرائيليين جادلوا بلغة عسكرية خالصة بأنّ المستوطنات بحدّ ذاتها لم تسهم في شيء على صعيد الجهود الدفاعية، وإنما كانت في الحقيقة عقبة[3].

وقد انعكس هذا الجدل في برامج تلك الأحزاب، حيث أدّت الأزمة السياسية التي أحاطت بحزب العمل، حول مسؤوليته عن التقصير الذي أدى إلى نتائج حرب يوم الغفران 1973، إلى قيام زعماء الحزب بتعديل البرنامج الحزبي الانتخابي، وفي البند الخاص بالاستيطان تقرر الاستمرار في إقامة المستوطنات، ولكن فقط وفق قرارات حكومية ولاعتبارات أمنية محددة مسبقا[4].

---

[1] رابين، **مذكرات**، ص 120.

[2] نويمان، **مساعي**، ص 6.

[3] كيفيال، **السياسات**، ص 134.

[4] م. ن، ص 143.

وبعد بدء عملية الانسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان، إثر توقيع اتفاقية فصل القوات عام 1974، أكد المسؤولون في حزب العمل على ضرورة الحاجة إلى الإبقاء على المستوطنات التي أقيمت في الأراضي المحتلة من قبل وإقامة مستوطنات جديدة.

ومع تزايد خشية المستوطنين من إقدام الحكومة الإسرائيلية على توقيع اتفاقية ثانية لفصل القوات قد تؤدي إلى انسحاب آخر من هضبة الجولان، أبلغ وزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيريز مجموعة من المستوطنين اليهود في مرتفعات الجولان " أن الحكومة ليست لديها أية نوايا بإزالة أية مستوطنة من المرتفعات"[1].

وبعد سقوط حكومة غولدا مئير على خلفية التحقيق حول أحداث الحرب، أسندت مهمة تشكيل الحكومة الجديدة إلى اسحق رابين، الذي كان يميل إلى تقديم تنازلات إقليمية ومبادلة الأرض بالسلام على كافة الجبهات باستثناء مرتفعات الجولان[2]، وذلك نظرا للأهمية السياسية والاقتصادية التي تمثلها هضبة الجولان بالنسبة لإسرائيل.

كما أكد رابين على " حق إسرائيل في الحصول على حدود يمكن الدفاع عنها، وحتى في إطار معاهدات السلام لا نستطيع الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران التي لا يمكن الدفاع عنها"[3].

وبعد أن ضمنت إسرائيل دخول مصر في اتفاقيات التسوية، أعلنت على لسان رئيس وزرائها رابين " أنه حتى في نطاق تسوية شاملة ومعاهدة سلام فان إسرائيل لن تتنازل عن الجولان "[4]، وذلك بعد إخراج مصر، وهي أكبر دولة مجاورة لإسرائيل من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، وتحييد قوتها العسكرية، ومنعها من عقد أية تحالفات أو شراكة عسكرية مع غيرها من الدول القريبة، بهدف عزل سوريا وتطويقها وإضعافها.

---

[1] كيفيال، **السياسات**، ص 134+ 135.

[2] م. ن، ص 158.

[3] رابين، **مذكرات**، ص 122+121.

[4] الدجاني، **المطامع**، ص 15.

وحتى نهاية حكم العمل عام 1977 أقيمت المستوطنات "حسب مبادئ النظرية السياسية والأمنية المتعلقة بحدود السلام في الشرق الأوسط، كما تبنت الحكومة سياسة أمنية محددة حول الأماكن التي يجب الاستيطان فيها وهي هضبة الجولان وغور الأردن ومشارف رفح وشرم الشيخ"[1]. وهو ما ظهر بشكل واضح في المشاريع التي تقدم بها حزب العمل للاستيطان في الجولان، وكان أبرزها:

1. **مشروع ألون:**

نسبة إلى يغئال ألون[2]، الذي قدمه لمجلس الوزراء في شكله الأول في تموز 1967 وأقر في حزيران 1968، وقدم فيه تصوره للتسوية السياسية مع الدول العربية والمناطق التي يجب ضمها إلى إسرائيل وتكون تحت السيطرة الإسرائيلية[3].

اقترح ألون في خطته " أن تحتفظ إسرائيل بمنطقة استراتيجية في الجولان لمنع سوريا من إمكانية التعرض لمصادر المياه، ولمنع هجوم سوري مفاجئ على الجليل، وقد قدم خارطة حدد فيها خط الحدود المقترح، والذي يمتد من جبل الشيخ شمالاً حتى نهر اليرموك جنوباً، على شكل قوس يوازي خط وقف إطلاق النار. وبموجب هذه الخطة يبقى معظم الجولان تقريباً بأيدي إسرائيل"[4].

على الرغم من أن مجلس الوزراء الإسرائيلي لم يقبل رسمياً خطة ألون كبرنامج عمل لسياسة إسرائيلية ولم يرفضها أيضا، إلاّ أن غولدا مائير اعتبرت الخطة " قاعدة أساسية لسياسة حكومية"[5].

---

[1] رابين، **مذكرات**، ص 244.

[2] يغئال ألون: قائد سياسي وعسكري بارز في إسرائيل شارك في حرب 1948م وعندما طرح مشروعه الشهير كان وزيرا للعدل في حكومة ليفي اشكول، كان يؤمن أن حدود إسرائيل لن تكن أمنه إلا بزيادة الاستيطان: أنظر: البطش، **الاستيطان**، ص 64.

[3] للمزيد حول هذا المشروع انظر: قاسم، طارق يوسف، **الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن 1967 – 2005**، رسالة ماجستير غير منشوره، اشراف: أ. د. نظام عزت عباسي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص 56 – 58

[4] صحيفة دافار 1976/9/17 (بالعبرية).

[5] جيرشون، **السياسات**، ص 44.

وقد ترك هذا المشروع بصماته في كثير من الأحيان على مواقف الحكومات الإسرائيلية العمّالية، فعملية الاستيطان اعتمدت في سياستها العامة على هذا المشروع، كما أن خطوط المستوطنات في الجولان تتفق معه إلى حد كبير[1].

كما تمسكت قيادات حزب العمل به في مواقفها العلنية؛ فقد أعلن شمعون بيرس أن "خارطة ألون المتعلقة بحدود إسرائيل في المستقبل مقبولة لدي بشكل أساسي وهي مقبولة لدى معظم أعضاء حزب العمل"[2].

أما شلومو هيلل من صقور هذا الحزب ورئيس الكنيست السابق، فقد صرح "أن مشروع ألون هو في الواقع القاعدة الأقوى والأسلم التي تمكن بناء اتفاق وفقا لها لأنها توفر حدودا آمنه لإسرائيل"[3].

2. مشروع حزب مبام[4]:

طرح حزب مبام هذا المشروع في منتصف عام 1976 في مؤتمر الحزب السابع، والذي أطلق عليه مشروع السلام، وفي البند المتعلق بالجولان، اقترح المشروع أنه "من أجل ضمان أمن وسلامة مستوطنات الجليل الأعلى وغور الأردن تمر الحدود مع سوريا فوق الهضبة ومن ثم يعتبر ما بقي من الهضبة منطقة منزوعة السلاح"[5].

ولم يرد في هذا البند تفصيلا أكثر، حيث اتسمت لغة هذا المشروع بالغموض؛ فطالب بحدود يمكن الدفاع عنها في الوقت الذي أكد فيه أن إسرائيل لن تعود إلى حدود الرابع من

---

(1) قهوجي، **استراتيجية**، ص 67.

(2) هارتس، 1988/7/14(بالعبرية).

(3) تيم، **إشكالية**، ص 73.

(4) حزب مبام: حزب العمال الموحد الذي ظهر على المسرح السياسي عام 1948 وتكون من ثلاث كتل سياسية هي: كتلة احدوت هعفودا وهشومير هتسعير وبوعالي تسيون، وهذه الكتل ذات نزعة ماركسية شيوعية، وكانت هذه الكتل تسعى لإعطاء الدولة صبغة قومية ثنائية، أي أن تقوم في فلسطين دولة عربية ويهودية، وتوحيد العرب واليهود في حركة اشتراكية شيوعية. تيم، **النظام**، ص 385.

(5) الهور، منير والموسى، طارق، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1985**، دار الجليل، عمان، الأردن، ط2، ط2، 1986 ص 160.

حزيران[1]، وهي الحدود التي تطالب الدول العربية إسرائيل بالعودة إليها كأساس لأية تسوية سلمية.

2. الحكومات التي ترأسها حزب الليكود 1977 - 1984:

بعد النتائج التي تمخضت عن حرب 1973، وانخراط حكومة العمل في توقيع اتفاقيات سيناء مع الجانب المصري، ساد الحديث في أروقة الحكومة عن احتمال عقد معاهدات سلام مع الدول العربية، الأمر الذي وضع قضية الاستيطان على المحك، وأدى إلى ظهور خلافات داخلية على الساحة الحزبية في إسرائيل انتهت بانهيار الائتلاف الحكومي في ديسمبر 1976، والدعوة إلى انتخابات مبكرة جديدة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، سيطر موضوع الاستيطان على برامج الأحزاب المتنافسة وشكل أحد الدعائم الأساسية في الدعاية الانتخابية بين أوساط الناخبين.

فبينما أكد البرنامج السياسي لحزب العمل استعداده مواصلة السعي نحو سلام دائم مع الدول العربية، إلا انه تمسك في المقابل بحدود قابلة للدفاع عنها تمكن إسرائيل من الدفاع عن نفسها بنجاعة وبقواتها الذاتية ضد كل اعتداء يتهددها، مع الإصرار على عدم العودة إلى خطوط 4 حزيران 1967 التي شكلت إغراء على العدوان[2]، على حد تعبير الحزب.

أما حزب الليكود المعارض فطرح رؤيته المتعلقة بالاستيطان، والمتمثلة في عدم الانسحاب من أي شبر من الأراضي المحتلة ومذكرا بالحجج والذرائع الدينية والتاريخية التي تمثلها هذه المناطق بالنسبة لليهود على شكل مشاريع استيطانية متعددة، ومن ابرز المشاريع التي تناولت موضوع الاستيطان في الجولان:

---

[1] الموسوعة الفلسطينية، **هيئة الموسوعة الفلسطينية**، 11 مج، بيروت، لبنان، 1990، مج 2، ص 107.

[2] بدر، كاميليا، **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين، ط 3، ص 92.

1. **مشروع بيغن:**

بدأ هذا المشروع مع وصول حزب الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل في حزيران 1977، حيث قدم رئيس الحكومة الإسرائيلي مناحيم بيغن مشروعا تضمن رؤيته لحل الصراع العربي – الإسرائيلي عرف بمشروع بيغن السري للسلام، وجاء فيه" إن إسرائيل ستكون على استعداد للانسحاب من قطاع عريض من سيناء ومن نصف أراضي الجولان... وعلى أن تصبح سيناء والجولان منزوعتي السلاح"[1].

وقد أبدى بيغن بعض المرونة فيما يتعلق بالتخلي عن نصف أراضي الجولان، مقارنة مع حزب العمل الذي أصر على الاحتفاظ بالجولان لدواعٍ أمنية.

إلا أن بيغن أصر في المقابل على أن تكون المنطقة التي يتم التخلي عنها منزوعة السلاح، حتى يوهم العالم بالخطر الذي يمكن أن تشكله تلك المنطقة على أمن وسلامتها إسرائيل.

2. **مشروع أريئيل شارون:**

يعرف هذا المشروع أيضا باسم "العمود الفقري المزدوج"[2]، وقد تبناه اريئيل شارون عندما كان وزيرا للزراعة في حكومة الليكود عام 1977 [3].

يهدف هذا المشروع إلى نشر الاستيطان في خطين متوازيين هما؛ الأول: على طول الشريط الساحلي، بينما يمتد الثاني من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شرم الشيخ في الجنوب[4] ويستوعب مليون مستوطن[5].

---

[1] الهور والموسى، **مشاريع**، ص 166.

[2] الجعفري، وليد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967 -1980**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1981، ص 14.

[3] طرح هذا المشروع البروفيسور الإسرائيلي ابرهام خوفمان – أستاذ الهندسة التطبيقية في جامعة حيفا- وقدمه في مطلع سنة 1976 إلى حكومة المعراخ التي رفضته واعتبرته غير قابل للتنفيذ، إلى أن تبناه اريئيل شارون وحول له مبالغ طائلة من ميزانية الوزارة بهدف إنجاحه. انظر: كيوان والاسدي، **قضية**، ص 75.

[4] الجعفري، **المستعمرات**، ص 15.

[5] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 75.

وقد لاقى هذا المشروع قبولا من جانب حكومة الليكود لأنه يتماشى مع سياسة الحزب الرامية إلى الاستيطان في كافة المناطق المحتلة.

ومن حيث الاعتبارات الأمنية وعد الحزب بدعم المستوطنات في قضاء القدس والجولان وغور الأردن ورفح[1].

وبعد فوز الليكود في الانتخابات عام 1977 برئاسة مناحيم بيغن، حدث تحول خطير في السياسة الرسمية لحكومة إسرائيل تجاه الاستيطان في المناطق[2] العربية المحتلة، وظهر هذا التحول في اعتبار النشاط الاستيطاني بمثابة وسيلة لضمان جعل "دولة إسرائيل وأرض إسرائيل وحدة واحدة"، حيث يدعي أن لليهود حقاً طبيعياً غير قابل للتنازل في الاستيطان، وليس فقط وسيلة لإقامة حضور إسرائيلي واقعي في مناطق حيوية إستراتيجية[3].

وقد أيدت لجنة الوزراء برئاسة وزراء الليكود عام 1978 أفكار توسيع الاستيطان وإقامة الكثير من نقاطه، بعد أن أعدت مشاريع عدة للاستيطان في الضفة الغربية وكافة الأراضي العربية المحتلة[4].

وقد عبر بيغن عن موقف حكومته تجاه الأراضي المحتلة حيث أكد على أن " إسرائيل تنوي البقاء في مرتفعات الجولان" وأضاف:" إن منهج إسرائيل بشأن الحدود مع سوريا محكوم أيضا بمصالحها في حماية منابع مياه نهر الأردن، والدفاع عن مستوطنات إسرائيل في الجليل الأعلى. وبينما يمكن أن تفكر إسرائيل في انسحاب محدد من مرتفعات الجولان، فهي تصر على البقاء في مواقع عسكرية هناك وفي جبل الشيخ أيضا"[5].

---

[1] كيوان والاسدي، **قضية**، ص87.

[2] نويمان، **مساعي**، ص 8.

[3] كيفيال، **السياسات**، ص 206.

[4] نويمان، **مساعي**، ص 9.

[5] كيفيال، **السياسات**، ص 200+199.

لأن بيغن يرى أن احتفاظ إسرائيل بمواقع عسكرية سيعزز قدراتها الدفاعية، وسيضمن لها السيطرة على مصادر المياه خاصة في منطقة جبل الشيخ.

إلا أن حزب الليكود ركز في المرحلة الأولى من توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية على الاستيطان في مناطق الضفة الغربية وغزة، وتحظى هذه المناطق باهتمام الأحزاب الدينية في إسرائيل ودعمها، ولها ارتباط إيديولوجي عميق بها.

كما اكتفى الحزب خلال السنتين الأوليتين لحكمه بدعم مستوطنات الجولان القائمة واستكمال الخطوات التي بدأها حزب العمل هناك.

وفي أواخر عام 1979، وعلى خلفية الأحداث التي رافقت عملية إخلاء المستوطنين من مستوطنات شبه جزيرة سيناء، بدأ الاهتمام الليكودي الفعلي بهضبة الجولان، وذلك لتهدئة ثورة الغضب العارمة التي اجتاحت أوساط المستوطنين التي خشيت أن يكون مصير الجولان كمصير سيناء.

وظهرت بوادر هذا الاهتمام في اعتبار الجولان امتداداً للمنطقة الشمالية من إسرائيل، ووضعته تحت إدارة المسؤول عن المنطقة الشمالية.

كما اتخذت حكومة بيغن عدة إجراءات إدارية مصيرية تتعلق بمستقبل الهضبة ومواطنيها العرب، كان على رأسها الإجراء المتعلق بعرض الجنسية الإسرائيلية على سكان المناطق المحتلة، وفقا لحق الاختيار الحر، بحيث يحق لكل عربي الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو يظل محتفظا بجنسيته الأصلية، وهو في الحالة الأولى سيتمتع بجميع حقوق المواطن الإسرائيلي بما في ذلك حق الاقتراع في الكنيست[1].

وقد عدل هذا الإجراء في تموز 1980، بحيث باشرت سلطات الاحتلال بفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين وتوزيع الهويات الإسرائيلية وإرغامهم على قبولها.

---

[1] قهوجي، **استراتيجية**، ص 65.

وكانت هذه الإجراءات ضمن الخطة التي وضعها بيغن تمهيدا لقراره بضم الجولان، بعد أن أعلن في برنامج حكومته الثانية في تموز 1981 " أن إسرائيل لن تهبط من هضبة الجـولان ولن تزيل أية مستوطنة أقيمت هناك، والحكومة هي التي ستقرر بشان التوقيت الملائم لإحـلال قانون الدولة وقضائها وإدارتها على هضبة الجولان"[1].

وبعد صدور خطة الحكم الذاتي اعتقد عدد من الشخصيات القيادية في حزب الليكود مثل اسحق شامير أنه" لا يجب إرجاع بوصة واحدة من الأرض"، وكانوا قلقين من ناحيـة الأمـن، واعتقدوا بأن المناطق المحتلة توفر أفضل مناطق عازلة ضد أي هجوم عربي مستقبلي[2].

كما ناشد شامير الحكومة للإسراع في مشروع ضم الجولان قائلا:" علـى إسـرائيل أن تضم هضبة الجولان إليها ويجب الإسراع في تقديم المشروع الخاص بذلك إلى الكنيست لإقراره نهائيا"[3].

وبالفعل، ففي 1981/12/14، أعلن بيغن من على منبر الكنيست قرار ضـم مرتفعـات الجولان إلى إسرائيل، وقد كان هذا القرار تتويجا للمرحلة الأولى من سياسة الليكود الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة.

3. موقف حكومة ائتلاف حزبي العمل والليكود 1984 – 1992:

رافق قرار الكنيست الإسرائيلي حل نفسه وإجراء انتخابات مبكـرة للكنيسـت الحاديـة عشرة بتاريخ 23/7/1984، تنافس حاد بين الأحزاب المشاركة في الانتخابـات لكسـب تأييـد المجتمع الإسرائيلي، خاصة المستوطنون لأنهم يشكلون نسبة عاليـة مـن أصـوات النـاخبين الإسرائيليين، وبالتالي ركزت الأحزاب في برامجها الانتخابية على مواضيع تهم هذه الشـريحة وتصب في مصلحتهم، ألا وهي قضية الاستيطان.

---

(1) تيم، **النظام**، ص 190

(2) شندلر، كولن، **إسرائيل: الليكود والحلم الصهيوني**، ترجمة: محمد نجار، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، ط1، ص 120

(3) كيوان والاسدي، **قضية**، ص 90.

وقد جاء البرنامج الانتخابي لحزب العمل لعام 1984، ليكرر ما ورد في برامجه السابقة، وليؤكد رفضه العودة إلى حدود 4 حزيران 1967، والدعوة إلى تعزيز الاستيطان في الجولان والمناطق المحتلة، واعتبار هذه الأماكن حيوية لأمن إسرائيل، وأنها ستبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية[1].

من ناحية أخرى، أكد البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، على أن حق اليهود في إسرائيل هو حق أبدي، ولا يجوز التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل، لان هذه الخطوة تشكل خطرا على أمنها ووجودها، وستدعو الحكومة الأجيال الشابة في إسرائيل والمهجر للسكن في جميع أجزاء هذه الأرض[2].

وكثيرا ما يردد الليكود في برامجه الانتخابية حق اليهود التاريخي في أرض إسرائيل، وذلك لاستثارة العاطفة الدينية لدى المستوطنين وتأمين الحصول على أصواتهم في الانتخابات.

ورغم الأزمة الاقتصادية التي كانت حكومة الليكود ترزح تحت نيرها، إلا أنها بدأت بالعمل على قدم وساق لتسريع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك استجابة لضغوط الحركات الصهيونية المتطرفة، التي تستغل موعد الانتخابات لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية.

فيما شهد النشاط الاستيطاني في هضبة الجولان ركودا ملحوظا، واستمر هذا الركود حتى بعد تشكيل الحكومة الائتلافية في أيلول 1984 برئاسة شمعون بيرس.

وفي عام 1985 أعلن رسمياً عن تدشين مستوطنة كدمات تسفي، وهذا لا يعني أن المستوطنين فقدوا قدرتهم في التأثير على المؤسسة الحاكمة، إلا أن الظروف الاقتصادية آنذاك لم تكن تسمح بإنشاء مستوطنات جديدة في هضبة الجولان، ولنفس هذه الظروف حدّدت الحكومة الائتلافية عدد المستوطنات الجديدة التي يمكن أن تؤسس تحديداً صارماً[3].

---

[1] مزاحم، **حزب العمل**، ص 77.

[2] انظر برنامج حزب الليكود لعام 1984 في: السعدي، **الأحزاب**، ص 308+307.

[3] **موجز الاستيطان**، مرجع سابق، ص 73.

إلا أنها وفي المقابل منحت المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها مستوطنات الجولان، تشكيلة واسعة من الإعانات والحوافز المالية، وتشمل هذه الحوافز معاملة تفضيلية في الرهونات والقروض وضمانات السكن وحسومات على الأرض المخمنة، وإعانات لمقاولي البناء....وغيرها[1]. وقد أثمرت هذه الحوافز عن إقامة مستوطنة حدنيس عام 1987. وخلال النصف الثاني من سنوات الثمانينات، وإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت إسرائيل، كانت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في 1987/12/9 الحدث الأهم الذي أثر على مجمل الحياة السياسية في إسرائيل في الأعوام التالية.

فقد تركت فعاليات المقاومة الفلسطينية للاحتلال والمنبثقة عن الانتفاضة آثارا من التطرف في المجتمع الإسرائيلي، وعلى رأسها فئة المستوطنين، فلم يخل بيان من بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة إلا وفيه إشارة أو حض على مقاومة الاستيطان، وبالتالي كان ذلك مؤشرا رفع من مكانة الأحزاب اليمينية المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي.

وقد أجرى زعماء هذه الأحزاب مداولات مع حزب الليكود قبيل انتخابات الحكومة الثانية عشرة في إسرائيل، وذلك لتجسيد الاستيطان باعتباره رأس الحربة بالنسبة للنضال السياسي الذي يقوده قادة المستوطنات في الضفة والقطاع[2]، وانصب اهتمام الحكومة على إنشاء المستوطنات في هذه المناطق وذلك تماشيا مع المساعي التي قامت بها حركات يهودية متطرفة لقمع الانتفاضة الفلسطينية.

وفي 1988/2/22، تم تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت بشكل رئيس حزبي العمل والليكود، وترأس شامير عن حزب الليكود هذه الحكومة. وفي الخطاب الذي ألقاه بهذه المناسبة تحدث قائلا " إن هناك إجماعاً وطنياً واسعاً على الحق المقدّس لليهود في العيش في أي مكان في أرض إسرائيل... وأن الجيش الإسرائيلي وقوى الأمن ستضمن أمن وتطوير المستوطنات في هضبة الجولان، وستوسع حملة الاستيطان في كل مكان من أرض إسرائيل"[3].

---

[1] ***الخطط الاستيطانية والدعم الحكومي للمستوطنين في الأراضي المحتلة***، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 7، صيف 1991، ص 72.

[2] البطش، **الاستيطان**، ص 169.

[3] السعدي، **الأحزاب**، ص 145.

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989 إلى زيادة هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وقد علق السّاسة الإسرائيليون على هذه الهجرة آمالاً واسعة، لزيادة عدد المستوطنات وتوسيعها، الأمر الذي دفع شامير ليلمح في شهر كانون ثاني 1990، في اجتماع ضم أعضاء الليكود بأنه " سيكون هناك استيطان جماعي في المناطق"[1].

ومع اقتراب موعد مؤتمر مدريد الدولي للسلام، ازدادت وتيرة العمليات الاستيطانية في كافة المناطق العربية المحتلة، فقد خشيت الحكومة أن تقيّض العملية السلمية وتحدّ من انتشار المستوطنات، فاعترف رسمياً بمستوطنة كناف في هضبة الجولان.

وفي الوقت الذي تصاعدت فيه الدعوات الدولية المنادية بوقف الاستيطان، بوصفه عقبة رئيسة أمام السلام، رد وزير الإسكان الإسرائيلي ارئيل شارون " إن المستوطنات هي في الحقيقة أكبر عائق للحرب"[2]. لذلك عمل بسرعة خطرة إلى أبعد حد لزيادة الاستيطان وتوسيعه. ويعزى هذا الاندفاع إلى اعتقاد شارون ومعرفته الأكيدة بأن عمر الحكومة سيكون قصيراً نسبياً[3]، فأراد استغلال وجوده في وزارة الإسكان لإشباع رغبته اللامحدودة في الاستيطان.

وتحت الضغوط الدولية، وافقت حكومة شامير[4] على الانخراط في مسيرة السلام لتسوية قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، " وذهب الوفد الإسرائيلي إلى المؤتمر وهو مصمم على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة " [5].

---

[1] شندلر، **الليكود**، ص309.

[2] م. ن، ص 310.

[3] م. ن، ص 115.

[4] اسحق شامير: ولد عام 1915 في بلدة روحينو في مشرق بولونيا، وترعرع في بلدة بيالستوك اكبر تجمع يهودي في بولونيا وفيها أتم دراسته الثانوية ثم درس الحقوق في جامعة وارسو وأكمل دراسته في الجامعة العبرية، هاجر الى فلسطين عام 1935 وانضم إلى عصابة الايتسل، وفي عام 1940 انضم إلى عصابة شتيرن الإرهابية وأصبح من ابرز قادتها، نفته السلطات البريطانية الى اريتريا لكنه هرب من منفاه وعاد الى فلسطين عام 1948، شغل منصب نائب رئيس الموساد الإسرائيلي من 1955– 1965، انضم إلى حركة حيروت وتسلم سكرتاريتها عام 1975، انتخب رئيسا للكنيست عام 1977، ثم عين وزيرا للخارجية عام 1980، ثم رئيس الحكومة ووزير الخارجية عام 1983، من اشد المتطرفين في حزب الليكود، رفض اتفاقية كامب ديفيد ومؤيد قوي لعملية الاستيطان في المناطق العربية المحتلة. تيم، **النظام** ، ص 168– 170.

[5] الياس، **مسيرة**، ص 27.

إلا أن عدداً كبيراً من وزراء الليكود والأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة، تحفظ على هذه المشاركة، وانضم إليه خمسة عشر عضواً من حزب العمل في الكنيست ومعهم 46 عضوا من الأحزاب الأخرى، وقعوا على عريضة مع مجموعة حملة الاستيطان بالجولان.

واللافت للنظر أن 61 عضوا وهم يشكلون نسبة الغالبية بالكنيست، " اعلنوا عن أن الاحتفاظ بالجولان هو ضروري لأمن إسرائيل، وشددوا على أنه أثناء المفاوضات، على الحكومة أن تصرّ على السّيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، فحزب العمل قد احتل هذه المرتفعات وأقام فيها المستوطنات بعد عام 1967، ونشر فيها الكيبوتسات ومستوطنات الموشاف، لذلك فلن يحدث أبدا بالنسبة للرواد الاشتراكيين بأنه في يوم يمكن التأمل بالتخلي عن منازلهم"[1].

وتبين في نهاية هذه المرحلة أن حكومة شامير لم تكن جادة البتة في موضوع المفاوضات مع سوريا لإعادة هضبة الجولان المحتلة، وقد صرح شامير " انه كان يريد التفاوض لمجرد التفاوض "[2].

4. موقف حكومة حزب العمل 1992- 1996:

مع ازدياد الرغبة الدولية في التوصل إلى تسوية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، شهدت الساحة الحزبية الإسرائيلية تبدلا في مواقف الأحزاب الداعمة لعملية السلام، خاصة وأنها كانت على أعتاب مرحلة انتخابية جديدة لتشكيل الكنيست الثالثة عشرة.

كما ساهمت عدة قضايا خارجية في بلورة الموقف الجديد لهذه الأحزاب وعلى رأسها:

1. حرب الخليج الثانية وقيام العراق بضرب المدن الإسرائيلية. وقد أدت هذه الحادثة إلى إضعاف حجج إسرائيل الداعية إلى إقامة المستوطنات الأمنية والحدودية وأثبتت فشلها في

---

[1] شندلر، **الليكود**، ص 313.

[2] الياس، **مسيرة**، ص 221.

حماية حدود إسرائيل و أمنها، ووجهت ضربه قاسية إلى مشروع ألون الداعي لإقامة هذه المستوطنات.

2. الضغوط الدولية التي تعرضت لها إسرائيل لوقف الاستيطان، والتي تجلت في شروط الولايات المتحدة لمنح إسرائيل ضمانات القروض الكبيرة لتوطين اليهود السوفيات ودمجهم، مقابل وقف الاستيطان والتزامها بعدم مهاجمة أهداف عراقية. كما أن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر James Baker " أراد أن يربط إيقاف الاستيطان بمنح القرض ما دامت عملية السلام المتعلقة مستمرة"[1].

في إطار هذه المستجدات، جاءت البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية لتتلاءم ومتطلبات الظروف القائمة.

ففي حين دعا حزب الليكود سوريا للتخلي عن الحرب ضد إسرائيل، وتجاهل الحديث عن أية تسوية بخصوص هضبة الجولان بحكم أنها تخضع لسيادة إسرائيل الكاملة بناء على قرار الكنيست عام 1981، أكد على أن الحزب سيستأنف بزخم المشروع الاستيطاني في أرض إسرائيل كافة وسيعمل على توسيع المستوطنات وتطويرها [2].

أما برنامج حزب العمل فحمل تصوره للتسوية العربية الإسرائيلية وفق مقررات مؤتمر مدريد، ورغم انه احتفظ بمعظم بنوده الثابتة، إلا انه أجرى بعض التعديلات المنسجمة مع عملية التسوية.

---

[1] كان بيكر قادرا على إعاقة الطرق الأخرى لضمانات القرض الذي طلبه شامير، فقد علقت ألمانيا قرضا بقيمة بليون دولار في أعقاب ضغط أمريكي.وبعد موافقة الكونغرس على منح القرض، فان الرئيس الأمريكي جورج بوش طلب تأجيله لمدة 120 يوما حتى لا يؤثر ذلك على عملية السلام. انظر، شندلر، **الليكود**، ص 309- 311.

[2] ***مقتطفات من برنامج حزب الليكود لعام 1992***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 11، صيف 1992، ص 178- 180(مقتطفات).

فدعا الحزب لإقامة سلام مع سوريا على أساس الحل الإقليمي الوسط وقرارات مجلس الأمن، مع التركيز على الأهمية الأمنية والمائية لهضبة الجولان بالنسبة لإسرائيل وذلك حتى في زمن السلام، واستمرار تعزيز المستوطنات القائمة[1].

ونلحظ أن الحزب أظهر براغماتية واضحة في التعامل مع متطلبات المسيرة السلمية لكسب تأييد الناخبين الإسرائيليين من جهة، وتجنب الضغوط الدولية من جهة أخرى.

وكانت نتائج انتخابات الكنيست الثالثة عشرة قد حسمت لصالح حزب العمل، وترأس اسحق رابين الحكومة الإسرائيلية، وفي جعبته عدد من القضايا المتعلقة بالاستيطان.

وكان رابين في سياق الحملة الانتخابية قد قسّم المستوطنات إلى مستوطنات أمنية وتعهد " بأن تعمل الحكومة على تعزيز ودعم المستوطنات على طول خطوط المواجهة"[2]، بما فيها وادي الأردن وهضبة الجولان، وأخرى سياسية؛ أي تلك التي أقيمت في قلب المنطقة الآهلة بكثافة بسكان فلسطينيين حيث اقترح تجميدها لا إخلاءها[3].

وذكرت مصادر صحفية إسرائيلية آنذاك أن الهدف من وراء القرارات التي اتخذتها الحكومة بتجميد المستوطنات كان " التلميح من حيث المبدأ إلى الإدارة الأمريكية أن الحكومة الجديدة عازمة على إحداث تغيير في كل ما يتعلق بسياسة الاستيطان"[4].

ولتشكل مخرجا لائقا للخلاف الإسرائيلي – الأمريكي في موضوع الاستيطان الذي احتدم في عهد الليكود، حيث كانت أمريكا ترى في المستوطنات عقبة في طريق السلام.

---

[1] ***برنامج حزب العمل لعام 1992***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 11، مرجع سابق، ص 173 – 177.

[2] خطوط المواجهة: مصطلح مبهم وغير واضح في السياسة الإسرائيلية، بحيث تتضمن هذه الخطوط كل حدود إسرائيل مع جيرانها، وحتى مصر أو الحدود مع المدن الفلسطينية، وتحديد ذلك منوط بالسياسة الأمنية العسكرية لإسرائيل في مرحلة ما، انظر، البطش، **الاستيطان**، ص 173.

[3] العبد الله، هاني، ***سياسة رابين الاستيطانية: عودة إلى مشروع ألون***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 12، خريف 1992، ص 272.

[4] العبد الله، **سياسة**، ص 277.

أما النتيجة الاقتصادية الأهم لتلك القرارات فكانت في موافقة الإدارة الأمريكية على منح إسرائيل الضمانات المالية لقروض الإسكان والاستيعاب[1] من دون الحصول علـى تعهـد تـام بوقف الاستيطان[2].

ولم تكن هذه السياسة الجديدة لحزب العمل، وما أسفرت عنه من قرارات إلا ضرباً من ضروب التضليل والمراوغة، وأسلوباً ملتوياً للاستمرار في عملية بناء المستوطنات.

ساهمت المفاوضات الثنائية التي عقدت بين الوفدين السوري والإسرائيلي والمنبثقة عـن مؤتمر مدريد الدولي للسلام إلى تغير مواقف الوفدين بخصوص قضية الجولان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتواجده فيها مقابل السلام الشامل بين البلدين[3].

ومع ذلك، بقيت الأهمية الأمنية للجولان حاضرة بقوة في تفكير الزعماء الصهاينة حتى في ظل تلك المفاوضات، وهو ما عبر عنه رابين بقوله:" إن مرتفعات الجولان مهمة لأمن دولة إسرائيل، بالمستوطنات أو بلا مستوطنات.... وما من قوة في العالم ستزيحنا مقدار أنملة إن لـم يقم سلام تام، سلام حقيقي، سلام مع كامل الترتيبات الأمنية.... وأضاف أن حدوث أي انسحاب من الجولان سيطرح على استفتاء عام[4] وسيترك القرار للشعب الإسرائيلي.

أما الاتجاه إلى الاستفتاء بخصوص الجولان، فمن وجهة نظري له دلالات متعددة منها:

1. أهمية هضبة الجولان في فكر قادة حزب العمل، لأنه هو المسؤول عن احتلالهـا وهـو الذي باشر بإقامة وتأسيس أول المستوطنات فيها. لذلك قرر(رابين) بعد انتخابه "التوجـه لإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين وترك موضوع سوريا والجولان إلـى المرحلـة النهائيـة،

---

(1) العبد الله، **سياسة**، ص 278.

(2) زياده، **السلام**، ص 315.

(3) بخصوص هذه المواقف انظر: زياده، **السلام**، من ص 255 – آخره.

(4) خطاب رئيس الحكومة اسحق رابين أمام الكنيست في 3/10/1994، ومنشور في مجلة الدراسات الفلسـطينية تحـت عنوان: ***الخطوط العامة لسياسة رابين تجاه السلام مع سوريا***، **مجلة الدراسات الفلسـطينية**، ع 22، ربيـع 1995، ص 138+ 139.

اقتناعا منه بأن الشعب الإسرائيلي يستطيع قبول فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني أكثـر مـن فكرة التخلي عن الجولان"[1].

2. إن اتخاذ قرار بمثل هذه الأهمية في التخلي عن الجولان قد يطيح بحزب العمل ويـؤدي إلى نهايته، خاصة وأنه كان من أشد المعارضين لقرار بيغن (الليكود) للتخلي عن سـيناء وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية وإخلائها. وهو بالتالي سيبعد نفسه عن أية مسـؤولية أو تبعات سياسية قد تنجم عن مثل هذا القرار.

وكان رابين قد أوضح موقفه بشأن مستقبل العلاقة الإسـرائيلية – السـورية وشـروط الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان وترتيبات ذلك الانسحاب.

وقد أورد تلك المسائل في رسالة أودعها لدى الرئيس الأمريكي بيل كلينتـون فـي آب 1993 واشتهرت " بوديعة رابين" وتضمنت موافقته على الانسـحاب إلـى خـط 4 حزيـران 1967[2].

ومن المحتمل أن هذا السلام كان سيتم لولا اغتيال رابين على يد متطرف يهـودي فـي 1995/11/4 ، وليكشف هذا الحادث عن حجم المعارضة الإسرائيلية لعملية السلام، حيث ربـط العديد من المحلّلين السياسيين بين اغتيال رابين من قبل اليمين المتزمّت الإسرائيلي[3] ووديعتـه لسورية ".

شكل اغتيال رابين فرصة لشمعون بيرس لتولي رئاسة الحكومة، "وكان بيـرس متلهفـا للوصول إلى اتفاق سوري – إسرائيلي قبل الانتخابات الإسرائيلية في تشـرين أول 1996"[4]، حيث وعد الرئيس كلينتون " باحترام أي التزام أعطاه اسحق"[5].

---

[1] زياده، **السلام**، ص 313.

[2] المرجع السابق، ص 462. و للوقوف على تفاصيل وديعة رابين وحقيقتها، والمواضيع التي تضمنتها، والرد السـوري عليها، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، انظر: المرجع السابق، من ص 358– 450.

[3] الياس، مسيرة، ص 239.

[4] زياده، **السلام**، ص 456.

[5] م. ن، ص 462.

وقد بلغ اهتمام بيرس بإنجاز السلام مع سورية ذروته عندما أعلن صراحة " أن التوصل إلى اتفاقية سلام مع سورية أهم بكثير من فوز حزب العمل في الانتخابات المقبلة"[1].

إلا أن دعوة بيرس لإجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل أدت إلى تجميد المفاوضات التي كانت قد اقتربت كثيرا من الاتفاق، "وبنجاح الليكود في هذه الانتخابات وسقوط العمل يكون بيرس قد ضيع فرصة ثمينة لتحقيق السلام على المسار السوري- الإسرائيلي"[2] ونقض تعهداته إلى الولايات المتحدة[3].

5. موقف الحكومات التي توالت على السلطة من 1996 - 2000:

لم يستطع حزب العمل الفوز بانتخابات عام 1996، رغم التحول الواضح في سياسة الحزب بخصوص النزاع العربي - الإسرائيلي، وأبرز هذه التحولات تلك المتعلقة بموضوع السلام مع سورية.

فلأول مرة تراجع الحزب في برنامجه عن إصراره في استمرار التمسك الإسرائيلي بوجوده على مرتفعات الجولان، ودعا مرة أخرى إلى البدء بمفاوضات على أساس القرار 242 و 338.

كما أشار إلى وجوب وضع ترتيبات أمنية تتناول موضوع المياه والحدود، وأكد على اللجوء لاستفتاء شعبي عام داخل إسرائيل بخصوص الانسحاب الإسرائيلي من الجولان كما دعا إلى ذلك رابين، ورهن ذلك الانسحاب بموافقة الرأي العام الإسرائيلي عليه[4].

ومع المرونة التي أبداها حزب العمل في صياغة برنامجه الانتخابي، نرى تمسك حزب الليكود بموقفه الواضح من عملية التسوية مع سورية، والداعي إلى مبدأ السلام مقابل السلام بدلاً

---

(1) زياده، **السلام**، ص 463.

(2) الياس، **مسيرة**، ص 241.

(3) زياده، **السلام**، ص508.

(4) ***مقتطفات من برنامج حزب العمل لعام 1996***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 27، صيف 1996، بيروت، لبنان، ص 82 - 86.

من مبدأ الأرض مقابل السلام، دون حدوث انسحاب إسرائيلي من هضبة الجولان، والتأكيد على أهميتها واستمرار خضوعها للسيادة الإسرائيلية [1]، متخذاً بذلك طريقاً معاكساً لوديعة رابين، ومؤكداً على استمرار تكثيف المستوطنات في الجولان[2].

وفاز الليكود بهذا البرنامج الانتخابي على حزب العمل، وأسندت رئاسة الحكومة إلى زعيم الحزب بنيامين نتنياهو، الذي كان يركّز بشكل أساسي على مفهوم الأمن، وهذا الهاجس الأمني يشكل عصب الخطاب السياسي الليكودي[3].

وبخصوص رؤيته المستقبلية لموضوع السلام مع سوريا المستند على إعادة الجولان أوضح نتنياهو أن " دخول إسرائيل في المفاوضات يستند إلى مطالب مماثلة لمطالب السوريين، فإذا طالبوا بهضبة الجولان كلها فسنفعل ذلك نحن أيضا،... والمشكلة فيما يتعلق بالجولان أمنية أساسا بالرغم من وجود روابط عاطفية قوية، لكن الأمر الأساسي هو المسألة الأمنية، فلا يوجد لدينا عمق استراتيجي على الحدود الشمالية، بل يوجد ارتفاع استراتيجي وهذا ما سنفقده إذا نزلنا من هضبة الجولان وجبل الشيخ، ولا يكفي الكلام عن التطبيع مع سوريا الذي سيكون في أحسن الأحوال بارداً جداً.... إنما نحن بحاجة إلى ترتيبات أمنية كافية"[4].

وعبرت هذه التصريحات عن رؤية نتنياهو لموضوع السلام مع سوريا طوال فترة حكمه التي استمرت ما يقارب ثلاث سنوات، وعاشت المفاوضات السورية – الإسرائيلية خلال هذه المرحلة فترة سبات حقيقي، " سيطرت خلالها نظرية الأسوار الحديدية على العقلية الإسرائيلية التي أصبحت ترى فقط بمنطق القوة المجردة التي هي وحدها الكفيلة بتأمين الأمن

---

[1] ***برنامج الليكود الانتخابي لعام 1996***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 27، صيف 1996، ص 80 – 82.

[2] الياس، **مسيرة**، ص 241.

[3] زياده، **السلام**، ص 511.

[4] ***حوار بنيامين نتنياهو مع صحيفة هآرتس بتاريخ 22/11/1996***. ومنشور في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 29، شتاء 1997، ص 99– 100.

الذي أصبح هاجسا محموما لدى الإسرائيليين"[1] ، وجل ما قدمه نتنياهو في هذا الإطار، كان في دعوة سورية لاستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة.

كما أن أعضاء حكومته التي غلب عليها اليمين المتشدد لم تكن تنبئ حقيقة أن إسرائيل جادة في التفاوض مع سورية، فاختيار شارون وزيراً للبنى التحتية والإسكان، وإسحاق موردخاي لوزارة الدفاع وانضمام حركة شاس[2] وحركة الطريق الثالث إلى الحكومة[3]، كل ذلك ما لا يسر السوريين أو يدعوهم إلى التفاؤل[4].

بعد أن شهدت عملية السلام توقفا حقيقيا على المسار السوري - الإسرائيلي خلال فترة حكم نتنياهو، تعلقت الآمال بنتائج الانتخابات الإسرائيلية الجديدة، التي أسفرت عن فوز أيهود باراك أمام خصمه نتنياهو.

وبمجرد الإعلان عن فوز باراك حصل على ترحيب دولي وعربي نادر[5]، وساد تفاؤل دولي حول إمكانية استكمال باراك لعملية المفاوضات والمسيرة السلمية، وقدرته على التوصل إلى سلام شامل مع الدول العربية.

إلا أن الواقع كان على العكس من ذلك، حيث لم يكن باراك واضحاً في ما يتعلق بالإستراتيجية التي سيخوضها لاستكمال عملية السلام، فهو في حين أقرّ بأنّ قراري مجلس الأمن 242 و 338 ينطبقان على المسار السوري، لكنه لم يستند إليهما بالنسبة للمسار الفلسطيني، وأكد أن أي اتفاق مع سورية سوف يعرض على استفتاء شعبي عام [6].

---

[1] زياده، **السلام**، ص 513.

[2] حركة شاس: اتحاد السفاريم حراس التوراة، تأسست عشية انتخابات 1984 على أرضية الصراع الطائفي بين اليهود الغربيين الاشكناز واليهود الشرقيين السفاريم، ليس لهذه الحركة اهتمام بالقضايا السياسية، ويتركز اهتمامها على القضايا الدينية، تجمع في صفوفها حاخامين شرقيين، ترى أن ارض إسرائيل كلها تابعة لشعب إسرائيل بحكم وعد التوراة، ويجب عدم إعادة أي منطقة للعدو ومواصلة تعزيز زخم البناء والمستعمرات في أجزاء ارض إسرائيل كاملة. تيم، **النظام**، ص 480

[3] حركة الطريق الثالث: تمثل هذه الحركة مستوطني الجولان، وتقف ضد أي مشروع لانسحاب إسرائيل من الهضبة.

[4] زياده، **السلام**، ص 515.

[5] م. ن، ص 573.

[6] م. ن، ص 585 - 586.

وأظهر تشددا في العودة إلى المفاوضات مع سورية من النقطة التي توقفت عندها عـام 1996، كما طالبت بذلك حكومة دمشق والتي أكدت أن حكومتي رابين وبيـرس قـد التزمتـا بالانسحاب من الجولان حتى خط الرابع من حزيران 1967، في مقابل السلام الكامل وتطبيـع العلاقات مع سورية[1].

إلا أن باراك أخبر كلينتون أنه لن يلتزم وديعة رابين، ولن يتخلى عن خط الماء (يقصد بحيرة طبرية)[2]، وكان يسعى للحصول على تنازلات كبيرة من السوريين مقابل الانسحاب الذي يطالبون به، مستغلاً حالة الترحيب الدولي التي رافقت عملية انتخابـه كـرئيس للـوزراء فـي إسرائيل.

إلا أن الضغوط الدولية التي مورست على كلا الجانبين السوري والإسرائيلي أجبرتهمـا على العودة لاستئناف المفاوضات بينهما والتي عقدت في بلدة شيبردزتاون في ولاية فرجينيـا الأمريكية بتاريخ 2000/1/4.

وقبل سفره حرص باراك على توجيه خطاب لمستوطني الجولان " مقدرا مشـروعهم، وواعدا إياهم بأنه لن ينسى ولو لحظة واجبنا الأخلاقي تجاهكم"[3].

وارتفعت حدة التفاؤل لدى الكثيـرين الـذين توقعـوا أن يـتمكن الجانبـان السـوري والإسرائيلي من التوصل نهائيا إلى اتفاق سلام بينهما، وقد ذهبت إحدى الصحف في افتتاحيتهـا إلى القول بأن " الجولان سيخلى بكامله مثل سيناء"[4].

وفي الخطاب الذي ألقاه باراك أمام الكنيست لنيل موافقتـه علـى مشـروع اسـتئناف المفاوضات مع سوريا بتاريخ 1999/12/13 ، قال " أنا لا اعد بسلام دون ثمـن " وخاطـب مستوطني الجولان قائلا " إن أي اتفاق سلام تبرمه حكومة إسرائيلية مع سورية سيشمل تغييـرا

---

[1] مزاحم، **حزب**، ص 108.

[2] زياده، **السلام**، ص 591.

[3] م. ن، ص 631.

[4] صحيفة يديعوت احرونوت 9/12/1999 بالعبرية.

في الحدود الحالية"، وأكد للمعارضة التي احتشدت خارج مبنى الكنيست " لن أقوم بعقد اتفاقية تمس أمن إسرائيل"، وتمسك بآلية الاستفتاء الشعبي لإقرار أي اتفاق بخصوص الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان[1].

ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الولايات المتحدة من أجل حل الخلافات القائمة بين الوفدين والتوصل إلى سلام بينهما، إلا أن الطرفين فشلا في حل القضايا العالقة التي تركزت في عملية الانسحاب الإسرائيلي، والترتيبات الأمنية، وقضايا التطبيع، والجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق والمياه[2]. كما رفض باراك الالتزام بتعهد خطي للسوريين بالانسحاب من الجولان فراوحت المفاوضات مكانها[3].

أما لقاء القمة الأخير في جنيف الذي جمع بين الرئيس الأمريكي كلينتون والرئيس السوري الأسد ورئيس الحكومة الإسرائيلي باراك بتاريخ 26/3/2000، فقد كان تتويجا لمرحلة فاشلة من السعي الدؤوب لإحلال السلام بين البلدين[4]، الأمر الذي دفع بيرس إلى القول بأن " موسم السلام مع سوريا قد انتهى"[5].

---

[1] كلمة ايهود باراك أمام الكنيست بتاريخ 13/12/1999 على الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية www.Israel-mfa.gov.il

[2] للمزيد حول هذه القضايا، ومراحل عملية المفاوضات بين الجانبين السوري والإسرائيلي وخفايا هذه المفاوضات وأسرارها في قراءة أمريكية انظر: Dennis Ross, The Missing Peace: The Inside Story Of The Fight For Middle East Peace , New York: Farrar, Straus and Giroux , 2004

في قراءة إسرائيلية انظر: Rabinovich , Itamar , The Prink of Peace: The Israeli – Syrian Negotiation , Princeton , NJ: Princeton University Press,1998.

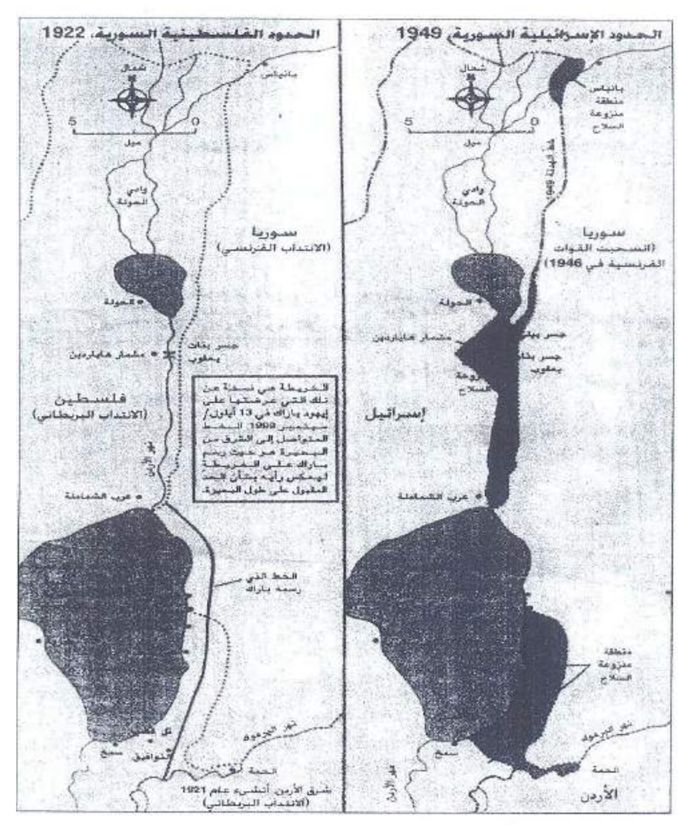
في قراءة سورية، زياده، **السلام**. ومن الإنصاف القول إن هذا الكتاب يشكل عمليا الرواية السورية الأولى عن المفاوضات السورية– الإسرائيلية منذ بدايتها في مدريد وحتى توقفها في آذار 2000 بعد لقاء جنيف الشهير بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس بيل كلينتون.

[3] زياده، **السلام**، ص 680.

[4] لم يتضمن العرض الإسرائيلي في هذا الاجتماع انسحابا كاملا من هضبة الجولان، وإنما يبقي شريطا بمحاذاة الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية عرضه 400 متر وطوله 12كم وشريطا آخر عرضه 80 ياردة بمحاذاة الضفة الشرقية لنهر الأردن. الياس، رزق، مسيرة، ص 246 +247. مما يكشف بوضوح عن رغبة إسرائيل في استمرار سيطرتها على مصادر المياه العربية. انظر الخارطة رقم (3).

[5] هآرتس 13/4/2000.

لقد أدى التعنت في الموقف الإسرائيلي[1]، وحرص باراك الشديد على المصلحة الأمنية والسياسية والاقتصادية لإسرائيل – وهو ما أراد أن يكسبه على صعيد الحل مع سوريا حيث كان يسعى للحصول على كل شيء مقابل تقديم لا شيء– إلى تفويت فرصة تاريخية تضع حدا لسياسة الاحتلال الإسرائيلي في الجولان بعد إخلائها من المستوطنات وإعادة سكانها العرب الشرعيين إلى قراهم ومزارعهم مقابل تحقيق السلام مع سوريا.



الخريطة (3): الخريطة التي قدمها الرئيس الامريكي بيل كلينتون الى الرئيس السوري حافظ الأسد في قمة جنيف في آذار 2000.

المرجع: رضوان زياده، السلام الداني، نقلا عن: دينيس روس، السلام المفقود.

---

[1] خشي باراك أن يؤدي هذا الانسحاب إلى زعزعة وضعه السياسي وانهيار حكومته التي تضم في صفوفها الأحزاب اليمينية المتطرفة، أما ثمن السلام الذي كانت تسعى إليه حكومة باراك، فيكمن في التعويضات التي ستحصل عليها إسرائيل جراء انسحابها من الجولان، حيث أوردت مصادر صحفية أن هذه التعويضات وصلت إلى 12 مليار دولار في تقديرات أولى ستدفعها الولايات المتحدة لإسرائيل. انظر مقال " إخلاء الجولان: فرصة للنمو " صحيفة هآرتس 1999/12/10 (بالعبرية). أما الإصرار السوري في استعادة كامل الجولان فنابع من كون هذه المنطقة هي ارض سورية عربية محتلة، وهي إنما تطالب باستعادة حقها وكرامتها ولا شيء غير ذلك.

الفصل الرابع

نمو المستوطنات الصهيونية وتطورها في الجولان

بعد عام 1967

أولا- مراحل الاستيطان الصهيوني في الجولان

ثانيا- المستوطنات المقامة على هضبة الجولان حتى عام 2000

الفصل الرابع

نمو المستوطنات الصهيونية وتطورها في الجولان بعد عام 1967

أولا- مراحل الاستيطان الصهيوني في الجولان:

باشرت إسرائيل فور إكمال سيطرتها العسكرية على هضبة الجولان عقب حرب حزيران 1967 العمل على إحداث عدد من التغييرات الجغرافية والديمغرافية في كافة أنحاء الهضبة.

فسارعت إلى إقامة المستوطنات الصهيونية على أنقاض القرى العربية السورية المدمرة، لخلق وقائع مادية على الأرض تحول دون عودتها إلى السيادة السورية من جهة، وتخدم المشروع الاستيطاني الاحلالي التوسعي من جهة أخرى.

كما قامت برفد هذه المستوطنات بأعداد من المهاجرين اليهود الذين باشرت بجلبهم من دول العالم المختلفة.

وبعد أن حققت إسرائيل أحد أهم أهدافها الاستيطانية في الحصول على أكبر مساحة من الأرض مقابل أقل عدد من السكان، وذلك بواسطة فرض أوامرها العسكرية في تلك المنطقة كما رأينا سابقا، مرت عملية إقامة المستوطنات اليهودية بعدة مراحل زمنية، قمنا بتقسيمها اعتماداً على بعض الظروف والأحداث التاريخية التي أثّرت على مجرى عملية الاستيطان في هضبة الجولان سلباً وإيجاباً، سنوضحها في حينه، إلى أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: 1967 – 1973:

تقع هذه المرحلة بين حدثين تاريخيين هامين هما: حرب حزيران 1967 التي نتج عنها احتلال إسرائيل لهضبة الجولان، وحرب تشرين 1973 التي شهدت تقدم القوات السورية باتجاه تحرير أراضيها المحتلة في الجولان.

سعت إسرائيل مع بداية هذه المرحلة إلى إقامة المستوطنات بحيث تشكل قاعدة ومرتكزا للتواجد الصهيوني في الجولان، إضافة إلى السيطرة على الموارد المائية الهامة واستغلال الأرض الخصبة في الزراعة.

وبعد شهر واحد من وقف إطلاق النار وفي 15 تموز1967 تم تدشين أول مستوطنة في الجولان أطلق عليها ميروم هجولان، من قبل أعضاء في مستوطنات غور الأردن الذين كانوا أول المبادرين للمشروع الاستيطاني اليهودي هناك، معلنين رفضهم إعادتها للسيادة السورية[1].

وتؤكد المشاريع التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية على اهتمامها بالنواحي الاقتصادية والزراعية في المنطقة، فبدأت – بعد الاحتلال مباشرة – بعملية مسح شامل ومكثف لأراضي الهضبة وتربتها ومواردها المائية، وكلفت بهذا المسح دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، ووزارة الزراعة، ومعهد فولكاني، وشركة تخطيط المياه، والصندوق القومي اليهودي.

واعتمدت هذه الجهات في أبحاثها على السجلات السورية التي استولت عليها من مدينة القنيطرة بعد احتلالها[2]. وقد نتج عن هذا المسح أول خطة للتطوير الزراعي في الجولان وضعتها دائرة الاستيطان في الجليل في شهر تشرين الثاني1967 بعنوان:"مرتفعات الجولان: اقتراح تخطيط مبكر للتطوير الزراعي". واحتوت على تصورات الدائرة بشأن مختلف مناطق الجولان من حيث المزايا الطبيعية وما يناسبها من مشاريع اقتصادية، وأوضحت الخطة أن الزراعة ستكون القاعدة الأساسية لمراحل الاستيطان الأولي باعتبارها وسيلة مهمة للسيطرة على الأرض[3].

واقترحت الخطة أيضا أن يتم التركيز بداية على المنطقة الشمالية والجنوبية وسهل البطيحة بسبب المزايا الاقتصادية لهذه المناطق. وتنفذ الخطة عبر ثلاث مراحل مدة كل منها

---

[1] ماعوز، **الجولان**، ص 121.

[2] الشهابي، غسان، ***الاستيطان الصهيوني في الجولان***، **مجلة صامد الاقتصادي**، مج14، ع 90، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1992، ص 200.

[3] عبد الكريم، إبراهيم، ***الاستغلال الاقتصادي للمنطقة المحتلة من الجولان 1967–1992***، **مجلة الأرض**، ع 11، تشرين الثاني 1992، ص 3.

خمس سنوات [1] كما شملت اقتراحا بإقامة 20 مستوطنة زراعية يسكنها سبعة آلاف مستوطن خلال خمسة عشر عاما[2].

وفي عام 1969 أعدت دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية خطة جديدة أعرض آمالا من سابقتها، دعت إلى توطين ما بين 45-50 ألف مستوطن في 25 مستوطنة خلال عشرة أعوام، وإنشاء مدينة في الجولان، بحيث تعتمد هذه المستوطنات إضافة إلى التطوير الزراعي على الصناعة والسياحة [3].

علما أن عدد المستوطنات في هذا العام بلغ 11 مستوطنة ضمت 300 مستوطن، تنتسب في معظمها إلى حركة الكيبوتسات التابعة لحزب العمل الحاكم في إسرائيل [4].

واستمرت إسرائيل في سياسة بناء المستوطنات لإيجاد حقائق مادية ترسخ التواجد الصهيوني في المناطق المحتلة، إضافة إلى الدور السياسي-الاستراتيجي الذي تلعبه المستوطنات من وجهة النظر الإسرائيلية.

وقد تسلحت إسرائيل بهذه الحجة لإكمال مشروعها الاستيطاني التوسعي، حيث صرح بن غوريون في أواخر العام 1970" أن الضرورة تحتم علينا حاليا وفي اقرب وقت ممكن إقامة عشرين مستوطنة يهودية في هضبة الجولان بالإضافة إلى المستوطنات القائمة حاليا، لان هذه الوسيلة من أنجع الوسائل التي يمكن بواسطتها إبقاء هذه الهضبة تحت سيطرتنا"[5].

---

[1] عبد الكريم، **الاستغلال**، ص3

[2] **Report on Israeli settlement in the occupied territories** , special report ,Feb, 1995 , PP. 6-9
ومنشور بالعربية بعنوان: ***تقرير عن المستوطنات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان 1967 – 1994***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 22، ربيع 1995، ص 131

[3] عايد، خالد، مقال بعنوان: **الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، دليل إسرائيل لعام 2004** (تحرير: صبري جريس، احمد خليفة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، ص 603.

[4] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 131.

[5] قهوجي، **استراتيجية**، ص 60.

علما انه حتى عام 1973م لم يكن لتلك المستوطنات أي غرض دفاعي وبنيت لأغراض توسعية، وكان الاتجاه الرئيسي للمستوطنات هو استغلال الأرض الزراعية.

ومع نهاية هذه المرحلة وصل عدد المستوطنات التي أقيمت في هضبة الجولان إلى 16 مستوطنة تسع منها أقيمت خلال أول سنتين للاحتلال تتوزعت على النحو التالي: 11 تقع في الجنوب 4 في الشمال وواحدة في الوسط، وبلغ عدد المستوطنين في هذه المرحلة 1727 مستوطن[1].

المرحلة الثانية: 1973– 1977:

تميزت هذه المرحلة من عمر الاستيطان في الجولان بدراسة إسرائيل لتداعيات حرب تشرين 1973، وإعادة تحصينها لمستوطناتها وتكثيف التواجد اليهودي في منطقة الوسط كما أن نهاية هذه الفترة شهدت وصول تكتل الليكود اليميني المتطرف إلى سدة الحكم في إسرائيل، حيث ترك ذلك أثارا على عملية الاستيطان هناك .

وهكذا تأثرت عملية إنشاء المستوطنات ونموها "بالأحداث الدبلوماسية والعسكرية والتغيرات السياسية الداخلية التي حدثت في إسرائيل، وعلى رأسها حرب 1973، التي سببت إضافة إلى الإصابات والخسائر في الأرواح والأضرار في الممتلكات، أزمة ثقة بين المواطن والحكومة" [2].

ساد – عقب توقف القتال وفي ضوء نتائجه – جدل سياسي داخل أروقة الحكومة الإسرائيلية حول جدوى الاستيطان وفاعلية في هضبة الجولان، خاصة وان الحرب أدت إلى الإخلاء الفوري والشامل لجميع المستوطنات هناك[3] وهو ما تعارض مع " أسطورة أن المستوطنات وجدت لتبقى لا ليتم إخلاؤها"[4].

---

[1] غويش، زاهدة، ***في تاريخ الاستيطان الإسرائيلي في الجولان***، **مجلة شؤون عربية**، ع 94، 1998، ص 233

[2] كيفنس، **الاستيطان**، ص 184.

[3] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 132.

[4] كيفنس، **الاستيطان**، ص 184.

وتطور هذا الجدل بظهور موقفين صهيونيين حول استيطانهم الجولان؛ الأول: يدعو إلى عدم التخلي عن الجولان مع عدم الاستيطان فيه، لأن وجود هذه المستوطنات (من وجهة نظرهم) أعاق الأعمال العسكرية الإسرائيلية حسبما ظهر خلال حرب تشرين ، والثاني دعا إلى تعزيز الاحتلال وتكثيف الاستيطان، لأن السيطرة على هضبة الجولان كحاجز عسكري وقتالي بدون استيطان معناه " التخلي عن الهضبة ودعوة السوريين لان يعودوا ويجلسوا على رأس مستوطنات الحولة" [1] حسب تعبيرهم. وأبرز أنصار هذا الاتجاه هم: غولدا مئير[2]، موشيه ديان، ويغئال الون. وقد حسم هذا الجدل لصالح الموقف الثاني لأنه يتفق مع جوهر الفكرة الصهيونية ومضمونها العدواني التوسعي.

وفي المحصلة أظهر الجدل السياسي داخل إسرائيل تحولا خطيرا في إستراتيجيتها الجديدة تجاه الاستيطان في الجولان، حيث استمرت في إقامة المزيد من المواقع الاستيطانية مع التركيز على المنطقة الوسطى[3] وبعد الحرب مباشرة تم "استحداث نوع جديد من المستوطنات الصناعية لجذب غير المهتمين بالزراعة"[4]، كما دعا يغئال ألون إلى الاستفادة من دروس الحرب قائلا:" إنه ينبغي تحصين كل مستوطنة وكأنها قلعة عسكرية[5].

أما دائرة الاستيطان فقد صممت خطة استيطانية جديدة لهذه المرحلة تهدف إلى توطين 44 ألف مستوطن في 33 مستوطنة من بينها مدينة كبيرة. وتوزع الخطة هذه المستوطنات على النحو التالي: 14 مستوطنة تقام في الجنوب، 9 مستوطنات تغطي منطقة الوسط، 11 مستوطنة

---

(1) قهوجي، **استراتيجية**، ص 61+62.

(2) غولدا مئير: ولدت في كييف في روسيا عام 1921، عضو في الكنيست الأول وحتى الثامن، عضو مجلس النساء العاملات، سكرتيرة الهستدروت، رئيسة القسم السياسي في الوكالة اليهودية، سفيرة في موسكو. عينت وزيرة للعمل والضمان الاجتماعي عام 1949 –1955.ثم وزارة الخارجية حتى 1964، رئيسة الوزراء عام 1969– 1974. تيم، سعيد، **النظام السياسي**، ص 166.

(3) اليشع، افرات، **الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسيا**، ترجمة: دار الجليل، عمان، الأردن، ط 1، 1991، ص 136.

(4) كيفنس، **الاستيطان**، ص 184.

(5) عايد، **الوجود الاستيطاني**، ص 605.

في المنطقة الشمالية. ويتطلب نجاح هذه الخطة استصلاح 24 ألف دونم من الأرض وتأمين 36 ألف متر مكعب من المياه لسد حاجات المستوطنات من المياه للأغراض المختلفة [1].

ميدانيا، أنشئت خلال العامين التاليين حرب تشرين1973 أربع مستوطنات جديدة هي:كيشت، كفار خروب، ادوم، يونتان،وذلك لتبديد مخاوف المستوطنين والإفصاح عن نية الحكومة في استمرار تمسكها بالجولان وعدم التنازل أو التخلي عنه، خاصة بعد توقيع اتفاق فصل القوات في نيسان 1974 ، الذي قلص من فرص التوصل إلى سلام مع السوريين [2].

وقد أثّرت تجربة الحرب تأثيراً واضحاً على المستوطنين، حيث عزف كثير منهم عن الاستيطان في الجولان، ولم يزد عدد المستوطنين الجدد خلال هذين العامين عن 300 مستوطن[3].

ومع مطلع عام 1976 ازداد النشاط الاستيطاني بعد أن بدأت حكومة العمل بالإعداد لإقامة مدينة تتسع لـــ 20 ألف مستوطن، يعيشون في 5 آلاف وحدة سكنية، مع كل ما تستلزمه من مؤسسات تجارية وصناعية[4]. بهدف إغراء المستوطنين وتشجيعهم على الإقامة في مستوطنات الجولان، إضافة إلى استعداد الحكومة الإسرائيلية لخوض انتخابات الكنيست التاسعة، فسعت لتحسين صورتها التي تضعضعت أمام الناخب الإسرائيلي بعد أن ثبت مسؤوليتها عن التقصير الذي حدث أثناء حرب 1973. فأعطت الحكومة موافقتها للبدء بإقامة مستوطنتين جديدتين هما معاليه جملا وشاعل، وذلك تزامناً مع الاستعداد للبدء بالحملة الانتخابية الجديدة.

بلغت نفقات وزارة الإسكان لبناء المستوطنات في الجولان خلال فترة حكم المعراخ التي امتدت من عام 1967- 1976 نحو 500 مليون ليرة إسرائيلية في ذلك الوقت (مايعادل 83.3 مليون دولار)[5].

---

[1] الشهابي، **الاستيطان**، ص 203.

[2] شيف، **السلام**، ص 61.

[3] عايد، **الوجود الاستيطاني**، ص 605.

[4] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 132.

[5] إذا علمنا أن سعر صرف الدولار عام 1974 كان يعادل 6 ليرات إسرائيلية. انظر سعر صرف العملة الإسرائيلية على على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية www.israel.mfa.gov.il :

وبلغت نفقات دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية لإيجاد وسائل إنتاج للمستوطنين نحو 186مليون ليرة إسرائيلية (31 مليون دولار).

وتم إنفاق 40 مليون ليرة (6.6 مليون دولار)على مشاريع المياه، و 35 مليون ليرة (5.8 مليون دولار)على تمهيد وشق الطرق.

وبذلك يبلغ إجمالي ما انفق على الاستيطان في الجولان خلال الفترة المذكورة 761 مليون ليرة إسرائيلية(126.8 مليون دولار)[1].

أما مجموع ما أنفق على بناء المستوطنات وأعمال التمهيد الزراعية لفترة نفسها فقد وصل إلى حوالي ملياري ليرة إسرائيلية(333 مليون دولار)[2].

وبحلول عام 1977 تم تغطية الثلث الجنوبي من الجولان بـــ 13 مستوطنة من مجموع المستوطنات البالغ عددها 23 مستوطنة، من بينها مدينة كتسرين التي أهلت بأول 500 مستوطن فيها. فارتفع بذلك عدد المستوطنين في الجولان إلى 4000 مستوطن. وبانتهاء هذه المرحلة يكون العمل قد خلف لتكتل الليكود منظومة استيطان في الجولان لا يتقدمها في المرتبة إلا تلك القائمة في القدس الشرقية [3].

المرحلة الثالثة: 1977 – 1991:

تبدأ هذه المرحلة مع فوز حزب الليكود في انتخابات الكنيست الإسرائيلي التاسعة في أيار عام 1977 ووصوله إلى السلطة السياسية واستمراره فيها حتى عام 1992[4].

تركز اهتمام الليكود خلال السنوات الأولى لحكمه على توسيع وإنشاء مستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن يؤثر هذا الاهتمام على سير عملية الاستيطان في الجولان.

---

[1] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 78. الشهابي، **الاستيطان**، ص202

[2] قهوجي، **استراتيجية**، ص 64.

[3] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 133.

[4] باستثناء الأعوام بين 84-86 حيث شكل حكومة ائتلاف وطني مع حزب العمل.

فانشأ الليكود خلال هذه المرحلة 11مستوطنة تقع خمس منها في منطقة الوسط وذلك استمرارا لمخطط حزب العمل الداعي لإنشاء منطقة قرى صناعية لسد "النقص" في مستوطنات الوسط الذي كشفت عنه تداعيات حرب تشرين1973.

بدأت الوتيرة العملية المتصاعدة للنشاط الاستيطاني خلال هذه المرحلة عام 1978، بتدشين ثلاث مستوطنات جديدة هي:افني ايتان، وانيعام، واورتال، التي كانت حكومة العمل قد باشرت بالإعداد لها، حيث ساهم ذلك في امتصاص الأثر السلبي الذي خلفته عملية إخلاء مستوطنات شبه جزيرة سيناء لدى المستوطنين، على إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل.

إضافة إلى تدشين المستوطنات الجديدة الثلاث، ركز حزب الليكود الحاكم على تجذير المستوطنين في الجولان، فوسع القاعدة الصناعية لمدينة كتسرين بعد أن صادقت اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست بتاريخ 1980/5/28 على إقامة 150 وحدة سكنية ومصنعين فيها تشجيعا للمستوطنين على الإقامة في مستوطنات الجولان، حيث وفرت فرص العمل وكافة الخدمات اللازمة لهم[1].

كما بدأ الحزب بتنفيذ عشرة مشاريع صناعية في فروع متعددة، كالمعادن والكيمياء والأخشاب، بدعم من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة؛ لزيادة حجم الاستثمار في هذا القطاع، بعد أن أثبت القطاع الزراعي محدوديته في جذب الاستثمارات[2].

وبالرغم من هذه الإغراءات والحوافز المشجعة؛ إلا أن عدد المستوطنين في عام 1979 لم يتعد 4300 مستوطن موزعين على 26 مستوطنة (أي بزيادة قدرها 300 مستوطن فقط خلال عامين)[3]، ذلك لأن الرؤى الدينية التوسعية لا تلقى دعماً واسعاً في إسرائيل، مقارنة بالاعتبارات التاريخية والدينية والعقائدية، التي يروج لها اليمين الإسرائيلي بزعامة الليكود في

---

[1] كيوان والاسدي ، **قضية** ، ص 91.

[2] م. ن، ص 92.

[3] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 133.

الضفة الغربية[1]، والتي ليست سوى محاولة تبرير إسرائيلي لتوسيع الاستيطان واستمراره في الجولان.

إداريا؛ جرى في حزيران1979 تشكيل مجلس إقليمي لمستوطنات الجولان[2]، واعتبرت منطقة الجولان امتداداً للمنطقة الشمالية في إسرائيل وليست منطقة محتلة، وأنيطت مسؤولياتها الإدارية للمسؤول عن المنطقة الشمالية [3]. وكانت هذه الإجراءات ضمن الخطط التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية تمهيدا لضم الجولان.

وفي عام 1981 أصدرت الحكومة الإسرائيلية بزعامة الليكود قانون ضم الجولان كخطوة استراتيجية لاستمرار المواجهة مع سوريا، وكان هذا القرار من أهم وأخطر القرارات التي اتخذتها حكومة الليكود آنذاك في مشروعها الاستيطاني.

استمرت حكومة الليكود في مشروعها الاستيطاني، غير عابئة بمجمل الاحتجاجات وأساليب المقاومة لهذا النهج، فوضعت دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية بالتنسيق مع لجنة مستوطنات الجولان خطة تنفيذية لنمو استيطاني سريع، يهدف وخلال خمس سنوات ابتداء من عام 1982 إلى إسكان (20) ألف مستوطن، والتوسع في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة وفي المشاريع الإقليمية والإسكان لاستيعابهم[4].

وفي هذا الإطار صرّح وزير الصناعة والتجارة آنذاك أريئيل شارون"أن وزارته خصصت مبلغ 14 مليون دولار لإقامة وتوسيع ثمانية مصانع للتعدين والإلكترون في الجولان لدعم وتنفيذ هذه الخطة[5].

---

[1] شيف، **السلام**، ص 53.

حول البعد الديني للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس انظر: غلمي، **تاريخ**، ص 93 وما بعدها. عناب، **الاستيطان**، ص 37 – 45.

[2] كيفنس، **الاستيطان**، ص 179.

[3] قهوجي، **استراتيجية**، ص 64.

[4] افرات، **الاستيطان**، ص 141.

[5] أرشيف مؤسسة الأرض، رقم 4/1/7/11/17 بتاريخ 1986/9/3.

ورغم كل ما تقدم لم تلق هذه الخطة النجاح المطلوب؛ ويعود السبب في ذلك إلى تأثر مستوطنات الجولان بالأزمة الاقتصادية التي عانت منها إسرائيل في فترة الثمانينات[1] والناجمة عن غزوها للبنان عام 1982، حيث وصل مجموع ديون مستوطنات الجولان في منتصف الثمانينات إلى 250 مليون دولار[2] إضافة إلى فوائدها الشهرية المتراكمة[3].

وقد انعكست هذه الظروف على أعداد المستوطنين في الجولان التي بدأت بالتناقص، فلم يتجاوز عددهم حتى نهاية التسعينات (12.000) مستوطن كانوا موزعين على 32 مستوطنة ضمت مستوطنتي كناف وكدمات تسفي اللتين أقيمتا عام 1985 لتوطين يهود الفلاشا الذين جلبتهم إسرائيل من إثيوبيا[4]. مما دفع ايتان لس- رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان- لتحميل حكومة الليكود مسؤولية التدهور الحاصل في المستوطنات قائلا: "إن الليكوديين ينظرون إلى الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة على أنه طفل لهم. كما ينظر المعراخيون إلى الكيبوتسات والمنظمات الهستدروتية على أنها نصيبهم، ويبقى الجولان فقط يتيما"[5] على حد زعمه.

إضافة إلى الأزمة الاقتصادية، ساهم تركيز الليكود على الاستيطان في الضفة وغزة في عزوف الكثير من المستوطنين عن التوجه إلى الجولان، وفضّلوا العيش في مدن مثل تل أبيب والقدس على الذهاب إلى مناطق بعيدة في الجولان، تنحصر فرص العمل فيها بالزراعة، بعد فشل المستوطنات الصناعية باجتذاب عدد كبير من المستوطنين إليها.

---

[1] تعود أسباب هذه الأزمة المالية إلى السياسة الاقتصادية لحزب الليكود، إضافة إلى اجتياح لبنان الذي سبب نتائج خطرة ساهمت في استفحال هذه الأزمة وازدياد حجم الدين الخارجي، كما عجزت الحكومة عن تخفيض الإنفاق العام بسبب تصاعد الإنفاق العسكري ومشاريع الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967. تيم، فوزي، **تطور الحياة البرلمانية في اسرائيل ، انتخابات مجالس الكنيست 1949 – 1996** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ب ط ، ب م ، 1997 ، ص 304.

[2] أرشيف مؤسسة الأرض، رقم 4/1/7/11/17، بتاريخ 1986/6/23.

[3] صحيفة دافار، 1987/2/23 (بالعبرية).

[4] بدوان، علي، **هضبة الجولان: الشرعية الدولية أم تربيع الدائرة**، دار الميزان، دمشق، سوريا، 2000، ص 57.

[5] دافار 1987/7/5 (بالعبرية).

وحتى أوائل التسعينات لم تنشأ أي مستوطنة جديدة باستثناء مستوطنة حادنيس التي أقيمت عام 1987 لاستيعاب العائلات التي تم إخلاؤها من مستوطنات شبه جزيرة سيناء.

ولم يكن هناك سبيل أمام إسرائيل في مواجهة أزمتها الاقتصادية إلا عن طريق "التدفق الهائل من المعونات الخارجية"[1] إضافة إلى المليارات التي تضخها الولايات المتحدة للاقتصاد الإسرائيلي[2].

لقد كشفت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها إسرائيل خلال هذه المرحلة، أن التكلفة اللازمة لتمويل سياسة التوسع في المستوطنات تفوق بكثير إمكانياتها الاقتصادية، ومع ذلك استمرت حمّى الاستيطان، فقامت حكومة شامير في أواخر نيسان عام 1990 بتخصيص مبلغ 17.5 مليون دولار إضافية لتوسيع المستوطنات الموجودة في الأراضي المحتلة ومن بينها الجولان لاستيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق [3].

شكلت نهاية هذه المرحلة بداية لمرحلة جديدة في سياسة إسرائيل الاستيطانية، ناتجة عن عقد المؤتمر الدولي للسلام لتسوية مسالة الصراع العربي – الإسرائيلي على أساس الأرض مقابل السلام، وسنرى مدى استجابة إسرائيل للضغوط الدولية الداعية لوقف عملية بناء المستوطنات وتوسعها.

المرحلة الرابعة: 1991 – 2000:

بتاريخ 1991/10/31 عقد مؤتمر مدريد الدولي للسلام في اسبانيا برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. وقد سبق هذا المؤتمر إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية

---

[1] نيبلوك، تيموثي، **مواقف القوى الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسالة المستوطنات**، الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة المنعقدة في واشنطن، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دار الآفاق الجديدة، (ب. ت)، ص 230.

[2] توبير، شارلوت، المرجع السابق، ص 425.

[3] الشهابي، **الاستيطان**، ص 204.

إسحاق شامير: "أن مرتفعات الجولان ليست موضع مفاوضات وأن القرار 242 (الذي بنيت على أساسه عملية السلام) لا علاقة له بالجولان"[(1)].

كما صرّح وزير البناء والإسكان اريئيل شارون" أن هضبة الجولان جزء من دولة إسرائيل حسب قرار الكنيست الذي اتخذ في شهر ديسمبر 1981، ولذلك فإن أحداً لن يتفاوض على الجولان مثلما لن نتفاوض على أجزاء من دولة إسرائيل "[2].

وفي هذه التصريحات إشارة واضحة من الحكومة الإسرائيلية للمجتمع الدولي وللدول الراعية لمؤتمر السلام، على استمرار تمسكها بحقها في إقامة المستوطنات في الجولان وتعنت إسرائيل، وعدم انصياعها للقرارات الدولية، وتجاهلها الدعوات المنادية لتحقيق السلام.

إلا أن الخطوة الأكثر خطورة جاءت بتاريخ 1991/11/12 عقب مصادقة الكنيست بأكثرية 26 صوتا مقابل 12 صوتاً على اقتراح بإجمال نقاش حول موضوع هضبة الجولان، وينص القرار " على أن تعاود الكنيست وتقرر أن هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وتشكل لبنة هامة في أمن الدولة، وأن السيطرة عليها لن تكون قابلة لأي تفاوض"[3].

وتأكيدا لهذا الموقف تبنت الحكومة الإسرائيلية خطة النجوم السبعة[(4)]، التي هدفت لتكثيف الاستيطان الصهيوني في الجولان عن طريق زيادة عدد المستوطنين من 11 – 20 ألف مستوطن بحلول العام 2010 ، وتنفيذا لهذه الخطة طلبت الحكومة الإسرائيلية من وزير المالية تحويل مبلغ 15 مليون شيكل (حوالي 4 مليون دولار) كنفقات استيطانية في الجولان والضفة والقطاع [(5)]، منها 7.5 مليون شيكل لشق الطرقات وتوسيعها في الجولان وحده [(6)].

[(1)] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 133.

[(2)] أرشيف مؤسسة الأرض، وثيقة رقم 7/11/17 /4/1 بتاريخ 1991/8/9.

[(3)] أرشيف مؤسسة الأرض، وثيقة رقم 5/5/17 بتاريخ 1991/11/12

[(4)] فخر الدين، سلمان ومرعي، تيسير، **الجولان بعد 24 عاما من الفشل**، مقال منشور في: الهجرة الاستيطان والمصادرة، دار الشراره، القدس، فلسطين، صيف 1991، ص 104.

[(5)] الابراهيم، محمد عبدو، **الجولان بين مطرقة الاحتلال وسندان التلــوث**، (د. ن)، دمشــق، ســوريا، (د. ط)، 2003، صفحة الكترونية.

[(6)] صحيفة هآرتس 1991/2/25 (بالعبرية).

وأعلن وزير الإسكان الإسرائيلي آنذاك اريئيل شارون دعمه للخطة قائلا:" أن وزارته الآن بصدد بناء 1200 وحدة سكنية في مرتفعات الجولان، وستبنى في العام المقبل 1200 وحدة أخرى يتم توزيعها على المستوطنات القائمة، إضافة إلى 4 مستوطنات جديدة سيتم بناؤها لإيواء المهاجرين اليهود من روسيا وإثيوبيا[1].

ولإنجاح الخطة أعلنت وزارة الإسكان فيما بعد أنها " تعتزم بناء جسر جديد على نهر الأردن للمساهمة في مشروع مضاعفة عدد سكان هضبة الجولان" [2].

ويعزى هذا النشاط الاستيطاني المتسارع إلى تخوف إسرائيل من إمكان تجميد الاستيطان في سياق المسار السياسي والضغوط الأمريكية والدولية المتوقعة، وخشية أن يتم الربط بين ضمانات القروض الأمريكية النشاط الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة[3].

على الرغم من المغريات والتسهيلات التي قدمتها الحكومة للمستوطنين، إلا أن عدد الراغبين منهم في السكن بالجولان حتى عام 1999 لم يتجاوز 12 ألف مستوطن، لا يرغب نصفهم أن يقيم بشكل ثابت هناك، بل يملك بيوتا أخرى داخل إسرائيل [4].

ومما لا شك فيه أن انعقاد مؤتمر السلام ترك صداه في نفوس المستوطنين، فالعديد منهم أصبح على يقين تام بأن سوريا لن تقبل سلاما مع إسرائيل دون استرجاع الجولان كاملا[5].

---

[1] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 134.

[2] أرشيف مؤسسة الأرض 4/1/7/11/17 بتاريخ 1991/8/9.

[3] قدمت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بناء على طلب تقدم به الكونغرس وذلك في إطار مشروع قانون مخصصات المساعدة الخارجية للعام المالي 1991، نتيجة الجدل الدائر في شان موضوع المستوطنات الذي نجم عن طلب إسرائيل مبلغ 400 مليون دولار كضمانات قروض لتوطين المهاجرين السوفيات، وتوصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة يتم بوتيرة أسرع بأربع مرات مما جاء في مزاعم الحكومة الإسرائيلية. انظر: ***تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 7، صيف 1991، ص 68 – 74.

[4] يعزى هذا الارتفاع المفاجئ في عدد المستوطنين مقارنة بالمرحلة السابقة إلى تدفق عدد كبير من اليهود السوفيات إلى إسرائيل عام 1990 قدر عددهم 3000 مهاجر آثروا سكنى الضفة الغربية والجولان، وشكلوا 20% تقريبا من الزيادة في عدد سكان المستوطنات. **تقرير وزارة الخارجية الأمريكية**، مصدر سابق، ص 70.

[5] حول موقف الشارع الإسرائيلي من الانسحاب من الجولان، انظر استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي على الموقع www.us_israel.org. ويستمد هذا الموقع معلوماته من المكتب الصحفي للحكومة الإسرائيلية.

على غرار ما حدث عقب توقيع اتفاق كامب ديفيد، وما نتج عنه من إخلاء مستوطنات سيناء وإعادتها لمصر.

تسلم إسحاق رابين السلطة في شهر تموز 1992، وكانت سياسته المتعلقة بالاستيطان مماثلة لسياسة سلفه شامير، حيث تبنى إتمام 1200 وحدة سكنية كانت قيد الإنشاء آنذاك، وألغى 1100 وحدة أخرى كان الليكود قد خطط لإنشائها[1]، كبادرة حسن نية لتوجهات الحكومة الجديدة بعد انخراطها في مسيرة السلام مع الدول العربية.

وبعد تسلمه لوزارة الإسكان أمر بنيامين بن اليعازر في آذار1993 بتسريع وتيرة الإعمار في الجولان استجابة لضغوط مستوطني الجولان، وأعلن عنها منطقة أمنية ذات أفضلية وما من قيود على إنشاء المساكن أو بيعها هناك[2].

هذا وقد بلغ مجموع الاستثمار في مشاريع شق الطرق الجديدة والتحسينات التي أدخلت على المستوطنات عام 1993 نحو 15 مليون دولار، إضافة إلى 9 ملايين دولار خصصتها دائرة الاستيطان لتوظيفها في مشاريع البنية التحتية، وتوسيع المستوطنات القائمة، لتحسين مرافقها العامة وجذب المزيد من المستوطنين إليها [3].

---

[1] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 135. لم تكتف حكومة رابين فقط بالدعم المالي المباشر لبناء مستوطنات أو مساكن جديدة، وإنما شجعت العديد من المشاريع الخاصة التي رفعت شعار " ابن منزلـك الخـاص " بصيغة يمكن وصفها بأنها تمثل تواطؤا خفيا للحض على الاستيطان لكن دون تحمل تبعاته الإعلامية والسياسـية، التـي أصبحت في منتهى الأهمية بعد بدء مسيرة السلام في مدريد. زيادة، **السلام**، هامش 245.

[2] إذا علمنا أن الوحدات السكنية التي تبنى في الجولان مدعومة من الحكومة، قدر بن اليعازر أن خسارة الحكومة لدى بيع كل مسكن مبني في الجولان ويتراوح ثمنه بين 40.000 و 47.000 دولار ما بين 10% و 15%، وذلك بالإضافة إلـى الفائدة المتدنية عن سعر السوق على القرض المحلي البالغة قيمته 18.600 دولار، علما بان المشترين أول مرة يحصلون على منحة قدرها 22.600 دولار، بينما يستطيع مالكو المساكن الحصول على منحة قدرها 9400 دولار. وحول سياسـة حزب العمل للاستيطان في الجولان ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت في مقال لها تحت عنوان "الزم الصمت: نحن نبني " انه حتى يهودا وولمان رئيس مجلس الجولان قال بأنه لم ير لاندفاعة البناء هذه نظيرا منـذ 26 عامـا. المسـتوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994 مرجع سابق، ص 135. زيادة، **السلام**، هامش ص 245.

[3] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 136

في شهر كانون الثاني1994، دشن بن اليعازر مشروعاً ضم 500 وحدة سكنية في مدينة كتسرين[1]، وفي هذه المرحلة تم التركيز على توسيع القاعدة الصناعية في المستوطنات لجذب اليد العاملة، وتقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين.

فأقامت الحكومة مصنعاً جديداً للشوكولاته يشغل مئة عامل ومؤسسة لصنع النظارات، وكلاهما يقعان في المنطقة الصناعية في كتسرين، وضاعفت حجم معمل "خمور الجولان" باستثمار مدعوم من الحكومة قدره 4 ملايين دولار، وبدأ العمل في بناء أربعين مزرعة لإنتاج الألبان، منها واحدة أكبر من سائر نظيراتها في إسرائيل, تساهم الحكومة بنسبة 85% من تكلفة الإنشاء التي تبلغ 5 ملايين دولار، إضافة إلى إدخال تحسينات قيمتها ملايين الدولارات على منشآت التزلج والسياحة في قمة جبل الشيخ [2].

وفي عام 1994 أعلن اسحق رابين موافقة الحكومة الإسرائيلية الدخول في مفاوضات التسوية مع سوريا على الجولان، واستمرت هذه المفاوضات حتى بعد اغتيال رابين وتسلم شمعون بيرس رئاسة الحكومة، واستمرت معها عمليات الاستيطان.

وخلال عام 1995 استثمرت الحكومة 30 مليون دولار في تطوير البنية التحتية وحدها في مستوطنات الجولان، وارتفع هذا الرقم في العام التالي إلى 50 مليون دولار منها مليونا دولار خصصت للاستثمار في المشاريع السياحية وحدها [3].

وكانت حكومة الليكود التي أعقبت حكومة بيرس وترأسها بنيامين نتنياهو قد سلمت ملف المستوطنات لوزير البنى التحتية اريئيل شارون الذي كان مهتما بتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية بشكل رئيسي؛ لكن ذلك لم يمنعه من الحض والتشجيع على بناء المستوطنات في الجولان[4].

---

[1] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 100.

[2] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص136 – 137.

[3] FMEP , settlement report , vol 6. no 5 / sep – oct 1996

[4] زيادة، **السلام**، ص 246.

ففي شهر حزيران1997 قاد حملة "الجولان 2000" لتوسيع الأبنية السكنية وزيادة عدد المستوطنين بمقدار 10 آلاف مستوطن[1]. كما تم توسيع حدود بلدية كتسرين لتصل مساحتها إلى 1200 دونم لاستيعاب وحدات سكنية جديدة [2].

ورغم ذلك، لم تصل هذه الحملة إلى النجاح المأمول، لأن مجمل الزيادة في عدد المستوطنين بلغت ألفي مستوطن فقط من أصل عشرة آلاف، ولم تفلح الأسعار الجذابة والرخيصة في جذب جموع الإسرائيليين للاستيطان في الجولان. كما أن عدم التوصل إلى تسوية سياسية بشأن مستقبل المستوطنات هناك، جعلت المستوطنين في حالة قلق دائم حول المصير الذي سيؤولون إليه في حال تم ذلك.

إلا أن تلك المخاوف لم تمنع الاستمرار في مسيرة استيطان الجولان، ففي 8/19/ 1998 صادقت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان على خطة تقضي ببناء 2300 وحدة سكنية في أربع مستوطنات تطل على بحيرة طبرية وهي: راموت، وكناف، ومعاليه جملا، وحادنيس[3], وذلك لمواجهة الطلب على شراء المساكن في المستوطنات الذي رافق إعلان الليكود عدم قبول أية تسوية تعيد الجولان للسوريين.

واتجهت استراتيجية الحكومة في هذه المرحلة إلى التركيز على جذب المستوطنين المعنيين بمجالات أخرى غير الزراعة، واستغل هؤلاء حوافز شراء المساكن التي تقدمها الحكومة والأسعار المنخفضة نسبيا في شراء المساكن لقضاء العطلة فقط [4].

وفي 20 /اذار1999 استكمل قادة حركة المستوطنين في الجولان وخبراء وزارة البناء والاستيطان وضع خطة تطوير للعقد القادم، وصفت بأنها تشتمل على خرائط ورسوم توضيحية وتوصيات لتطوير الاستيطان في الجولان.

---

[1] ***موجز الاستيطان في مرتفعات الجولان***، تقرير، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 35، صيف1998، ص 132.

[2] م. ن، ص 133

[3] كيلاني، عمر، ***الاستيطان الإسرائيلي في الجولان***، **مجلة التعاون**، ع 53، 2001، ص 310.

[4] **موجز الاستيطان**، مرجع سابق، ص 134.

وتطلعت الخطة إلى زيادة عدد المستوطنين إلى ما يقارب 18 ألف مستوطن جديد [1]؛ كإجراء احترازي لمنع الحكومة من الوقوع تحت تأثير الضغط الدولي لإعادة الجولان. وأعلن هؤلاء تمسكهم بالبقاء في المستوطنات واستمرار العمل على توسيعها.

ومع وصول ايهود باراك إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في تموز1999 أقرت وزارة الزراعة الإسرائيلية خطة جديدة تهدف إلى توسيع كيبوتس اورطال بإضافة 115 وحدة سكنية جديدة [2].

كما وضع اسحق ليفي وزير البناء والإسكان في 1999/9/22 حجر الأساس لبناء 24 وحدة سكنية في مستوطنة كناف وآخر في مستوطنة بني يهودا ضم 52 وحدة سكنية [3].

وجاءت هذه النشاطات الاستيطانية بالتزامن مع الحديث الذي دار حول العملية السلمية وتجدد المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، مما يعكس رفض المستوطنين التخلي عن الجولان ويظهر الازدواجية التي تتعامل بها الحكومة الإسرائيلية بشأن موضوع السلام مع سورية.

وبعد تسلم شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية إثر فوزه على منافسه من حزب العمل ايهود باراك في شباط2001، فإن الطموح الاستيطاني أصبح بلا حدود؛ وبخاصة أن شارون يعد مسؤولاً عن العديد من المشاريع الاستيطانية المقترحة في الجولان خلال تسلمه مناصب عدة في حكومات الليكود السابقة، سواء أكان وزيراً للزراعة أم وزيراً للبنى التحتية.

لذلك، جرى البدء في أيار2001 ببناء ألف وحدة سكنية جديدة، حيث خصصت وزارة الإسكان لهذا المشروع مبلغ 30 مليون شيكل (750 ألف دولار) ضمن حملة أطلق عليها اسم "الحلم بالجولان"[4].

---

[1] صحيفة هآرتس، 1999/3/21 (بالعبرية).

[2] صحيفة هآرتس، 1999/9/17 (بالعبرية).

[3] صحيفة يديعوت احرونوت، 1999/9/23 (بالعبرية).

[4] زيادة، **السلام**، ص 247.

وما تزال المشاريع الاستيطانية منذ مطلع القرن مستمرة، ولكن حدود دراستنا تقف عند نهاية القرن العشرين، حيث ستبدأ مرحلة جديدة من مراحل اغتصاب عروبة الجولان وتهويدها، وارى أن الخوض في تفصيلات جديدة سيؤثر على سير الأحداث وتحويلها بما لا يخدم هذا البحث.

ثانيا- المستوطنات المقامة على هضبة الجولان حتى عام 2000

بلغ عدد المستوطنات في هضبة الجولان 34 مستوطنة وذلك حتى نهاية العام 2000 موزعة على 20 موشاف[1]، و11 كيبوتس[2]، ومركزان بلديان[3] ومدينة واحدة هي كتسرين[4]، وغالبا ما كان يتم البدء بالمستوطنة كنقطة للناحال[5] وسرعان ما تتحول إلى مستوطنة مدنية دائمة. وقد أقيمت تلك المستوطنات مكان القرى العربية التي دمرتها قوات الاحتلال وأطلقت عليها أسماء توراتية أو أسماء مستوطنات يهودية قديمة مزعومة أو تحريفات عبرية لبعض المواقع العربية، الأمر الذي يفضح محاولات إسرائيل لتزوير هوية هذه المواقع وإعطائها هوية عبرية لتبرر احتلالها للمنطقة ومن هذه الأسماء: قرية فيق/ أفيك، عين زيوان/ عين زيفان، نوف/ ناب، كتسرين/قصرين وهكذا[6].

تتبع جميع المستوطنات لولاية المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان عدا سنير التي تتبع لمجلس مستوطنات الجليل الأعلى، أما مدينة كتسرين فلها مجلس مستقل.

---

[1] الموشاف: مستوطنة قروية صغيره تقوم على الملكية الخاصة للأرض، وجهد الأفراد أنفسهم، وهي أنواع منها: الموشاف الاشتراكي والموشاف العمالي وهو القرية التعاونية التي تقوم كل عائلة فيه بزراعة قطعة صغيرة من الأرض وتتولى التعاونيات المركزية عملية بيع المحصول. انظر: عناب، **الاستيطان**، ص 57.

[2] الكيبوتس: مستوطنة تعاونية تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة يعيشون ويعملون سويا وتكون الملكية فيها جماعية وتضم مؤسسات جماعية يشرف عليها الكيبوتس الموحد والكيبوتس الوطني، ويبلغ عددهم بين 450 و 600 عضوا. عناب، **الاستيطان**، ص 51.

[3] يقصد بالمركز البلدي: المستوطنة التي تخصها الحكومة بإقامة عدد من الخدمات والمنشات الاقتصادية وتكون مركزا لباقي المستوطنات المجاورة، كما تقدم لها الدعم الحكومي بشكل اكبر.

[4] انظر الجدول في صفحة 136.

[5] الناحال: نوع من المستوطنات شبه العسكرية، أقامتها وحدة الشبيبة الطلائعية في الجيش الإسرائيلي، يمارس سكانها الزراعة بالإضافة إلى مهمتهم الدفاعية. انظر: غلمي، **تاريخ**، ص 85.

[6] **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 39.

لإحكام قبضتها على الجولان، شقت إسرائيل منذ عام 1967 شبكة واسعة من الطرق أبرزها: شبكة طرق في شمال الهضبة لإحاطة جبل الشيخ وإغلاقه إغلاقا محكما، شبكة طرق أخرى على امتداد نهر اليرموك لاعتبارات أمنية ولإحكام الهيمنة على مصادر المياه في الجنوب، إضافة إلى شبكة الطرق التي تصل الهضبة بفلسطين، لتقصير المسافة وتسهيلا على تنقل المستوطنين وخلق تواصل جغرافي بين المنطقتين[1].

كما اتسمت مباني المستوطنات، بالطابع العسكري خاصة تلك الواقعة بمحاذاة خط وقف إطلاق النار، حيث أن جدران البيوت وأسطحها مبنية من الاسمنت المسلح ومتينة بهدف توفير الحماية للمستوطنين في حال تعرضهم لقصف أو هجوم سوري، ويوجد لكل ثماني وحدات سكنية ملجأ تقارب مساحته 25 متر مربع[2].

وجرى دمج واضح بين هذه المستوطنات والمواقع العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي في المنطقة[3]، استعدادا لاحتمال نشوب حرب جديدة مع سوريا على غرار تلك التي حدثت عام 1973 وحماية لمستوطنيها، خاصة وأنها مستمرة في سياستها الاستيطانية في الجولان، وغير جادة في مفاوضاتها مع سوريا، وغير مستعدة للانسحاب من أراضي الجولان السورية المحتلة حتى الآن.

وفيما يلي جدول[4] بأسماء المستوطنات[5]* التي أقيمت على أراضي هضبة الجولان خلال الفترة 1967–2000:

---

(1) الجعفري، **المستعمرات**، ص 35.

(2) فخر الدين، **الجولان**، ص 105.

(3) الجعفري، **المستعمرات**، ص35.

(4) الجدول من عمل الباحثة بالاستعانة من المعلومات الواردة عن المستوطنات.

(5) عن أسماء المستوطنات الموجودة حاليا في هضبة الجولان وأعداد السكان وسنة التأسيس انظر: Jerusalem: Central Bureau of statistics, 1999-2008. موقع دائرة الإحصاء المركزية على الموقع الالكتروني www.cbs.gov.il.

انظر أيضا: تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، منظمة السلام في الشرق الأوسط، قائمة بأسماء المستوطنات، عدد سكانها وصفاتها الجغرافية 1984 – 1995.

* هناك تضارب في عدد المستوطنات التي ترد في المصادر العربية والمصادر الإسرائيلية، كذلك بالنسبة لأعداد السكان. وقد تم الاعتماد على الإحصاءات الإسرائيلية نظرا لعدم توافر معلومات كافية عن المستوطنات في المصادر العربية. علما أن المستوطنين يجهدون في زيادة عدد سكان المستوطنات من اجل الحصول على دعم الجهات المسئولة عن النشاط الاستيطاني في المناطق العربية المحتلة.

جدول (3): أسماء المستوطنات

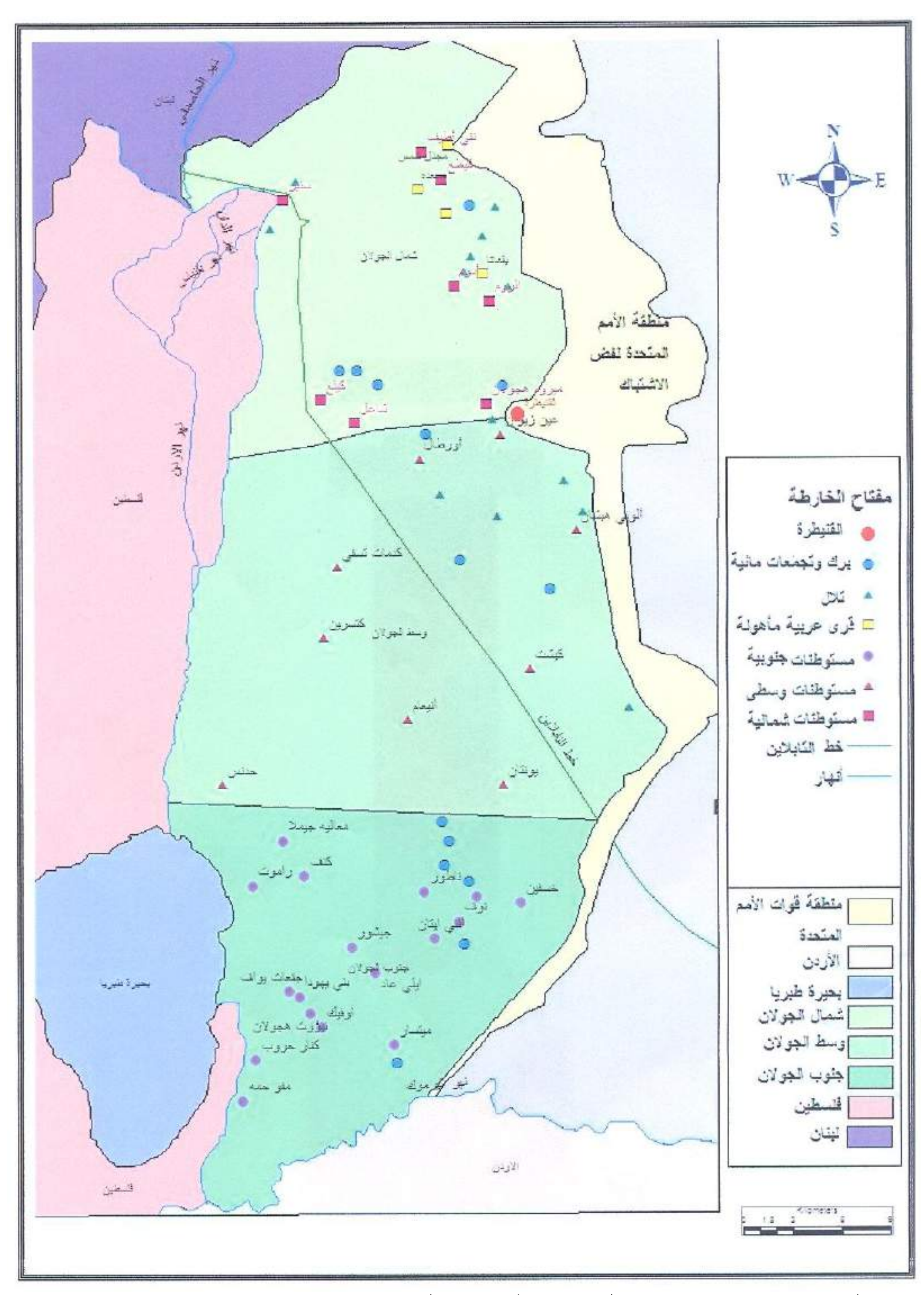
الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	نوعها	الحركة المشرفة	مكان الإنشاء	الموقع
.1	ميروم هجولان **Merom Golan**	1967	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	قرية المنصورة	الشمال
.2	سنير **Senir**	1967	كيبوتس	الكيبوتس القطري	نبع بانياس	الشمال
.3	أفيك **Afiq**	1967	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	قرية فيق	الجنوب
.4	مفو حمه **Mevo Homma**	1968	كيبوتس	اتحاد الكيبوتسات	الحمة	الجنوب
.5	عين زيفان **En Ziwan**	1968	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	عين زيوان	الوسط
.6	رامات مغشيميم **Ramat Magshimim**	1968	موشاف	هبوعيل همزراحي	ام الزيتون	الجنوب
.7	ايلي عاد **Eli Ad**	1968	موشاف	حركة الموشافيم	قرية العال	الجنوب
.8	جيفعات يواف **Giv'at Yo'av**	1968	موشاف	حركة الموشافيم	قرية سكوفيا	الجنوب
.9	نؤوت هجولان **Ne'ot Golan**	1968	موشاف	هشومير هتسعير	قرية فيق	الجنوب
.10	راموت **Ramot**	1970	موشاف	حركة الموشافيم	وادي البطيحة	الجنوب
.11	آل – روم **El Rom**	1971	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	قريةعين حور	الشمال
.12	جيشور **Geshur**	1971	كيبوتس	هشومير هتسيعر	قرية جيشور	الجنوب
.13	بني يهودا **Bana Yehuda**	1972	مركز بلدي	– – – –	قرية سكوفيا	الجنوب
.14	نفي اطيف **Neve Ative**	1968	موشاف	العامل الصهيوني	جباتا الزيت	الشمال
.15	خسفين **Haspin**	1973	مركز بلدي	هبوعيل همزراحي	قرية خسفين	الجنوب
.16	نوف **Nov**	1973	موشاف	هبوعيل همزراحي	قرية ناب	الجنوب
.17	كيشت **Qeshet**	1974	موشاف	هبوعيل همزراحي	قرية الخشنية	الوسط
.18	كفار حروب **Kefar Haruv**	1974	كيبوتس	اتحاد الكيبوتسات	قرية كفر حارب	الجنوب
.19	أدوم **Adom**	1975	موشاف	العامل الصهيوني	تل الاحمر	الشمال
.20	يونتان **Yonatan**	1975	موشاف	هبوعيل همزراحي	قرية تنورية	الوسط

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	نوعها	الحركة المشرفة	مكان الإنشاء	الموقع
.21	معاليه جملا **Ma'ale Gamla**	1976	موشاف	اتحاد الموشافيم	قرية خوخة	الجنوب
.22	شاعل **Sha'al**	1976	موشاف	حزب حيروت	قرحتا	الشمال
.23	كتسرين**Katzrin**	1977	مدينة	----	قصرين	الوسط
.24	افني ايتان **Avne Etian**	1978	موشاف	هبوعيل همزراحي	قرية جداعة	الجنوب
.25	انيعام **Ani'Am**	1978	موشاف	حركة الموشافيم	قرية العامودية	الوسط
.26	اورطال **Ortal**	1978	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	قرية الدلوه	الوسط
.27	ناطور **Natour**	1980	كيبوتس	هشومير هتسيعر	قرية مجدولية	الجنوب
.28	الوني هبشان **Allone Habashan**	1981	موشاف	هبوعيل همزراحي	قرية الجويزة	الوسط
.29	كيطع/نمرود **Qetaa**	1982	موشاف	الكيبوتس الموحد	قمة جبل قاطع	الشمال
.30	كناف **Kanaf**	1985	موشاف	----	قرية كنف	الجنوب
.31	كدمات تسفي **Qidmat Zevi**	1985	موشاف	----	عين السمسم	الوسط
.32	حاد – نيس **Had Nes**	1987	موشاف	حركة بيتار	تل الشعير	الوسط
.33	كيلع **Qela**	1982	موشاف	الكيبوتس الموحد	قرية القلع	الشمال
.34	ميتسار **Mezar**	1991	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	قرية الياقوصة	الجنوب

وتتركز مستوطنات هضبة الجولان في ثلاث مناطق[1]، لكل منطقة منها خصائص جغرافية واقتصادية وسياسية معينة، وقد استغلت إسرائيل كافة هذه الخصائص عند إنشاء المستوطنات.

---

[1] انظر الخارطة رقم (4).



خريطة رقم (4): المواقع الاستيطانية الصهيونية في هضبة الجولان 1967 – 2000 *

*** تم إسقاط القرى والمواقع السورية التي دمرتها إسرائيل خلال حرب حزيران 1967 وذلك لتبيان شمولية المشروع الاستيطاني الصهيوني وإبراز مدى خطورته.**

واعتمادا على التقسيم الجغرافي، تظهر التكتلات الاستيطانية التالية:

أ. مستوطنات المنطقة الشمالية:

تبلغ مساحة المنطقة الشمالية من الجولان 13 ألف دونم[1] أقامت إسرائيل في المنطقة الشمالية من هضبة الجولان ثماني مستوطنات هي: ميروم هجولان، وسنير، وآلروم، ونفي أطيف، وأدوم، وشاعل، ونمرود، وكيلع.

تشكل المنطقة الشمالية أهمية كبيرة بالنسبة لإسرائيل، ومما يدل على هذه الأهمية أن أول مستوطنة أقامتها إسرائيل في الجولان بعد احتلاله تقع في الشمال وهي ميروم هجولان.

ثم تبعها سلسلة من المستوطنات التي أقيمت بغية تحقيق العوامل التالية:

1. **العامل الأمني:** وذلك لوجود جبل الشيخ، الذي منحت قمته تلك المنطقة أهمية أمنية كبيرة لأنها تشكل حدا امنيا طبيعيا، مما ساعد إسرائيل في عملية الإشراف المباشر وحماية مستوطناتها في الجليل الأعلى ومراقبة الحدود بينها وبين كل من سوريا وجنوب لبنان[2].
2. **العامل السياسي:** المتعلق بخلق حقائق جديدة على الأرض مما يساهم في منع عودة السوريين إلى المنطقة، وذلك حسب النهج الاستيطاني الذي كان يرعاه ايغآل ألون ويؤكد على نية إسرائيل البقاء في الجولان[3].
3. **العامل الاقتصادي:** المتمثل في العائدات التي تجنيها إسرائيل سنويا من السياح الذين يقصدون جبل الشيخ للتنزه وممارسة رياضة التزلج. وقد سعت إسرائيل لتوفير كافة الخدمات الضرورية لحركة السياحة، مثل غرف المبيت والاستراحات إضافة إلى (التلفريك)، لجذب الزائرين وتنشيط حركة السياحة في تلك المنطقة.

---

[1] الجعفري، **المستعمرات**، ص 36.

[2] حول الدوافع الأمنية لاحتلال الجولان وأهمية جبل الشيخ راجع الفصل الثاني من البحث.

[3] زيادة، **السلام**، ص 239.

4. **مصادر المياه:** تحدثنا سابقا عن مصادر المياه في الجولان حيث توجد معظمها في الجزء الشمالي من المنطقة مما يعني قدرة دولة الاحتلال على السيطرة والتحكم بالأنهار والينابيع واستغلالها في خدمة أغراضها ومشاريعها الاستيطانية المختلفة.

5. **المساهمة في خلق عائق ديموغرافي** بوجه القرى السورية التي حافظت على بقائها في ظل الهجمة الاستيطانية الشرسة التي اتبعتها دولة الاحتلال الإسرائيلي في هضبة الجولان. علما أن القرى السورية العربية المتبقية بعد الاحتلال تقع جميعها في الشمال فقط.

وبناء على ذلك، ولضمان سيطرتها على هذه المنطقة شرعت بإصدار الأوامر التي تكفل لها الاستمرار في استغلال ثروات الجولان المحتل ونهبها، بعدما أعلنت انه يشكل امتدادا لحدودها الشمالية.

أما المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في هذه المنطقة فهي:

1. **ميروم هجولان Merom Golan :**

أقيمت بتاريخ 1967/7/16. على أراضي قرية المنصورة العربية[1] للإشراف على الطريق الواصل بين القرى العربية الباقية ومدينة القنيطرة، وللحد من التواصل بين السكان العرب خشية تشكل مقاومة ضد التواجد الإسرائيلي في الجولان. وبتاريخ 1968/9/27 أعلن المستوطنون عن إقامة مستوطنة مدنية دائمة تتبع لحركة الكيبوتس الموحد[2].

كانت نواة المستوطنة أعضاء في مستوطنات الجليل وصلوا إلى المنطقة وبدأوا بجمع قطعان البقر (2000 رأس) التي تركها المزارعون العرب بعد الحرب[3].

---

(1) المنصورة: قرية عربية سورية تقع في الجولان المحتل، تتبع اداريا لمحافظة القنيطرة التي تبعد عنها 3كم، تقع على ارض بركانية منبسطة شمالي تل العرام وتل ابو الندى، بلغ عدد سكانها قبل الاحتلال الاسرائيلي 1230 نسمة تتميز ببيوتها ذات السقوف القرميدية، كانت معبرا رئيسيا لقرية جباتا الزيت، وكان فيها مدرسة ابتدائية وشعبة للاول اعدادي ومسجد ومحطة وقود ومطحنة نارية لطحن الحبوب. انظر قرية المنصورة على الموقع www.jawlan.org

(2) الجعفري، **المستعمرات**، ص 140.

(3) **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 131.

ثم اعترفت الحكومة بهذه المجموعة وحقها في بناء المستوطنة برئاسة يهودا هاريل الذي أصبح زعيم مستوطني مرتفعات الجولان[1]. حيث اعتبرت المحاولة الأولى التي تتم من دون أية مبادرة حكومية، وأنها قد خلقت نهجا جديدا في إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة.وهذا النهج دفع الحكومة إلى إقامة مستوطنات مدنية بدلا من نقاط الناحال والى إحياء الحركة الكيبوتسية من جديد[2].

وفي عام 1972 انتقل المستوطنون إلى موقع قريب من جبل نبطل الذي يرتفع 1000 متر فوق سطح البحر، بعد أن اتضح أن المكان السابق لا يصلح لإقامة مستوطنة زراعية كبيرة[3]، ويمنح هذا الارتفاع القدرة في الإشراف على المنطقة ومراقبتها بشكل أفضل.

تبلغ مساحة كيبوتس ميروم هغولان 4500 دونما منها 2500 دونم للزراعة[4] ووصل عدد المستوطنين عام 2000 إلى 384 مستوطن[5] معظمهم من اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي ويعملون بالزراعة [6].

وبسبب خصوبة الأرض، وجودة الإنتاج الزراعي عقد في عام 1996 اتفاق بين المستوطنة وشركة ماكدونالد الأمريكية للوجبات السريعة لزراعة البطاطا على مساحة 300 دونم من الأراضي التابعة للمستوطنة وبيعها لصالح سلسلة المطاعم التابعة للشركة والمنتشرة في كافة أنحاء إسرائيل[7].

تعتبر المستوطنة مركزا لمستوطنات الشمال، ففيها عيادة لطب الأسنان، ومركز للطب التكميلي، ودور حضانة، ومدارس لمختلف الأعمار، ونوادٍ ثقافية واجتماعية، بالإضافة إلى عدد

---

[1] **المستوطنات الإسرائيلية 1967 – 1994**، مرجع سابق، ص 131.

[2] الجعفري، **المستعمرات**، ص 140.

[3] م. ن.

[4] م. ن، ص 141.

[5] دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، List of Localities: Their Population and Codes. Jerusalem: Central Bureau of statistics, 1999-2008.

[6] الجعفري، **المستعمرات**، ص140.

[7] FMEP ,op.cit , vol 6. no 5 / sep – oct 1996

من المصانع التي أقيمت لجذب اليد العاملة للاستيطان فيها، مثل مصانع لتعليب وتغليف الفواكه وورش الحدادة والخياطة ومقلع للحجارة، ومنشآت سياحية ومتنزهات ومطاعم منها مطعم أنان[1]. ومما زاد في أهمية المستوطنة وجود مركز لحزب العمل يعقد فيه اجتماعاته ومؤتمراته مع المستوطنين[2].

2. سنير Senir :

لم يكد يمضي شهر على إقامة المستوطنة السابقة حتى شرعت دولة الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 1967/8/14م بإقامة نقطة للناحال في شمال الهضبة السورية بالقرب من نبع بانياس[3] في منطقة تسمى تل العزيزات وترتفع 945متر عن سطح البحر أطلق عليها بداية اسم كفار شاريت[4]. وترسيخا لسياسة الأمر الواقع حولت إسرائيل الناحال إلى كيبوتس باسم سنير في تشرين أول عام 1968 يشرف عليه الكيبوتس القطري في حزب مبام[5].

تبلغ مساحة المستوطنة 550 دونما تمت مصادرتها من أراضي تل الحمرة إلى الشرق من غور الحولة[6]، إضافة إلى 2000 دونم تستغل في عملية الزراعة و2000 دونم أخرى خصصت كمراع للماشية[7]. ونظرا لتوافر هذه المساحات من الأرض الزراعية؛ يعمل

---

(1) انظر موقع المستوطنة الالكتروني: www. Merom- Golan.org.il

(2) الابراهيم، **الجولان**، مرجع سابق، صفحة الكترونية.

(3) قرية بانياس: قرية في شمال الجولان تطل على سهل الحولة في غربها الجنوبي وتبعد عن القنيطرة 20كم، ترتفع 329 329 متراً عن سطح البحر، تشتهر بكثرة الينابيع والقنوات المائية وأهمها نبع بانياس الذي يشكل احد روافد نهر الأردن، ومن أشهر محاصيلها الزيتون والعنب. انظر بانياس على الموقع www.jawlan.org

(4) كيوان والاسدي، **قضية**، ص 79.

(5) الكيبوتس القطري: اتحاد كيبوتسات تابع لحركة هشومير هتسعير، أسس في حيفا عام 1927، ويقوم الكيبوتس القطري اضافة الى النشاطات الاستيطانية بإقامة مصانع ومشاريع اقتصادية ومالية ومؤسسات تعليم محلية وإقليمية. تلمي، افرايم ومناحم، **معجم المصطلحات الصهيونية**، ترجمة: احمد بركات العجرمي، دار الجليل، عمان، الأردن، ط1، 1988، ص 152.

(6) أبو عرفه، عبد الرحمن، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، وكالة أبو عرفه، القدس، 1981، ص 287.

(7) الجعفري، **المستعمرات**، ص 128.

المستوطنون الذين بلغ عددهم عام 2000 ما يقارب 280 مستوطناً[1] في الزراعة المتطورة وتربية الماشية والدواجن.

وأنشأت في المستوطنة بعض الصناعات الغذائية ومعملاً لأدوات التدفئة وآخر لصنع مطافئ الحريق[2] تماشيا مع قاعدة التنوع الاقتصادي وسعيا وراء جذب الأيدي العاملة عن طريق توفير فرص العمل. وسنير هي المستوطنة الوحيدة في الجولان التي تتبع تنظيميا لولاية المجلس الإقليمي لمستوطنات الجليل الأعلى[3]. وقد أنشأت إسرائيل المستوطنة لتحقيق عدة أهداف أبرزها:

الهدف الاستراتيجي: لربط هضبة الجولان مباشرة بمستوطنات شمال إسرائيل، فالنقطة التي اختير لها الناحال تعد الأقرب على الحدود بين الجولان وفلسطين المحتلين.

الهدف الاقتصادي: للإشراف المباشر على أحد أهم روافد نهر الأردن، وهو نهر بانياس، ويعد نهر الأردن أحد أهم مصادر المياه ليس لإسرائيل فحسب، بل للمنطقة بشكل عام ويمكن إسرائيل من التحكم في المخزون المائي للمنطقة[4].

3. آلروم El Rom:

نسبة إلى قمة جبل راقم، فقد شرعت الحكومة الإسرائيلية في شهر تموز1971 بإنشاء مستوطنة مؤقتة باسم "بيت هاعرفاه" على أراضي قرية عين حور[5]. ثم ترك الإسرائيليون هذا

---

(1) **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مرجع سابق.

(2) الشهابي،**الاستيطان**، ص 207.

(3) عايد، **الوجود الاستيطاني**، ص 631.

(4) يذكر انه وخلال حرب تشرين عام 1973 تمكن الجيش السوري من تحرير أراضي المستوطنة إلا أنها عادت لسيطرة الإسرائيليين بعد اتفاقية فصل القوات بين الجانبين في العام 1974. **الجولان بين الحق السوري والأطماع الصهيونية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، د. ت، ص 27.

(5) أبو صبيح , عمران, **دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**, دار الجليل, عمان, الأردن, ط1, 1993، ص 135. كيوان والاسدي، **قضية**، ص 83.

الموقع وانتقلوا إلى موقع المستوطنة الحالي قرب القرية العربية عيون الحجل[1] على قمة جبل أعلى راقم الذي يرتفع 1050متراً عن سطح البحر، وتقع غرب المستوطنة محمية جبل الشيخ وشماله محمية غابة أدوم[2]. وتحولت عام 1972 إلى كيبوتس تابع للكيبوتس الموحد في حزب العمل[3].

تبلغ مساحة المستوطنة 4600 دونم[4] وبلغ عدد المستوطنين عام 2000 نحو320 مستوطناً[5] يعملون في الزراعة مستغلين أراضي قرى عين حور وبقعاتا وعين خراج التي يروونها من بحيرة مسعدة. كما تنتشر في المستوطنة برك لتربية الأسماك[6].

يغلب على المستوطنة الطابع العلماني، لأن معظم المستوطنين فيها من مهاجري من الولايات المتحدة الأمريكية جلبتهم إسرائيل وقدمت لهم كافة الامتيازات والتسهيلات تشجيعا لبقائهم في المستوطنة. فأنشأت فيها عدة مشاريع وأنشطة اقتصادية واجتماعية وتضم شركات إنتاج تلفزيونية وسينمائية مثل شركة اولفاني الروم لترجمة الأفلام ووسائل الإعلام الأخرى، وبدأت عام 1984 بإصدار صحيفة يومية تحمل اسم روم.

وفي عام 1999 وافقت الحكومة الإسرائيلية على بناء 12 وحدة سكنية لتوسيع المستوطنة وزيادة عدد سكانها[7]. ومن بين دوافع إقامة المستوطنة:

---

[1] عيون الحجل:قرية شتوية صغيرة في شمال الجولان، تقع على بعد 7 كم إلى الشمال الغربي من مدينة القنيطرة، وترتفع 1020 متراً عن سطح البحر. بلغ عدد سكانها عام 1967 ما يقارب 380 نسمة، كانوا يعتمدون في حياتهم على الحبوب وتربية المواشي، تعرضت القرية للتدمير على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ويعيش ما تبقى من سكانها في مخيم اليرموك وجرمانه والنيرب قرب مدينة دمشق. انظر قرية عيون الحجل على الموقع www.jawlan.org

[2] ترك الإسرائيليون هذا الموقع بعد أن تمكنت القوات السورية من تدمير المستوطنة وتحرير أراضيها عام 1973، ثم اضطر السوريون للتخلي عنها مرة أخرى بموجب اتفاقية فصل القوات عام 1974.

[3] الكيبوتس الموحد: اسم عام لحركة الكيبوتسات القطرية التي تأسست عام 1927، يقوم على وحدة العمل والوحدة الزراعية، وتزاول نشاطات تعليمية وثقافية واجتماعية، اقام بعض اعضاء هذه الحركة مع حركة هشومير هتسعير حزب مبام عام 1948 وفي عام 1954 انشقوا عن مبام وأسسوا حزب أحدوت هعفوداه. تلمي، **معجم**، ص 152-153.

[4] الجعفري، **المستعمرات**، ص 121.

[5] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[6] الموقع الالكتروني للمستوطنة بالعبرية www.el-rom.co.il

[7] تقرير منظمة السلام في الشرق الأوسط FMEP ,ibid , nov , 1999

الدافع الأمني: للسيطرة على الطريق الرئيس الذي يربط القرى العربية في تجمع الشمال بمدينة القنيطرة والتي كانت تعد عاصمة الجولان، والمدينة الرئيسة فيه؛ للحيلولة دون تواصل السكان وتجمعهم. كما يمنح ارتفاع المستوطنة القدرة على الإشراف على منطقة جبل الشيخ التي لا تبعد عنه سوى مسافة 2 كم إلى جهة الغرب[1].

الدافع الاقتصادي: لاستغلال المياه الموجودة في بحيرة مسعدة واستخدامها في أعمال الزراعة, بعد أن حرمت السكان العرب من الاستفادة منها.

4. نفي أطيف Neve Ativ:

أقيمت في شهر أيار1968م على أراضي القرية العربية جباتا الزيت[2] على هضبة يبلغ ارتفاعها نحو 1000 متر عن سطح البحر[3].سميت بداية رامات شالوم أي هضبة السلام. ثم هجرها المستوطنون بعد أن تعرضت للتدمير الكامل على أيدي مجموعة من رجال المقاومة الفلسطينية وذلك ردا على المشاريع الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، وانتقاما من سياسة إسرائيل القمعية التي اتبعتها ضد السكان العرب في فلسطين[4]. وبقي المكان مهجورا حتى شهر أيلول 1971، عندما تشكلت نواة استيطانية جديدة أعادوا بناء المستوطنة وسموها نفيه أطيف اختصارا لأسماء أربعة من الجنود الذين قتلوا في وحدة ايجوز للاستطلاع الجوي في شمال الجولان[5].

---

[1] نشرة تعريفية عن الروم صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[2] جباتا الزيت: تقع في شمال الجولان قرب السفوح الشرقية لجبل الشيخ، على بعد 21 كم من مدينة القنيطرة، بلغ عدد سكانها عشية الاحتلال الإسرائيلي 2922 نسمة، فيها آثار تعود للعهد البيزنطي، اشتهرت بعصر الزيتون وصناعة الدبس والزبيب وتكثر فيها الينابيع، تعرضت للتدمير الكامل على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 1976. انظر قرية جباتا الزيت على الموقع www.jawlan.org

[3] الجعفري، **المستعمرات**، ص 142.

[4] كيوان والاسدي، **قضية**، ص80.

[5] نشرة تعريفية عن نفي أطيف صادرة عن مجلس مستوطنات الجولان www.golan.org.il

بلغ عدد المستوطنين فيها عام 2000 نحو300 مستوطن[1]. يعملون في القطاع الزراعي حيث خصصت مساحة 450 دونماً لزراعة أشجار التفاح و100 دونم لزراعة الافوكادو و5 دونمات لزراعة مستنبتات الزهور[2].

دشنت رسميا في 1975/2/20 كموشاف تعاوني تابع لحركة هاعوفيد هتسيوني (العامل الصهيوني)[3] في ظل الهجمة الاستيطانية الشرسة التي شهدتها هضبة الجولان بعد حرب1973. وللاستفادة من إمكانيات المنطقة السياحية، حيث تعتمد المستوطنة على السياحة الشتوية وخدمات الاصطياف والتزلج على مرتفعات جبل الشيخ، وتكثر فيها المنتجعات السياحية والحانات والمطاعم. وقد قام قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية بشراء تلفريك لها، وأسست الوكالة فيها شركة حرمون للخدمات السياحية وأقامت بعض الحظائر لتربية الخيول[4]. وتروج لها إسرائيل بإعلانات كثيرة لجذب المستوطنين، وتشجيع الحركة السياحية، واستقطاب المستثمرين لإقامة المشاريع الاستثمارية وتوسيع القاعدة الاقتصادية فيها[5].

5. أدوم (هار أدوم) Odem:

وتعني بالعبرية الجبل الأحمر نسبة إلى تل الأحمر القريب من المستوطنة التي أقيمت على الطريق الواصل بين قريتي مسعدة وبقعاثا[6]، لتضييق الخناق على القرى العربية وزج المزيد من البؤر الاستيطانية فيما بينها.

يعود إنشاء المستوطنة إلى بداية عام 1975 عندما أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اسحق رابين قرارا بإنشاء أربع مستوطنات في هضبة الجولان ردا على قرار الجمعية

---

[1] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[2] الجعفري، **المستعمرات**، ص 143.

[3] هاعوفيد هتسيوني (العامل الصهيوني): نقابة عمال تابعة لحركة هانوعر هاتسيوني (الشباب الصهيوني) أسسها أعضاء في الهستدروت عام 1936 للدفاع عن العامل ولتحقيق الصهيونية وبناء الوطن اليهودي، أقام أعضاؤها عشرات الكيبوتسات والمستوطنات العمالية. تلمي، **معجم**، ص 145–146.

[4] الجعفري، **المستعمرات**، ص 142– 143.

[5] الموقع الالكتروني للمستوطنة www.neveativ.org.il

[6] أبو صبيح، **دليل**، ص 136.

العامة للأمم المتحدة رقم (3379) الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ودعا إلى إزالة الاستعمار بكافة أشكاله والاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير[1].

وعقب هذا القرار صعد المستوطنون إلى قمة تل الأحمر الذي يرتفع 1090 متراً فوق سطح البحر تمهيدا لإنشاء المستوطنة. ودعما لهم وسعت سلطات الاحتلال الموقع الاستيطاني، فصادرت 200 دونم من أراضي قرية بقعاتا، و200 دونم أخرى من المنطقة الواقعة بين قرية مسعدة وبقعاتا، وضمتها لأراضي المستوطنة لتصل مساحتها إلى 400 دونم[2].

تحولت المستوطنة في عام 1976 إلى موشاف تابع لحركة العامل الصهيوني. وبلغ عدد المستوطنين فيها حتى عام 2000 نحو 93 مستوطناً[3] يعملون في الزراعة وتقديم الخدمات السياحية لزوار المنطقة، حيث يقصدها السياح لزيارة غابة ومحمية أدوم القريبة منها، كما زودتها السلطات الإسرائيلية بمجموعة منشآت صناعية لجذب الأيدي العاملة وزيادة عدد المستوطنين، فأقيم فيها مصنع لتصنيع الأثاث البلاستيكي وآخر للبصريات يصنع العدسات الواقية ونظارات السلامة[4].

6. شاعل Sha'al :

سميت بهذا الاسم نسبة إلى شعار حركة أرض إسرائيل الكاملة " عاد شعب إلى أرضه " (شاف عام لا أدمتوو)[5]. وهي إحدى المستوطنات التي أقيمت ردا على قرار الجمعية العامة السابق[6].

ففي شهر كانون ثاني 1976 باشر المستوطنون بالإعداد لإقامة نقطة للناحال على أنقاض مخيم سابق للجيش السوري يقع على أراضي مزرعة القنيطرة، وبسبب قربها من خط

---

[1] **قرارات الأمم المتحدة**، مصدر سابق، مجلد 2، ص 9.

[2] الجعفري، **المستعمرات**، ص 145.

[3] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[4] نشرة تعريفية عن أدوم صادرة عن مجلس مستوطنات الجولان www.golan.org.il

[5] معلومات عن المستوطنة على الموقع الالكتروني www.jawlan.org

[6] راجع ص 10 من البحث.

وقف إطلاق النار انتقل المستوطنون عام 1980 إلى موقع قريب من تقاطع طريق واسط على أراضي قرية قرحتا على قمة تل الشيبان الذي يرتفع 775متراً عن سطح البحر[1]. وفي عام 1980 تحولت إلى موشاف تعاوني يتبع لحزب حيروت[2].

تبلغ مساحة المستوطنة 1800 دونم. وبتعداد سكاني بلغ عام 2000 ما يقارب 200 مستوطن[3] يعملون في تربية الماشية للإفادة من لحومها، وفي زراعة الكرز التي تدر عليهم أرباحا مالية كبيرة حيث ينظم المستوطنون فيها سنويا مهرجان الكرز، ويشارك فيه السائحون.وقد جاء تنظيم هذا المهرجان بالإضافة إلى عائداته الاقتصادية لتشجيع وزيادة حركة الاستيطان عن طريق سلة المغريات الاقتصادية التي تقدمها الحكومة للمستوطنين. وأقيم فيها مصنع لتصنيع الخضار وتعليبها لجذب وتشغيل الأيدي العاملة وتشغيلها[4].

بالإضافة إلى الهدف المعلن عنه، أقيمت المستوطنة لأهداف أخرى أبرزها:

أهداف حزبية: لتوسيع القاعدة الجماهيرية لحزب العمل بين أوساط المستوطنين عن طريق تكثيف عملية بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بسبب قرب موعد انتخابات الكنيست التاسعة.

أهداف عسكرية: تتمثل في كون المستوطنة حلقة وصل بين مستوطنات خط الدفاع الثاني في الجولان؛ وهي المستوطنات القريبة من خط الحدود مع فلسطين، وتحقيقا لهذا الهدف أقيمت فيها معسكرات دائمة لحركة الشبيبة الصهيونية التي تقيم فيها تدريبات عسكرية واسعة[5].

---

[1] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 88.

[2] حزب حيروت: نشا في تموز عام 1948 وكان معظم كوادره من أعضاء منظمة ايتسل وتزعمه مناحي بيغن، وتتبع هذا الحزب منظمات مثل بيتار للشبيبة واتحاد نساء حيروت، من اهم مبادئ الحزب عدم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ويريدون إسرائيل بلا حدود ثابتة. تيم، **النظام السياسي**، ص 409-418.

[3] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[4] نشرة تعريفية عن شاعل صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[5] محمد ، **الجولان**، مرجع سابق، صفحة الكترونية.

7. كيطع (نمرود) Qetaa :

نسبة إلى جبل قاطع وقلعة نمرود التاريخية العربية. ففي تاريخ 1982/5/15، وفي إطار الاحتفالات بذكرى "إقامة إسرائيل"[1] وافقت الحكومة الإسرائيلية على اقتراح قدمته لجنة مستوطنات الجولان لوزير الدفاع الإسرائيلي شارون يدعو لإنشاء مستوطنة جديدة على قمة تل القاطع الذي يرتفع (1110) أمتار عن سطح البحر، ويشرف على قلعة نمرود التاريخية بين قريتي مسعده ومجدل شمس بالقرب من مستوطنة نفي أطيف[2].

وهي أعلى مستوطنة مدنية في إسرائيل. تبلغ مساحتها 400 دونم، وكان أول من استوطنها عدد من الجنود المسرّحين جاءوا من مستوطنة عين زيفان مع عائلاتهم[3] وفي عام 1999 تم تحويل المستوطنة إلى موشاف تابع لحركة الكيبوتس الموحد تسكنه ست عائلات يعمل أفرادها في قطاع السياحة حيث بنو فيها غرف للاستجمام، ومطعماً وأكواخاً للضيافة ومعملاً للجبن والحليب[4].

وقد جاءت موافقة الحكومة على إنشاء المستوطنة عام 1982 تحقيقا لعدة أهداف أبرزها:

1. **سياسية:** ردا على قرار الإضراب العام والمفتوح الذي خاضه السكان العرب السوريون في هضبة الجولان ضد قرار ضم الجولان إلى إسرائيل عام 1981. وكرسالة إلى سوريا بعد تحركاتها في المحافل الدولية ودعوتها لمقاطعة إسرائيل. كما شكل إنشاء المستوطنة نوعا من المدد لموقف المستوطنين المعادي والحاقد على الأصحاب الشرعيين للأرض[5].

2. **حزبية:** لإعادة الثقة لحكومة بيغن بعد الأزمة السياسية التي تعرضت لها بعد ضلوعها في أحداث مجازر صبرا وشاتيلا ضد أبناء المخيمات الفلسطينية في لبنان.

---

[1] عايد، خالد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977 – 1984**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1986، ص 264.

[2] بدوان، **قضايا**، ص 37.

[3] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 95.

[4] نشرة تعريفية عن كيطع صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il.

[5] مستوطنة نمرود على الموقع www.Jawlan.org

3. **اقتصادية:** للاستفادة من العائدات التي تحققها حركة السياحة النشطة في المنطقة لوجود قلعة النمرود التاريخية التي زورت إسرائيل معالمها وادعت بيهوديتها.

4. **قطع الاتصال بين القرى العربية:** استجابة للدعوات الاستيطانية الصهيونية بزرع عوائق بين تجمعات السكن العربية. لأن المستوطنة تقع وسط ثلاث قرى عربية هي: مسعدة، مجل شمس، عين قينيا.

8. كيلع Qela :

نسبة إلى القرية العربية القلع[1]. بدأت كنقطة للناحال عام 1982، ثم نجح المستوطنون في تحويلها إلى مستوطنة مدنية عام 1989م وسموها رامات ألون نسبة إلى يغآل ألون الذي كان ينظر إلى مستوطنات الجولان على أنها تمثل حاجة حيوية وإستراتيجية لأمن إسرائيل. إلا أنهم سرعان ما هجروها لقربها من مواقع عسكرية إسرائيلية مخصصة للتدريبات الحية[2]. وبقيت المستوطنة مهجورة حتى عام 1991م عندما استوطنها مهاجرون يهود من الاتحاد السوفيتي وسكنوا في البيوت التي تركها المستوطنون الأوائل قبل مغادرتهم المنطقة[3].وأصبحت موشاف يتبع لحركة الكيبوتس الموحد[4].

تقع المستوطنة على مساحة 400 دونم، وكان من المخطط لها أن تضم 350 وحدة سكنية، إلا أنه ومع نهاية عام 1991م كانت تحتوي على 60 وحدة تعيش فيها 60 عائلة[5]. وقد وقد انخفض هذا العدد في نهاية عام 1999 إلى 48 عائلة (70مستوطناً)[6] بسبب التناقص في

---

(1) قرية القلع: تقع القرية على المنحدر الغربي للجولان، تبعد عن القنيطرة 13 كم وترتفع 800 متر عن سطح البحر، وتشرف على سهل الحولة، عثر فيها على اثار تاريخية قديمة، بلغ عدد سكانها قبل تهجيرهم عام 1976 حوالي 469 نسمة، اعتمدوا على زراعة الحبوب. انظر قرية القلع على الموقع www.jawlan.org

(2) معلومات عن مستوطنة كيلع على الموقع www.jawlan.org

(3) صحيفة هآرتس 1991/10/15 بالعبرية.

(4) كيوان والاسدي، **قضية**، ص 95.

(5) أبو صبيح، **دليل**، ص 145.

(6) **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بشأن موضوع التسوية مع سوريا وخشية المستوطنين من أن يصبحوا" كبش فداء" أو ثمنا لهذه التسوية.

تشكل الزراعة القاعدة الاقتصادية الأولى لسكان المستوطنة بسبب قربها من سهول الحولة وتوافر مصادر المياه التي يتم جلبها عبر خط التابلاين الذي بات يستخدم في نقل المياه من الخزانات السطحية في منطقة جبل الشيخ[1]. واشارت تقارير صحفية أن الحكومة الإسرائيلية أعطت موافقتها في عام 2000 لبناء 350 مسكناً إضافياً في المستوطنة للمساهمة في رفع عدد المستوطنين فيها إلى عشرة أضعاف ما هي عليه الآن[2].

وقد تم تأجيل تدشين هذه المستوطنة الذي كان مقررا أن يتم بصورة رسمية بتاريخ 1991/10/29، وذلك لتزامن هذا الموعد مع الإعلان عن بداية مؤتمر مدريد الدولي للسلام، حيث أوضحت مصادر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اسحق شامير " أن إقامة مستوطنة جديدة عشية انعقاد مؤتمر السلام في مدريد قد يسبب حالة من التوتر خاصة مع الولايات المتحدة"[3].

وفي 1991/11/3 أحتفل بتدشين المستوطنة الجديدة، ونظرا لأهميتها فقد شارك في تدشينها ثلاثة من وزراء الليكود هم: اريئيل شارون، ويوفال نئمان[4]، ورفائيل ايتان[5]. وأكد

---

[1] **صورة الاستيطان الإسرائيلي في الجولان**، مرجع سابق، ص 73.

[2] صحيفة هآرتس 2000/8/24 بالعبرية.

[3] صحيفة هآرتس 1991/10/21 بالعبرية.

[4] يوفال نئمان: ولد عام 1926 في تل أبيب لأسرة روسية، درس الثانوية في تل أبيب، حصل على شهادة هندسة الآلات من كلية التخنيون في حيفا، انضم إلى الهاغاناه وهو بعمر 16، كان معاونا لقائد كتيبة تابعة للواء جفعاتي في حرب 1948، وبعد الحرب التحق بالجيش الإسرائيلي وعمل نائبا لرئيس شعبة المخابرات لشؤون البحث والتطوير ثم ملحقا عسكريا في سفارة اسرائيل في لندن عام 1956 ومستشار وزير الحرب ديان عام 1967 مستشارا ورئيسا لجامعة تل أبيب عام 1973 ومستشار وزير الدفاع بيرس عام 1975. له شهرة عالمية في ابحاث الذرة. تيم، **النظام السياسي**، ص 472.

[5] رفائيل ايتان: ولد عام 1929 في موشاف تل العدس في فلسطين، تطوع للخدمة في عصابات البالماخ، انهى عام 1947 دورة ضباط، قاتل في حرب 1948 في القدس ضمن قوات هارئيل، عام 1955 تولى قيادة سرية مظليين، 1956 قائد لوحدة المظليين حاربت في سيناء، 1958 نائب لقائد لواء المظليين، 1964 قائد لواء المظليين. شارك في حرب تشرين 1973 في الجولان كقائد لتشكيل عسكري، رقي الى رتبة لواء ثم قائد للمنطقة الشمالية، 1977 اصبح رئيس الاركان العامة، وهو المخطط والمنفذ لغزو لبنان عام 1982 مع شارون. تيم، **النظام السياسي**، ص 473.

المستوطنون أن هذا الاحتفال لا يهدف إلى استفزاز سوريا أو الولايات المتحدة وإنما جاء تأكيدا على تصميم إسرائيل عدم التنازل عن هضبة الجولان[1] وهو الهدف الرئيسي الذي سعت إليه إسرائيل من جراء توقيت الاعتراف بالمستوطنة.

ب. مستوطنات وسط الهضبة:

أقامت إسرائيل في المنطقة الوسطى من الجولان التي تبلغ مساحتها 400 ألف دونم[2] تسع مستوطنات،وذلك في الفترة من 1967−2000 وهي: عين زيفان، وكيشت، ويونتان، وكتسرين، وانيعام، واورطال، والوني هبشان، وكدمات تسفي، وحادنس. وأنشأت معظمها بعد حرب 1973؛ لان الحكومة الإسرائيلية قررت في بداية احتلال المنطقة عام 1967، وأن تظل منطقة الوسط فارغة وان تشكل احتياطيا لعملية التطوير الصناعية[3].إلا أن الخسائر التي تكبدتها إسرائيل خلال حرب 73 دعت الحكومة الإسرائيلية لإعادة النظر في مخططها الاستيطاني وتركيزه على منطقة الوسط.

تقع معظم مستوطنات الوسط بمحاذاة خط وقف إطلاق النار، وتمتد من مستوطنة اورطال، عين زيفان والوني هبشان، وكيشت، ويونتان. وتتصف بكونها مستوطنات دفاعية وأمنية تم تحصينها وتقويتها بشبكة واسعة من الوسائل الدفاعية مثل النقاط العسكرية وقواعد لإطلاق الصواريخ، للتصدي لأية مواجهة عسكرية قد تحدث مع سوريا في المستقبل، وعدم تعريض المستوطنين لآي خطر أو تهديد على غرار الذي حدث خلال حرب1973.

يعتمد المستوطنون في هذه المنطقة على الصناعة بالدرجة الأولى، إضافة إلى الزراعة والسياحة. كما أن حياة المستوطنين ونشاطهم في هذا التجمع يرتبط بمدينة كتسرين التي يتم الوصول إليها عبر شبكة واسعة من الطرق التي تمتد على كامل مساحة الجولان،علما أن هذه المنطقة لا تضم أياً من القرى العربية المأهولة بالسكان.

---

[1] أرشيف مؤسسة الأرض، وثيقة رقم 4/1/7/11/17 بتاريخ 1991/11/4.

[2] الجعفري، **المستعمرات**، ص 36.

[3] افرات، **الاستيطان**، ص 132.

أما الدوافع التي حدت بإسرائيل لإقامة هذا التكتل من المستوطنات في المنطقة الوسطى من هضبة الجولان، فأبرزها ما يلي:

- **الدافع الأمني:** اعتمادا على الدروس التي استخلصتها إسرائيل من نتائج حرب 1973، حيث عزت هزيمتها في تلك الحرب إلى خلو منطقة الوسط من أي تواجد استيطاني للدفاع عن هذه المنطقة.

- **الدافع السياسي:** وارتباطا بما سبق، فقد عصفت بإسرائيل أزمة سياسية حادة بعد أن أثبتت نتائج التحقيق مسؤولية الحكومة عن التقصير الذي حصل أثناء الحرب[1]، ولمواجهة هذه الأزمة أنشأت الحكومة المزيد من المستوطنات التي تركزت في هذه المنطقة.

- **الدافع الاجتماعي:** أدى التركيز على إقامة المستوطنات في المنطقة الشمالية والجنوبية إلى انعدام التواصل بين مستوطنات الشمال والجنوب، فصممت الحكومة منظومة استيطانية جديدة ركزت من خلالها على المنطقة الوسطى من الجولان لتكون حلقة وصل بين هذه المستوطنات دون انعزالها عن بعضها بعضاً. وفيما يلي تعريف بمستوطنات المنطقة الوسطى:

1. عين زيفان En Ziwan :

نسبة إلى أراضي قرية عين زيوان العربية[2] التي ترتفع950 متراً فوق سطح البحر، حيث صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أراضي القرية لإقامة المستوطنة على الطريق الواقع بين مدينة القنيطرة وجسر بنات يعقوب[3].

---

[1] شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة للتحقيق في أسباب هزيمة إسرائيل أمام القوات المصرية والسورية في حرب 1973 عرفت باسم "لجنة اغرانات"، وقد خلص تقرير اللجنة إلى أن جهاز المخابرات الإسرائيلي تصرف بإهمال واستخف بالمعلومات التي تشير إلى استعداد البلدين لشن هجوم على إسرائيل. وكانت رئيسة الوزراء الإسرائيلي قد استقالت بسبب نتائج هذا التقرير.

[2] عين زيوان: تقع في ارض بركانية سهلية الى جنوب مدينة القنيطرة بـ2 كم، وعلى ارتفاع 960 متر فوق سطح البحر، بلغ عدد سكانها قبل احتلال الجولان 1095 نسمة، كانوا يعملون في زراعة الحبوب وأشجار الكرمة والتين. انظر قرية عين زيوان على الموقع www.jawlan.org

[3] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 81

أقيمت المستوطنة بتاريخ 1968/1/23م بتشجيع ومساعدة من المجالس المحلية الإقليمية في الجليل الأعلى وغور الأردن[1]، وبتاريخ 1968/12/29 تم تحويلها إلى كيبوتس يتبع للكيبوتس الموحد[2].

وقد أقيمت المستوطنة لتكون نقطة لمراقبة وتأمين الحدود بين مستوطنات الجولان والداخل السوري، خاصة وان المستوطنة تعد الأقرب على مدينة القنيطرة السورية.

تقدر مساحة المستوطنة بـــ500 دونم، منها 340 دونماً من البساتين الواقعة في وادي القنيطرة. ويعتمد المستوطنون فيها والبالغ عددهم 250 مستوطنا[3] على زراعة الفاكهة وتنظيم المهرجانات السياحية، مثل مهرجان الكرز الذي يقام سنويا بهدف تشجيع السياح والأجانب لزيارة المستوطنة، وتوفر لهم غرفا سياحية للنوم والإقامة فيها[4]. وتعتبر الصناعة القاعدة الاقتصادية الرئيسة فيها لوجود مصانع للجلود والأحذية تصدر منتجاتها للخارج، وهي أول مستوطنة تقام فيها الصناعة في هضبة الجولان

وفي بادرة لتشجيع الاستيطان قدمت الحكومة الإسرائيلية مبلغ 200 ألف شيكل (40 ألف دولار أمريكي) على شكل هبة لكل شخص يهودي يشتري منزلا في المستوطنة، وتمنح قروضاً تصل قيمتها إلى 70 ألف شيكل (14 الف دولار) لتشجيع الاستثمار[5]. كما وافقت الحكومة عام 1999 على بناء 30 وحدة سكنية إضافية في المستوطنة ضمن الخطة التطويرية التي وضعتها لتوسيع المستوطنات[6].

---

[1] زياده، **السلام**، ص 240.

[2] الجعفري، **المستعمرات**، ص 131.

[3] **دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية**، مرجع سابق.

[4] الجعفري، **المستعمرات**، ص 131.

[5] معلومات عن المستوطنة على الموقع الالكتروني www.jolan.org

[6] FMEP: op. cit, settlement – expansion in the Golan heights , nov.1999

2. كيشت Qeshet :

وهو اختصار لكلمة القنيطرة لنا إلى الأبد (قنيطرة تيهيا شيلانو كول حاييم)[1]. ففي شهر حزيران 1974 تجمع بعض المتظاهرين اليهود ممن عارضوا الانسحاب الإسرائيلي إلى خط ما قبل حرب1967 [2] وبدأوا العمل لإقامة مستوطنة على أراضي مدينة القنيطرة بهدف إجبار الحكومة على عدم التخلي عنها وإعادتها للسوريين.

لكن خط الفصل الجديد الذي أحدثته اتفاقية الهدنة عام 1974 شمل الأراضي المقامة عليها المستوطنة[3]، مما استدعى نقلها إلى موقع جديد قرب قرية الخشنية[4]. وفي عام 1978 تحولت الى موشاف تابع لحركة هبوعيل همزراحي[5].

تبلغ مساحة المستوطنة 350 دونماً. ويبلغ عدد المستوطنين فيها500 مستوطن[6] يعملون يعملون في الزراعة وتربية المواشي إضافة إلى العمل في منجرة ومخيطة ملابس[7]. ونظرا لدوافع المستوطنين الدينية فقد أقامت فيها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية معهدا للدراسات الصهيونية[8] لجذب المزيد من المستوطنين وإنعاش المستوطنة.

---

[1] نشرة تعريفية عن كيشت صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[2] م. ن.

[3] زياده، **السلام**، ص 242.

[4] الخشنية: بلدة تقع وسط الجولان على بعد 12 كم من القنيطرة، ترتفع 765 متراً عن سطح البحر، بلغ عدد سكانها عام 1960 قرابة 1915 نسمة، كان فيها مدرسة إعدادية وابتدائية مختلطة، واعتمد سكانها على زراعة الحبوب وتربية المواشي، اكتشفت فيها بعض الاثار لعصور مختلفة، دمرت على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وما زالت بعض الأماكن شاهدة على حجم البشاعة الإسرائيلية منها مسجد الخشنية الذي حوله المستوطنين لحظيرة أبقار. انظر بلدة الخشنية على الموقع www.jawlan.org

[5] هبوعيل همزراحي (العامل الشرقي): رابطة عمال متدينين صهيونيين أسست عام 1922. عمل أعضاؤها كثيرا في مجال إقامة المستوطنات في جميع أراضي إسرائيل، اندمجت مع حركة همزراحي وشكلتا معا حزب المتدينين الوطني المفدال. تلمي، افرايم ومناحم، **معجم**، ص 148 – 149.

[6] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[7] الشهابي، **الاستيطان**، ص 208.

[8] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 85.

وجاء الاعتراف الحكومي بالمستوطنة الجديدة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية بالدرجة الأولى. **فالهدف السياسي** يقضي بامتصاص ثورة الغضب التي عمت أوساط المستوطنين بعد عودة مدينة القنيطرة للسوريين، عن طريق تكثيف عملية الاستيطان وبناء مزيد من المواقع الاستيطانية.

أما **الهدف الأمني** فهو لتحقيق السيطرة على التلال المحيطة بمدينة القنيطرة مما يوفر حماية أمنية أفضل للمنطقة واستغلال ارتفاع المستوطنة (710متراً عن سطح البحر) في عمليات الكشف والمراقبة[1].

3. يونتان Yonatan :

سميت بذلك نسبة إلى المستوطن يونتان روزمان الذي قتل في حرب تشرين 1973م[2]. وكانت بدايتها نقطة للناحال اقامها ديدي يدين أخ يوناتان بالتعاون مع بعض المزارعين[3]، وذلك في شهر آب1975م قرب قرية تنورية العربية التي ترتفع 570متراً عن سطح البحر[4]. للسيطرة على المياه التي توفرها الينابيع المجاورة واستغلالها في ري مزارع المستوطنة[5].

تحولت في عام 1980 إلى مستوطنة دائمة من فئة موشاف تابعة لحركة هبوعيل همزراحي[6] بتعداد سكاني وصل عام 2000 الى 250 مستوطناً[7] من خريجي معاهد حركة شبيبة المفدال(بني عكيفا)[8]، لذلك تطغى عليهم النزعة الدينية اليهودية المتطرفة. وينظم هؤلاء

---

[1] **الجولان**، مركز زايد، مرجع سابق، ص 33.

[2] عايد، **الاستعمار**، ص 265.

[3] نشرة تعريفية عن يونتان صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[4] تنورية: قرية في الجولان تتبع ناحية الخشنية، تقع على ارض بركانية منبسطة، عثر فيها على فخاريات تعود لعصور مختلفة، تعرضت للاحتلال والتدمير على يد القوات الإسرائيلية عام 1976. انظر قرية تنورية على الموقع www.jawlan.org

[5] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 87.

[6] الجعفري، **المستعمرات**، ص 146.

[7] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[8] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 86

المتطرفون دروساً دينية لتعليم التلمود لفئات عمرية مختلفة، وتحث هذه الدروس على الاستيطان، وتدعو المستوطنين للإقامة في الجولان على أساس أنها جزء من ارض "إسرائيل التاريخية".

تعتمد المستوطنة على الزراعة وتربية الأبقار والدواجن، وقد خصصت لها مساحة 500 دونم لزراعة التفاح والمانغا والعنب والفريز والافوكادو، و1500 دونم أخرى للزراعة المروية وزراعة الأزهار للتصدير[1]. وفي المستوطنة ثاني اكبر قطيع أبقار ينتج الألبان في إسرائيل تابع لشركة تنوفا (tnuva) حيث يساهم المناخ المميز، ووفرة المراعي بجودة الإنتاج وكثرته في هذا القطاع. والمستوطنة احد الشركاء في المنتجع السياحيkinar الذي يقع على شواطئ بحيرة طبريا. ولها موقع ترويجي على الإنترنت حيث تعرض للمستوطنين مجموعة واسعة من المغريات والتسهيلات وعوامل الجذب الأخرى، خاصة فيما يتعلق بتملك المنازل التي تبيعها بأسعار مخفضة[2]. والى جانب أهميتها الاقتصادية، يرى المسؤولون أن للمستوطنة أهمية أمنية كبيرة بسبب وقوعها في وسط مناطق عسكرية تحيط بها من كل جانب[3].

4. كتسرين Katzrin :

نسبة إلى القرية العربية قصرين[4]. في عام1973 قررت الحكومة الإسرائيلية انشاء مدينة كبيرة في الجولان. وقد أثار هذا القرار جدلا واسعا تراوح بين التأييد والمعارضة فقد اعترض البعض على المشروع حتى لا يكون على حساب تطوير المستعمرات المدنية في الجليل. أما المؤيدون فقد رأوا أن المشروع سيساهم في سد النقص في مستوطنات المنطقة الوسطى، وسيساهم في جذب العديد من المستوطنين إلى هضبة الجولان[5].

---

(1) الجعفري، **المستعمرات**، ص 146.

(2) موقع المستوطنة الالكتروني (بالعبرية) www.yonatan.org.il

(3) الجعفري، **المستعمرات**، ص 146.

(4) قصرين: تقع على بعد 22 كم من القنيطرة، يبلغ ارتفاعها 360 متراً عن سطح البحر، كان يسكنها قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 ما يقارب 474 نسمة، وبعد الاحتلال دمرت إسرائيل بيوت القرية وسوتها بالأرض منعا لعودة سكانها إليها، حيث استقر هؤلاء بعد تهجيرهم في مخيمات النازحين قرب دمشق. www.jawlan.org

(5) الجعفري، **المستعمرات**، ص 133.

وبتاريخ 1977/7/15 استقبلت المستوطنة أول 30 عائلة للاستيطان فيها، وقدمت وزارة الإسكان مساعدة إلى المستوطنين بقيمة مائتي مليون ليرة (33 مليون دولار) استفاد منها كل من يود شراء منزل فيها وذلك لتشجيع الانتقال إليها[1].

تقع المستوطنة على مساحة 8000 دونم وترتفع 360 متراً عن سطح البحر، وكان من المخطط لها أن تصبح مدينة كبيرة تضم 5000 وحدة سكنية تتسع لــ20.000 مستوطن بالإضافة إلى مركز تجاري وصناعي ومركز للخدمات[2]. وتشير المعطيات الإسرائيلية أنه حتى العام 2000 لم يتجاوز عدد سكانها 6160 مستوطناً[3] معظمهم من اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي السابق[4].

وبدأت وزارة البناء والإسكان في نيسان 2000 بأعمال تحضيرية لإقامة 200 وحدة سكنية فيها، وأكد سامي بارليف رئيس مجلسها آنذاك، أن خطط الاستيطان في المستعمرة مستمرة كالعادة[5] وتم تسويق 20 وحدة من أصل 200 وحدة سكنية وسجلت أسماء 90 عائلة أخرى ترغب في السكن هناك[6]. أما الأهداف التي دعت الحكومة لاتخاذ قرارها بإنشاء أول مدينة في الجولان فهي متعددة، ومن أبرزها:

أهداف حزبية: لقرب موعد انتخابات الحكومة التاسعة في إسرائيل، فأرادت حكومة العمل القيام بمشروع استيطاني كبير يترك أثرا في نفوس المستوطنين وذلك لكسب أصواتهم في الانتخابات.

أهداف اقتصادية: حيث ستكون هذه المدينة بديلا عن المدن الرئيسة في إسرائيل في تقديم الخدمات، واستيعاب الأيدي العاملة بعد أن زودت بعدد واسع من المصانع ومراكز الخدمات.

---

[1] الجعفري، **المستعمرات**، ص 134.
[2] **الجولان**، مركز زايد، مرجع سابق، ص 35.
[3] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.
[4] صحيفة معاريف 1990/5/3.(بالعبرية)
[5] **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 39.
[6] صحيفة يديعوت احرونوت 2000/7/29. (بالعبرية)

أهداف اجتماعية: لتكون حلقة وصل بين تجمعات المستوطنين في الشمال والجنوب كما أعدت لتكون الناطق الإعلامي الأول عن مستوطنات الجولان[1].

تضم المستوطنة عددا من المنشآت الاقتصادية والثقافية والعلمية نذكر منها: كلية اوهلو التي تأسست في أواخر 1997، ومعمل النبيذ التابع لمجموعة ياكافي الجولان، ومركز العلوم المتخصص في إعداد المشاريع التجارية وتنفيذها. إضافة إلى متحف كتسرين الذي يحتوي على بعض الآثار التي سرقت من الأماكن الأثرية العربية، وادعت بيهوديتها، وقد وضعت لتضليل السياح والزائرين، وإيجاد مسوغات وذرائع لاحتلال المنطقة[2]. كما تدعي إسرائيل أن المستوطنة أقيمت على أنقاض بقايا معبد يهودي قديم من عهد التلمود[3].

5. أني _ عام Ani'Am :

وتعني "أنا أمة". ففي عام 1973 قررت قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي إنشاء نقطة للناحال على أراضي قرية العامودية[4] بالقرب من وادي اليعربية[5]، لإيواء مجموعة من اليهود اليهود الأكاديميين الذين يعملون في مجال الطبيعة والتكنولوجيا ممن هاجروا من الاتحاد السوفيتي، أرادوا الخروج عن الأطر التقليدية المتعارف عليها للمستوطنات وبدأوا بالعمل لإقامة قرية صناعية علمية على أساس التكنولوجيا الذكية. إلا أنهم فشلوا بسبب تعارض أفكارهم مع الأهداف التوسعية التي تسعى إليها المنظمة الصهيونية فيما يتعلق بعملية الاستيطان في الجولان[6].

---

[1] الابراهيم، **الجولان**، صفحة الكترونية.

[2] معلومات عن المستوطنة على الموقع الالكتروني www.jawlan.org

[3] أبو صبيح، **دليل**، ص 146.

[4] العامودية: قرية في الجولان تتبع ناحية الخشنية، تقع على بعد 9 كم جنوب غرب بلدة الخشنية في ارض بركانية وعرة، على ارتفاع 435 كم عن سطح البحر، تعرضت للتدمير بعد الاحتلال الاسرائيلي عام 1967، واصبح سكانها نازحين داخل سورية. انظر قرية العامودية على الموقع www.jawlan.org

[5] ابو صبيح، **دليل**، ص 136.

[6] الابراهيم، الجولان، صفحة الكترونية.

وفي عام 1978 تم تحويل المستوطنة الى موشاف تابع لحركة الموشافيم[1].وذلك في عهد حكومة الليكود التي أرادت تبني واستكمال المشروع الاستيطاني الذي خلفته حكومة العمل في الجولان، وإيجاد قاعدة جماهيرية بين أوساط المستوطنين هناك.

وقد أقيمت المستوطنة على مساحة 300 دونم. أما تعداد المستوطنين فقد بلغ في عام 2000 نحو 290 مستوطناً[2] يعملون في بعض الورش الصناعية الكهربائية، ومعامل الخياطة بالإضافة إلى السياحة التي تشكل ركنا هاما في اقتصاد المستوطنة لوجود منتجع سياحي ومركز للعلاج الطبيعي يقصده المستوطنون، من داخل المستوطنات في الجولان وخارجها.

6. أورطال Ortal :

باشرت السلطات الإسرائيلية في شهر كانون الثاني عام 1978، بتأسيس مستوطنة جديدة على أراضي قرية الدلوة[3]، التي ترتفع 915م عن سطح البحر، بين مستوطنة عين زيفان وكدمات تسفي[4].وهي إحدى المستوطنات التي أقيمت تماشيا مع السياسة الاستيطانية التي يرعاها حزب الليكود الحاكم في إسرائيل.

احتفل بتدشينها ككيبوتس بتاريخ 1978/9/4 تتبع لحركة الكيبوتس الموحد[5]، وبلغت مساحتها400 دونم، بتعداد سكاني وصل عام 2000 الى 248 مستوطناً[6] معظمهم من الجنود الذين انهوا الخدمة العسكرية في جيش الدفاع الإسرائيلي مما يفسر الدور الأمني الذي تضطلع

---

[1] حركة الموشافيم: او رابطة الموشافيم، هي عبارة عن رابطة للقرى العمالية أسسها حزب هبوعيل همزراحي في الخمسينات، اثر الهجرة الكبيرة لليهود الى فلسطين،، فأنشأ ما يقارب خمسين مستوطنة عمالية انذاك، وأول موشاف عمالي أقامها هذا الحزب كانت سديه يعقوب عام 1927، في الجزء الغربي من مرج ابن عامر. عبدالله، **سياسة**، ص 121.

[2] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق

[3] الدلوة: قرية تقع في وسط الجولان غربي قرية عين زيوان، تبعد عن القنيطرة 8 كم، بلغ عدد سكانها قبل عدوان 1967 حوالي 1785 نسمة، عملوا في الزراعة والحرف اليدوية، واشتهرت بعذوبة مياهها وخصوبة أراضيها. انظر قرية الدلوة على الموقع www.jawlan.org

[4] عايد، **الاستعمار**، ص 259.

[5] الجعفري، **المستعمرات**، ص 122.

[6] **دائرة الاحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

به المستوطنة في حماية المنطقة الوسطى. كما منحت الحكومة موافقتها في عام 2000 لتوسيع المستوطنة بإضافة 115 وحدة سكنية جديدة لتشجيع الاستيطان فيها[1].

يعمل المستوطنون بزراعة العنب والتفاح. إضافة إلى العمل في مصنع الألبان الذي تأسس على أراضيها عام 1996 برأسمال قدره4.5 مليون دولار، ويعد هذا المشروع هو الأكبر في الشرق الأوسط[2] بمعدل إنتاج 20 ألف ليتر من الحليب يوميا و80 طن من لحوم المواشي التي تربى في المستوطنة[3]. وتعود غزارة هذا الإنتاج إلى ملائمة المناخ وتوافر المراعي الخضراء التي تنتشر على مساحات واسعة في المنطقة.

7. ألوني هبشان Allone Habashan :

وافقت السلطات الإسرائيلية عام 1981م على إقامة مستوطنة جديدة على أراضي قرية الجويزة العربية بالقرب من حرش الجويزة الذي منحته إسرائيل لسلطة حماية الطبيعة، وهو ثاني اكبر حرش في الجولان يقع على ارتفاع 970متراً عن سطح البحر[4].

والمستوطنة تتبع لحركة هبوعيل همزراحي[5] تبلغ مساحتها200 دونم وسكانها من المستوطنين المتدينين المتشددين[6] وصل عددهم عام 2000 إلى 192 مستوطناً[7] يعملون في مجال زراعة التفاح والكرز والعنب الذي يستخدم لإنتاج النبيذ، والذي يروى من نبع الجويزة القريب منها، والمستوطنة عضو في شركة بيروت هاغولان "فواكه الجولان" التابعة لمجلس

---

(1) تقرير صادر عن منظمة السلام في الشرق الأوسط FMEP,Op.cit , nov , 1999

(2) Ibid , vol 6. no 5 / sep – oct 1996

(3) الموقع الالكتروني لمستوطنة اورطال www.ortal.org.il

(4) الجويزة: تقع على الطريق العام من القنيطرة إلى الرفيد، بلغ عدد سكانها عام 1967 نحو 1080 نسمة من الشركس والتركمان، كانوا يعملون في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة التي تسقى من نبع الجويزة، واشتهرت القرية بصناعة السجاد. انظر قرية الجويزة على الموقع www.jawlan.org

(5) الجعفري، **المستعمرات**، ص149.

(6) **الجولان بين الحق السوري**، مرجع سابق، ص 42.

(7) **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

المستوطنات الإسرائيلية في الجولان، وفيها منتجع كنار السياحي الذي أسس لتنشيط الحركة السياحية وتشجيع الاستثمار وجذب الأيدي العاملة وتشغيلها[1].

تعددت الدوافع الإسرائيلية لإنشاء هذه المستوطنة وكان أبرزها مايلي[2]:

الهدف السياسي: حيث أرادت حكومة الليكود زيادة عدد مستوطناتها في الجولان بعد موجة الانتقادات التي وجهها المستوطنون للحكومة بتركيز نشاطها الاستيطاني على الضفة الغربية وقطاع غزة.

الهدف الاستراتيجي: فالمستوطنة هي اقرب مستوطنة لخط الهدنه حيث لا تبعد عنه سوى 1 كم. ويشكل هذا الموقع نقطة مهمة لمراقبة الحدود والإشراف على خط وقف إطلاق النار، ومواجهة أي "اختراق" أو تقدم من الجانب السوري.

الهدف الاقتصادي: أقامت إسرائيل في المستوطنة أغزر بئر مياه ارتوازي في الجولان كله، ومنه تنتج المياه المعدنية المعروفة "مي عيدن" أي ماء عدن، والتي يتم تعبئتها في عبوات وبيعها في مختلف أنحاء إسرائيل، وهذا المشروع يوفر إضافة إلى عائداته الاقتصادية، فرص عمل لعدد كبير من المستوطنين في المنطقة.

تشكل المستوطنة **حلقة وصل بين مستوطنات الشمال والجنوب**، لأنها تقع على الطريق المسمى حوتسيه جولان الذي يقطع هضبة الجولان طولا بين مستوطنة عين زيفان وكيشت[3].

8. كدمات تسفي Qidmat Zevi :

نسبة إلى رئيس اتحاد الفلاحين في الجولان تسفي ايزاكسون الذي كان له دور في إنشاء هذه المستوطن[4]. فقد بدأ في عام 1981 مع مجموعة من الفلاحين بتمهيد 400 دونم من

---

[1] نشرة تعريفية عن الوني هبشان صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[2] انظر هذه الأهداف في المعلومات الواردة عن المستوطنة على الموقع الالكتروني www.jawlan.org

[3] الجعفري، **المستعمرات**، ص148.

[4] أبو صبيح، **دليل**، ص 45.

الأراضي الزراعية التابعة لقرية عين السمسم العربية[1] التي ترتفع 480 متراً عن سطح البحر إلى على بعد 3 كم شمال شرقي مدينة كتسرين[2].

وفي عام 1985 اعترفت الحكومة الإسرائيلية بالمستوطنة ككيبوتس تعاوني، وخصصت لها مساحة 400 دونم. ويعتمد معظم المستوطنون فيها والبالغ عددهم 276 مستوطناً على الزراعة. وأقيمت فيها معارض للرسم والنحت ضمن مشاريع تنشيط حركة السياحة في المستوطنة[3] كما صادقت الحكومة عام 2000 على إنشاء 40 وحدة سكنية ضمن مشاريع التطوير التي وجدت في المنطقة[4].

وكانت إسرائيل قد بدأت في العام 1984 باستقدام يهود الفلاشا من أثيوبيا وتوطينهم في المستوطنات التي أقيمت في الأراضي العربية المحتلة ومنها الجولان[5]. ولحث المستوطنين وتحفيزهم على الإقامة في المستوطنة، تدعي إسرائيل أن المستوطنة أقيمت على أنقاض كنيسين من العهد القديم[6].

وفي العام 1984م تقدمت عائلتا كمال وفؤاد كنج أبو صالح، من بلدة مجدل شمس التماسا إلى المحكمة المركزية في الناصرة تطالب فيه باستعادة قطعة ارض تبلغ مساحتها 420 دونماً في منطقة واسط كانت سلطات الاحتلال قد صادرتها لصالح أراضي المستوطنة، فأصدر القاضي حكما بإعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين، وعلى الرغم من الاستئناف الذي تقدمت به سلطات الاحتلال ممثلة بدائرة أراضي إسرائيل إلى محكمة العدل العليا، إلا أن الأرض عادت إلى أصحابها بقرار من المحكمة في سابقة قضائية لم تشهدها إسرائيل من قبل[7].

---

[1] عين السمسم: إحدى القرى العربية التي دمرتها القوات الإسرائيلية عام 1967، تقع في ارض بركانية منبسطة إلى الجنوب الغربي من مدينة القنيطرة، سكان القرية هم تركمان بلغ عددهم قبل الاحتلال 350 نسمة، تشتهر بزراعة الحبوب والبقول خاصة السمسم. انظر قرية عين السمسم على الموقع:www.jawlan.org

[2] عايد، **الاستعمار**، ص 262.

[3] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[4] تقرير صادر عن منظمة السلام في الشرق الأوسط FMEP ,OP.cit, nov , 1999

[5] بدوان، **هضبة الجولان**، ص 57.

[6] نشرة تعريفية عن كدمات تسفي صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[7] موقع الجولان الالكتروني www.jawlan.org

9. حاد – نيس Had Nes :

نسبة إلى اسم ثلاث مستوطنات تم إخلاؤها من سيناء عام 1987 وهي: حروبا، ودكلا نؤوت سيني. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد استجابت للدعوة التي وجهتها حركة بيتار لإقامة مستوطنة جديدة على قمة تل الشعير التي ترتفع 300 متر فوق سطح البحر. وفي عام 1987 أعلنت الحركة عن تحويل المستوطنة الى موشاف يتبع لها[1].

أقيمت المستوطنة للإشراف على ضفة نهر الأردن القريب منها، واستغلال مياهه لخدمتها. كذلك لاستيعاب العائلات الصهيونية التي أخليت من مستوطنات جزيرة سيناء المصرية. إلا انه حتى عام 1989 لم تنضم أي عائلة من مستوطني سيناء للإقامة فيها[2]، وإنما كانت ملجأ للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي الذين وصل عددهم عام 2000 إلى 365 مستوطناً[3] يعملون في قطاع السياحة، نظرا لقرب المستوطنة من شواطئ بحيرة طبرية، فأنشأوا فيها العديد من أماكن الاستجمام، كما ينظم المستوطنون رحلات سياحية إلى تلك الأماكن. وفي إطار الحملة التطويرية التي شهدتها مستوطنات الجولان، وافقت الحكومة عام 1999 على إقامة 25 وحدة سكنية إضافية لتوسيع حدودها[4].

ج. مستوطنات المنطقة الجنوبية:

حظيت المنطقة الجنوبية بالحصة الكبرى من عدد المستوطنات التي أقيمت في هضبة الجولان، بسبب الأهمية التي تحتلها تلك المنطقة من نواحٍ مختلفة أهمها:

الناحية الجغرافية: لاحتوائها على مساحات شاسعة من السهول ذات التربة الخصبة والملائمة لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل، إضافة إلى المناخ الدافئ، وتوافر مصادر المياه وأهمها بحيرة طبرية.

---

[1] ابو صبيح، **دليل**، ص 140.

[2] نشرة تعريفية عن حادنس صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[3] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[4] FMEP , OP.cit , nov , 1999

الناحية السياحية: لوجود بحيرة طبرية التي تشكل أحد أهم مناطق الجذب السياحي في لإسرائيل، وقد أهلت شواطئها بالعديد من المنتجعات السياحية، وما يتصل بها من وسائل الجذب السياحي. والى جانب البحيرة توجد ينابيع الحمة الكبريتية، والمشهورة بمياهها الحارة، والتي يقصدها الزائرون من مختلف أنحاء العالم للسياحة والاستشفاء.

الناحية الاقتصادية: تتميز هذه المنطقة بوجود بحيرة طبرية التي تعد من أهم المصادر المائية الأساسية بالنسبة لإسرائيل، إضافة إلى وجود ثروة سمكية كبيرة فيها، ناهيك عن السهول الواسعة الخصبة التي تستغل زراعة أجود أنواع المحاصيل.

الناحية الإستراتيجية: لحماية أحد أهم المعابر الرئيسة معبر سمخ الذي يصل الجولان مع فلسطين[1]، والذي اعتبرته قوات الاحتلال الصهيوني مدخلا لعبور الجماعات الفلسطينية المسلحة التي كانت تنفذ عملياتها الفدائية ضد المستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية في المنطقة. إضافة إلى مراقبة الحدود بين الجولان وشمال الأردن[2].

تبلغ مساحة هذه المنطقة 57 ألف دونم[3]، أقامت فيها إسرائيل 17 مستوطنة في الفترة الواقعة ما بين عام 1967 – 2000. تسع منها من نوع الموشاف وهي: رامات مغشيميم، وأيلي عاد، وجفعات يوآف، ونؤوت هجولان، وراموت، ونوف، ومعاليه جملا، وافني ايتان، وناطور. وستة كيبوتسات هي: أفيك، ومفوحمة، وجيشور، وكفار حروب، وكناف، وميتسار. ومركزان بلديان هما: بني يهودا و خسفين.

تتميز هذه المستوطنات بتقاربها الجغرافي، ويتركز معظمها في سهل البطيحة بمحاذاة نهر اليرموك وخط وقف إطلاق النار على الحدود بين الجولان الجنوبي والداخل السوري.

---

(1) سمخ: قرية على الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبرية، إلى الشرق قليلا من مخرج نهر الأردن منها. تبعد عن مدينة طبرية احد عشر كيلا، وتعتبر اكبر قرى قضاء طبرية وأكثرها سكانا، وهي إحدى محطات خط حيفا– درعا الحديدي، تنخفض عن سطح البحر 200 متر، استولى عليها الانجليز في 1918/9/25، وبها أتموا الاستيلاء على فلسطين، دمرها الاحتلال الإسرائيلي وطرد منها سكانها عام 1948 وأقاموا مكانها مستوطنة تسيمح. شراب، محمد حسن (تصنيف)، **معجم بلدان فلسطين**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 1996، ص 453.

(2) بدوان، **هضبة**، ص 66.

(3) الجعفري، **المستعمرات**، ص 36

أما باقي المستوطنات فيتركز قرب بحيرة طبرية. ونورد فيما يأتي تعريفا بها:

1. أفيك Afiq :

نسبة إلى مدينة فيق العربية[1]. التي ترتفع 545 متراً عن سطح البحر. ففي تاريخ 1967/12/17م قررت الحكومة الإسرائيلية إنشاء نقطة للناحال يقيم فيها جنود من الجيش الإسرائيلي إضافة إلى مستوطنين يهود من جنوب إفريقيا، جلبتهم إسرائيل في إطار مشروع حكومي بعنوان "منزل جديد في وطننا" ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع الاستيطان في هضبة الجولان من خلال السعي لإقامة المزيد من الوقائع على الأرض المحتلة لدعم التواجد الصهيوني هناك[2].

وفي عام 1972 حول المستوطنون الناحال إلى كيبوتس تابع لحركة الكيبوتس الموحد في حزب العمل[3] بلغت مساحته 450 دونماً وبتعداد سكاني وصل عام 2000 إلى 219 مستوطناً[4]. يعتمدون على زراعة الاجاص وتربية المواشي والدواجن. اضافة الى العمل في بعض المنشآت الصناعية مثل مصنع البرمجيات والاحتياجات الخاصة بالكمبيوتر ومصنع شيرابيت فيرا للمنسوجات والألبسة. وفي مجال السياحة تشترك المستوطنة في المنتجع السياحي "حمة غدير"، وفيها فندق يدعى اوحان أفيك يعرض عدداً من الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الحركة السياحية، إضافة إلى مساهمته في جذب الأيدي العاملة و تشغيلها[5].

---

[1] فيق: مدينة قديمة في الجولان، تقع على مرتفع بركاني يطل على بحيرة طبرية غربا على بعد 6 كم منها، ترتفع 320م عن سطح البحر، فيها تل اثري غني بالأعمدة والزخارف، بلغ عدد سكانها عام 1967 نحو 2120 نسمة، اشتهرت بزراعة الزيتون وفيها ثلاث معاصر للزيت، كان فيها مدرستان إعدادية وثانوية ومستوصف صحي وسوق تجارية ومحطة للرصد الجوي قبل أن تدمرها قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. انظر مدينة فيق على الموقع: www.jawlan.org

[2] الابراهيم، **الجولان**، صفحة الكترونية.

[3] **الجولان بين الحق السوري**، مرجع سابق، ص 28.

[4] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[5] موقع مستوطنة أفيك على الانترنت باللغة العبرية www.afik.ltd.com

ولها موقع سياحي ترويجي باللغة الانجليزية www.zimmer-afik.co.il

2. مفو حمة Mevo Hamma :

وتعني المقدمة الحارة، نسبة إلى ينابيع الحمة المعدنية الحارة. أقيمت كنقطة للناحال في 1968/1/22 قرب بلدة الحمة[1]. ثم انتقل المستوطنون في حزيران 1968 إلى موقع جديد يشرف على بحيرة طبرية، ويقع على إحدى تلال جبل الشرارات في منطقة تسمى عمارة عز الدين[2] على بعد 8كم إلى الشمال الشرقي من مفترق طرق سمخ و 2 كم من بحيرة طبرية وعلى ارتفاع يصل إلى 350متراً من سطح البحر[3]. ويمنحها هذا الموقع أهمية كبيرة على الصعيد الأمني حيث يكشف جبل الشرارات بشكل كامل بحيرة طبرية، ومن قمته يمكن رؤية جامعة حيفا وجبل الشيخ، وبسبب هذه الأهمية أقيم فيها معسكر دائم لحركة الشبيبة الصهيونية[4].

تحولت المستوطنة بعد الانتقال إلى الموقع الجديد إلى كيبوتس تابع لاتحاد الكيبوتسات في حزب العمل[5]، بلغت مساحته 800 دونم وبتعداد سكاني وصل عام 2000 إلى 363 مستوطناً[6].يعملون في عدد من المنشآت الاقتصادية التي أقيمت في المستوطنة كمصنع مابال للصناعات البلاستيكية والنايلون، ومصنع الحمة للآلات الالكترونية.

وللمستوطنة دور أساسي في نشاط المنطقة السياحي لوجود ينابيع المياه الحارة التي يقصدها السياح من مختلف المناطق للاستجمام والعلاج. وتشارك المستوطنة في استغلال مياه الحمة مع شركات حمة غيدر وشركة الينابيع الحارة عن طريق المتاجرة بهذه المياه وبيعها في عبوات مختلفة في مختلف أنحاء إسرائيل[7].

---

[1] الحمة: تقع في اقصى جنوب الجولان، تتالف من مدينة سياحية صغيرة ومنتجع صحي، إضافة إلى الأراضي الزراعية التابعة لها وبعض القرى، توصف بانها درة الجولان، تنخفض 156 متر عن سطح البحر، وهي محطة من محطات سكة حديد درعا– سمخ تاريخيا.، و من أهم مواقع الجذب السياحي في سوريا. انظر الحمة على الموقع: www.jawlan.org

[2] الجعفري، **المستعمرات**، ص 138.

[3] أبو صبيح، **دليل**، ص 147.

[4] الابراهيم، **الجولان**، صفحة الكترونية.

[5] نشرة تعريفية عن مفو حمة صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[6] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[7] الموقع الالكتروني للمستوطنة /www.mevohama.org.il

3. رامات مغشيميم Ramat Magshimim :

أقيمت كنقطة للناحال بتاريخ 1968/7/5م على يد مجموعة من المستوطنين قرب المنطقة المجردة من السلاح، وتحديدا على أراضي القرية العربية أم الزيتون التي ترتفع 430 متراً عن سطح البحر و لا تبعد عن الحدود مع سوريا سوى 3 كم[1].

وبحلول عام 1972 تم تحويلها الى موشاف تابع لحركة هبوعيل همزراحي[2]. وهي أولى المستوطنات الدينية في الجولان، أقيمت على مساحة 430 دونماً[3]. كما أنها أهم مستوطنة مستوطنة في الجولان بعد مدينة كتسرين بسبب سعة المنشآت الاقتصادية والتعليمية الموجودة فيها.

وتضم هذه المنشآت: معاصر للعنب ومعامل للمنتجات الحيوانية إضافة إلى المعهد الديني، ويحمل اسم معهد الجولان للدراسات النظرية[4]، حيث يدرس في هذا المعهد الطلاب المتدينين من كافة المستوطنات مما ساهم في زيادة عدد السكان، حيث وصل عام 2000 إلى 436 مستوطناً[5]، يعملون في الزراعة وتربية الماشية، إضافة إلى العمل في المنشات الصناعية التي توفر فرص عمل لعدد كبير منهم. وتشترك المستوطنة في منتجع النخيل كنار الذي يقع على ضفة بحيرة طبرية والذي يوفر فرصا أخرى للعمل فيه[6].

---

(1) نشرة تعريفية عن رامات مغشيميم صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

(2) تمكنت القوات العربية السورية في حرب عام 1973 من تحرير ارض المستوطنة وأعادتها لسيادتهم، إلا أنها عادت لسيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي مرة أخرى بموجب اتفاقية فصل القوات التي وقعت بين الجانبين السوري والإسرائيلي عام 1974.

(3) أبو عرفة، **الاستيطان**، ص 288.

(4) كيوان و الاسدي، **قضية**، ص 81.

(5) **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

(6) معلومات وصور عن المستوطنة على الموقع الالكتروني www.jawlan.org

تظهر أهمية المستوطنة في أنها تشكل امتدادا لسلسلة المستوطنات التي أقيمت بمحاذاة خط وقف إطلاق النار قرب الحدود مع سورية، وتعزيزا لهذه الأهمية أنشئت فيها مراكز عسكرية لتدريب الجنود ومعسكر دائم لشبيبة الناحال الصهيوني[1].

يذكر أن المستوطنة كانت قد تعرضت لهجوم مسلح نفذه أعضاء في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتاريخ 1975/11/20 واستطاعوا قتل عدد من الجنود[2] وذلك ردا على عمليات التوسع الاستيطاني وانتقاما من سياسة إسرائيل القمعية في الأراضي العربية المحتلة.

4. أيلي _عاد (العال) Eli Al (Eli Ad):

الاسم هو دمج بين اسم القرية العربية العال واسم الجاسوس الإسرائيلي أيلي كوهين الذي أعدم في دمشق[3].

أقيمت كنقطة للناحال بتاريخ 1968/1/21 على الأراضي المصادرة لقرية العال السورية التي ترتفع 365متراً عن سطح البحر[4]. إلا أنها حلت بسبب المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها[5]. وبعد حرب 1973 أعاد المستوطنون تأسيسها من جديد، ونظرا

---

[1] بدوان، **هضبة**، ص 67.

[2] هاجمت المجموعة الفدائية الفلسطينية مدرسة تابعة للجيش الإسرائيلي في مستوطنة رامات مغشيميم، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين وجرح رابع، وقد نجحت المجموعة في الخروج من المستوطنة بسلام. بدوان، **هضبة**، ص 42 – 43.

[3] ايلي كوهين: 1924 – 1965، يهودي ولد بالإسكندرية، انضم إلى منظمة الشباب الصهيوني فيها. اخذ يدعو لهجرة اليهود المصريين إلى فلسطين بعد حرب 1948، وقبل أن يهاجر إلى فلسطين عمل تحت قيادة احد اكبر الجواسيس الإسرائيليين في مصر ويدعى أبراهام دار، عمل في وحدة رقم 131 بجهاز الموساد الإسرائيلي، جندته المخابرات الإسرائيلية للتجسس على وزارة الدفاع السورية، فدخل سوريا مسلما وباسم مزور، ونجح في إقامة شبكة علاقات واسعة مع ضباط الجيش السوري زود قادته في تل أبيب بمعلومات خطرة حول القدرة العسكرية السورية وتحركات الضباط السوريين بين مختلف المواقع والأحداث، والتقط صورا دقيقة للتحصينات الدفاعية في مرتفعات الجولان، كشفته أجهزة رصد الاتصالات الخارجية التابعة للأمن السوري، وألقت القبض عليه واعدم في ساحة المرجة وسط دمشق بتاريخ 18/ايار1965. www.wikipedia.com

[4] العال: من قرى الجولان السورية التي دمرت بعد عدوان 1967، تتبع إداريا لناحية مدينة فيق، بلغ عدد سكانها قبل الاحتلال الإسرائيلي 1858 نسمة اعتمدوا في معيشتهم على الزراعة وتربية الحيوانات. انظر قرية العال على الموقع www.jawlan.org

[5] كيوان و الاسدي، **قضية**، ص 81.

لأهميتها فقد تم تدشينها على يد الجنرال موطي غور قائد سلاح وحدة المظليين في الجيش الإسرائيلي آنذاك. وتم تحويلها إلى مستوطنة زراعية دائمة من فئة الموشاف تابعه لحركة الموشافيم.

تبلغ مساحة المستوطنة 450 دونماً، أما عدد المستوطنين فقد وصل عام 2000 إلى ما يقارب 242 مستوطناُ[1] يعتمدون في معيشتهم على الزراعة وتربية الأبقار بشكل واسع بسبب توافر المراعي. وترتكز القاعدة الصناعية في المستوطنة على مصنع شاتو الجولان لصناعة النبيذ الذي يصل إنتاجه إلى مئة ألف زجاجة سنويا[2].

تكمن أهمية المستوطنة في قربها من ينابيع الحمة، حيث تعد ممرا لوصول الزائرين إليها، ونظرا لهذه الأهمية سهلت شركة العال للطيران الإسرائيلي السفر إليها لتشجيع وتنشيط الحركة السياحة فيها.

5. جفعات يوآف Giv'at Yo'av :

نسبة إلى المستوطن يوآف شاحل الذي قتل في شهر تشرين الثاني عام 1966، بعد الهجوم الإسرائيلي على بلدة السموع قضاء الخليل.

ففي عام 1968 بدأت مجموعة من قدماء المظليين الإسرائيليين بإقامة نقطة للناحال على أراضي قرية سكوفيا العربية المدمرة التي ترتفع 320 متراً عن سطح البحر[3]. ثم أعلن هؤلاء في عام 1972 عن تحويل المستوطنة إلى موشاف تابع لحركة الموشافيم[4] للإشراف على شاطئ بحيرة طبرية القريب من المستوطنة.

---

[1] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[2] معلومات عن مستوطنة ايلي عاد على الموقع الالكتروني www.jawlan.org

[3] سكوفيا: تقع على تل بركاني يرتفع 530 متراً فوق سطح البحر، على بعد 3 كم عن بحيرة طبرية. بلغ عدد سكانها قبل الاحتلال 1524 نسمة عملوا في صيد الأسماك والزراعة واشتهرت كثيرا بأشجار الكرمة والزيتون، وكانت معبرا رئيسيا من فلسطين إلى الجولان. انظر قرية سكوفيا على الموقع: www.jawlan.org

[4] **الجولان بين الحق السوري**، مرجع سابق، ص 31.

أقيمت المستوطنة على مساحة بلغت 3200 دونم، وتضم عددا من المنشآت الاقتصادية والسياحية مثل معاصر لإنتاج زيت الزيتون، وشركة لإنتاج الأعلاف، إضافة إلى قائمة من شركات الترويج السياحي التي سعت إسرائيل لإقامتها في المنطقة، لتشجيع حركة السياحة كشركة جيمي جيب انكو وبوتال. وفيها عدة مخازن صناعية، ومشاتل لإنتاج الورود الطبيعية إضافة إلى 22 حظيرة لإنتاج حليب ولحم البقر حيث خصصت لها مراعي وصلت مساحتها إلى 2400 دونم[1]. ونظرا لسعة منشآتها الاقتصادية فقد كانت محل جذب واستقطاب للأيدي العاملة مما ساهم في زيادة عدد السكان الذي وصل عام 2000 إلى ما يقارب 366 مستوطناً[2].

6. نؤوت هاجولان Ne'ot Golan :

بدأت نواة المستوطنة في شهر تموز 1968 عندما تجمع أعضاء في حركة هبوعيل همزراحي قرب مفرق الطرق المؤدي إلى قرية فيق التي ترتفع 320 متراً عن سطح البحر[3]، استعدادا لإقامة مستوطنة جديدة لاستغلال السهول الخصبة والاستفادة من شواطئ بحيرة طبرية في السياحة وصيد الأسماك. وسكن أعضاء الحركة في بيوت مؤقتة حتى تم الانتهاء من بناء المستوطنة التي انتقلوا إليها عام 1973، وأعلنوا أنها موشافا تعاوني تابع للحركة[4].

تمتد المستوطنة على مساحة 150 دونماً، وبلغ تعداد سكانها عام 2000 نحو 219 مستوطناً[5] يعتمدون بشكل رئيس على الزراعة وتربية المواشي وصيد السمك والعمل في مصنع للأدوات الالكترونية[6]. وتعمل السلطات المعنية على تطوير واستحداث الأبنية والمنشآت والمنشآت السياحية لاجتذاب المصطافين. وكانت وزارة الإسكان الإسرائيلية قد اتمت بناء 55

---

[1] نشرة تعريفية عن مستوطنة جيفعات يوآف صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[2] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[3] قرية فيق: انظر هامش ص 166.

[4] ابو صبيح، **دليل**، ص148.

[5] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[6] الشهابي، **الاستيطان**، ص 208

وحدة سكنية في نهاية عام 1999 في إطار الحملة التوسعية التي تشهدها المستوطنات في الجولان[1].

[1] FMEP , OP.cit , nov , 1999

7. راموت Ramot :

وتعني المضاءة. أقيمت كنقطة للناحال عام 1968 في شمالي وادي البطيحة على ارتفاع 10 أمتار عن مستوى سطح البحر[1]. لاستيعاب جماعة من المستوطنين كانوا يقيمون في منازل تعود للسكان العرب في قرية سكوفيا العربية المدمرة التي تبعد 2كم عن الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية[2].

وفي عام 1973 أعلن عن الموقع الاستيطاني كموشاف تابع لحركة الموشافيم لاستكمال سلسلة المستوطنات التي اقيمت لتطويق الساحل الشرقي لبحيرة طبرية.

امتدت المستوطنة على مساحة 350 دونماً إضافة إلى 100 دونم أخرى خصصت كمراع للماشية[3]. وقد بلغ عدد المستوطنين فيها عام 2000 نحو 219 مستوطناً[4] معظمهم من اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي[5] يعملون بالدرجة الأولى في القطاع السياحي، حيث تضم المستوطنة في إرجائها فندقا ومطعما لاستقبال السياح. إضافة إلى زراعة الموز والمانجا والنخيل بسبب ملائمة المناخ لزراعة هذه الأصناف التي تتميز بجودتها[6].

8. جشور Geshur :

وهو اسم توراتي، نسبة إلى الملكة جشور التي يدعي اليهود أنها سكنت بمنطقة الجولان في العهد القديم.

---

[1] البطيحة: مركز ناحية في جنوب الجولان تقع عند ملتقى الحدود السورية – الفلسطينية، ترتفع 186 متر عن سطح البحر، كانت تضم قبل الاحتلال 21 قرية ومزرعة عربية سورية، تتميز باتساع المكان وحرارتها الدافئة شتاء، وغزارة المياه فيها لقربها من بحيرة طبرية وكثرة الينابيع والعيون فيها، اشتهرت بثروتها الزراعية والحيوانية والسمكية. انظر البطيحة على الموقع: www.jawlan.org

[2] نشرة تعريفية عن راموت صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان بالعبرية.www.golan.org.il

[3] محمد عبدو، **الجولان**، صفحة الكترونية.

[4] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[5] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 83.

[6] الموقع الالكتروني للمستوطنة: www.ramotour.co.il

وتكريسا لسياسة الأمر الواقع، باشرت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1968/3/10 في العمل لتأسيس مستوطنة جديدة وذلك على أراضي قرية جيشور العربية[1] على بعد 2.5 كم من خط وقف إطلاق النار[2].

أما نواة المستوطنة فكانوا أعضاء في حركة هشومير هتسعير[3] التي أعلنت عام 1976عن المستوطنة كيبوتس تابع لها[4]. وبعد حرب 1973 انتقل المستوطنون إلى موقع جديد على أراضي قرية جديا بعد أن تمكن الجيش السوري من تحرير أراضي المستوطنة وعلى الرغم من سيطرة الإسرائيليين على الموقع القديم مرة أخرى بعد اتفاقية فصل القوات عام 1974 إلا أن المستوطنة استقرت في موقعها الجديد حتى الآن.

تقدر مساحة الأرض التابعة للمستوطنة 350 دونماً. أما عدد سكانها فقد بلغ عام 2000 ما يقارب 139 مستوطناً[5] يعملون في الزراعة وتربية الدواجن والأبقار وفيها مصنع للأدوات الكهربائية يسمى تلدور وهو خاص بصناعة كوابل كهرباء للطائرات[6].

تكمن أهمية المستوطنة في موقعها الذي ساهم في السيطرة على أحد المحاور الرئيسة في هضبة الجولان؛ وهو محور البطيحة _ الحمة، الذي يتجه عند مفترق بلدة رفيد نحو سهل حوران، ومن ثم يتفرع ليصل إلى العاصمة السورية دمشق. وبالتالي فهو يشكل طريقا بريا سهلا للوصول إلى العاصمة السورية في حال أقدمت القوات الإسرائيلية على خطوة من هذا النوع[7].

---

[1] **الجولان بين الحق السوري**، مرجع سابق، ص 30.

[2] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 82

[3] هشومير هتسعير (الحارس الشاب): نقابة عالمية للشباب الصهيوني شكلت لتحقيق أهداف صهيونية في فلسطين، أسست في غاليتسيا وبولندا عام 1914/1913، تسعى للدمج بين الأعمال الكشفية والتربوية والهجرة إلى فلسطين وتطبيق حياة الكيبوتس. تلمي، افرايم ومناحم، **معجم**، ص 160.

[4] الجعفري، **المستعمرات**، ص 133.

[5] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[6] نشرة تعريفية عن مستوطنة جشور صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان.www.golan.org.il

[7] موقع الجولان الالكتروني www.jawlan.org

9. بني يهودا Bene Yehuda :

نسبة إلى رابطة بني يهودا التي تبنت أول مشروع استيطاني أقيم في هضبة الجولان عام 1887، حيث تكررت بعد هذا التاريخ محاولات اليهود لإقامة مستوطنات فيها إلا أنها فشلت[1].

وتخليدا لذكرى تلك المحاولات باشر قطاع الجليل في قسم الاستيطان عام 1972 بالتعاون مع العاملين في مفاعل ديمونة وشركة الصناعات الجوية الإسرائيلية في العمل لإعادة إحياء المستوطنة من جديد[2].

وقدم لها قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية الدعم المادي لتأسيس قاعدة اقتصادية صلبة في المنطقة، وهي التجربة الأولى لهذا النوع من المستوطنات في إسرائيل التي تعتمد على الصناعة والخدمات لا على الزراعة. كما اعتبر هذا النوع من المستوطنات حلا عمليا لمعالجة النقص في الأراضي والمياه[3].

أقيمت نواة المستوطنة على أراضي قرية سكوفيا العربية[4] بالقرب من مستوطنة جفعات جفعات يوآف وأطلق عليها بني يهودا. وقد دشنت رسميا في 1972/8/29 بحضور وزير الإسكان السابق زئيف شيرف وأوائل المستوطنين القادمين من حيفا وتل أبيب وغيرهما[5].

أقيمت المستوطنة على مساحة بلغت 4500 دونم. وخطط كي تكون مركزا إقليميا يقدم الخدمات لتكتل مستوطنات الجنوب، وبذلت الحكومة جهودا كبيرة لتطويرها ورفع مستواها الاقتصادي فعززتها بعدد من المرافق تشمل قطاعات مختلفة، من ضمنها إقامة منطقة صناعية تضم مصنعا للمواد الغذائية وآخر لأدوات التجميل، ومعصرة إضافة إلى مصنع هأفيريت لإنتاج

---

(1) حول بداية النشاط الاستيطاني الصهيوني في هضبة الجولان راجع الفصل السابق.

(2) نشرة تعريفية عن مستوطنة بني يهودا صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان.www.golan.org.il

(3) كيوان والاسدي، **قضية**، ص 84.

(4) سكوفيا: انظر هامش ص 170.

(5) الجعفري، **المستعمرات**، ص 124.

كراسي الطائرات، وفيها مدرسة ابتدائية يتعلم فيها طلاب المستوطنات المجاورة، وفي عام 2008 افتتح فيها مجمع تجاري كبير لتغطية كافة احتياجات المستوطنين[1].

وقد ساعدت هذه المنشآت على توفير فرص عمل لعدد كبير من المستوطنين وأصبحت من المستوطنات ذات الكثافة السكانية العالية بتعداد سكاني بلغ عام 2000 نحو 917 مستوطناً[2]، مما دعا الحكومة الإسرائيلية عام 1999 للبدء بمشروع بناء 52 وحدة سكنية تنجز خلال عام ضمن الخطة التطويرية التي وضعت لتوسيع المستوطنة[3].

اما الأسباب التي دعت المستوطنين لإعادة إحياء المستوطنة فهي:

سياسية: تلبية لنداء تقدمت به الوكالة اليهودية لمضاعفة عدد المستوطنات وتحفيز الاستيطان في هضبة الجولان[4].

إستراتيجية: حيث تشاهد من موقع المستوطنة بالعين المجردة أراضي ثلاث دول عربية هي فلسطين، ولبنان، والأردن. كما يستطيع المرء مشاهدة جبل ميرون (في صفد) وجبل الطابور، وجبال شرقي الأردن الشمالية[5].

10. خسفين Haspin :

نسبة الى القرية العربية خسفين[6]. ففي عام 1973م قررت الحكومة الإسرائيلية إقامة نقطة للناحال على أراضي قرية خسفين التي ترتفع 436 متراً عن سطح البحر.

---

[1] **نشرة تعريفية عن بني يهودا**، مرجع سابق.

[2] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[3] FMEP , OP. cit , nov , 1999

[4] نشرة تعريفية عن بني يهودا صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان.www.golan.org.il

[5] انظر أهمية قرية سكوفيا التي أقيمت عليها مستوطنة بني يهودا على الموقع www.jawlan.org

[6] خسفين: تقع في ارض منبسطة جنوب وادي الرقاد على ارتفاع 436 متر عن سطح البحر، تعود اهميتها لموقعها الاستراتيجي بين طريق الحمة ونهر اليرموك وترتبط بطرق شمالي الجولان، بلغ عدد سكانها قبل الاحتلال حوالي 1634 نسمة اعتمدوا في نعيشتهم على الزراعة وتجارة الحبوب والماشية. انظر قرية خسفين على الموقع www.jawlan.org

وفي عام 1974 أعلنت حركة هبوعيل همزراحي عن تحويل الناحال إلى مركز إقليمي يوفر الخدمات المختلفة لمستوطنات الجولان المتدينة التابعة للحركة وهي: افني ايتان، ويونتـــان نوف، ورامات مغشيميم[1].

ونظرا لطبيعة المستوطنة، ودوافع المستوطنين الدينية المتطرفة، فقد أقيم فيها بعض المؤسسات الدينية منها: كنيس يهودي ومركز ديني كبير لتعليم التوراة والتلمود ومدرسة ثانوية تضم حوالي 400 طالب من مختلف مناطق إسرائيل يتلقون التعاليم الدينية[2] بالإضافة إلى مركز للأبحاث اليهودية الصهيونية[3].

وصل عدد المستوطنين في خسفين عام 2000 إلى ما يقارب 1170 مستوطناً، وقد ارتفع هذا العدد عام 2005 الى 1273 مستوطناً بعد أن وصلت إليها جماعات أخرى من اليهود الذين اخلوا من مستوطنة نتسر خزاني في قطاع غزة[4].

ويعتمد هؤلاء المستوطنون على العمل في المؤسسات الدينية والتعليمية في المستوطنة، وقد خصتها الحكومة بمبالغ وهبات مالية لتحفيز الاستيطان اليهودي فيها، كما وتعرض مجموعة امتيازات مالية وضريبية لتشجيع الراغبين منهم بالاستثمار في المشاريع المختلفة، بعد أن أنشئت فيها منطقة صناعية أطلق عليها اسم زبولونيا لتصبح مركزاً لتشغيل المستوطنين في المنطقة[5].

وكانت **الأهداف السياسية** من ابرز الأهداف التي دفعت إسرائيل لإقامة المستوطنة عام 1974. فبعد أن هزمت إسرائيل في حرب تشرين 1973، اتجهت الحكومة لإقامة مزيد من المستوطنات، حيث كانت ترى في هذه السياسة تعويضا لخسارتها وإعادة لهيبتها التي تزعزعت بين أوساط المستوطنين بعد إخلائهم من مستوطنات الجولان خلال الحرب.

---

(1) الجعفري، **المستعمرات**، ص126.

(2) نشرة تعريفية عن خسفين صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان.www.golan.org.il

(3) الابراهيم، **الجولان**، صفحة الكترونية.

(4) **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

(5) معلومات وصور عن المستوطنة على الموقع الالكتروني www.jawlan.org

11. نوف Nov :

نسبة لقرية ناب العربية التي ترتفع390 متراً عن سطح البحر[1]. ففي عام 1971 باشرت جماعة صهيونية متدينة في العمل لإنشاء مستوطنة خاصة بهم بالقرب من قرية ناب العربية وذلك لاستغلال سهول المنطقة الواسعة والاستفادة من مجموعة الإغراءات والامتيازات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية لمستوطني الجولان. وسكنت المجموعة في بيوت مؤقتة أقاموها قرب مستوطنة رامات مغشيميم المجاورة لموقعهم.

ومع اندلاع حرب 1973 أخلي الموقع تماما، ثم عادت المجموعة مرة أخرى بعد انتهاء الحرب وأكملوا بناء المستوطنة، وقدمت الحكومة الدعم اللازم للإسراع في أعمال البناء، لأن موقع المستوطنة شكل دعما ومددا لحزام المستوطنات المقامة بمحاذاة خط وقف إطلاق النار.

أقيمت المستوطنة على مساحة 300 دونم[2] وسكنها حتى عام 2000 ما يقارب 413 مستوطناً[3] هم من المتدينين الأرثوذكس، يعملون في الزراعة خاصة التفاح والاجاص والعنب و كروم الزيتون ومستنبتات الزهور، إضافة إلى تربية المواشي لإنتاج الحليب. وفيها مصنع لتغليف الفواكه المجففة خاصة التمور التي تزرع بكثرة في جنوب الجولان بسبب ملائمة المناخ لطبيعة هذا المحصول.

وتنتج المستوطنة العسل بكميات كبيرة للأغراض التجارية حيث خصصت مساحة 20 دونما لتربية النحل[4]. وفيها عدة مؤسسات تعليمية منها مدرسة يوتسير لتعليم الفنون وكلية تسمى تل حي وتستوعب هذه المؤسسات عددا من الطلاب إضافة إلى الموظفين العاملين فيها[5].

فيها[5].

[1] ناب: من قرى الجولان تتبع لمركز منطقة فيق، تقع فوق تلة على الطريق الواصل بين القنيطرة –فيق، فيها اثار تعـود للعهد الروماني، بعد الاحتلال نزح سكانها الى محافظتي درعا ودمشق. انظر قرية ناب على الموقع www.jawlan.org

[2] **الجولان بين الحق السوري**، مرجع سابق، ص 34.

[3] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[4] الابراهيم، **الجولان**، صفحة الكترونية.

[5] نشرة تعريفية عن مستوطنة نوف صادرة عن المجلس مستوطنات الجولان www.golan.org.il.

12. كفار حاروف Kefar Haruv :

نسبة إلى القرية العربية كفر حارب[1]. وتدعي الرواية الإسرائيلية أن المستوطنة أقيمت على أنقاض قرية haruva التي كانت سائدة خلال حقبة التلمود ولها مكانة مميزة عند اليهود المتدينين.

وقد بوشر بالعمل لإقامة المستوطنة عام 1973 على أراضي قرية كفر حارب العربية التي ترتفع 315 متراً عن سطح البحر، في معسكر سابق للجيش السوري يطل على القاعدة العسكرية الصهيونية المسماه عين غيف التي تقع على شاطئ بحيرة طبرية. وأقام المستوطنون بشكل مؤقت بمحني أفيك "مخيم أفيك" حتى انتهى العمل من بناء المستوطنة عام 1974، وهو العام الذي تحولت فيه إلى مستوطنة من فئة الكيبوتس تتبع لاتحاد الكيبوتسات في حزب العمل.

وقد أسست على مساحة 550 دونماً، وقدم إليها مستوطنون من داخل إسرائيل ومهاجرون من الولايات المتحدة الأمريكية[2] بلغ عددهم عام 2000 ما يقارب 241 مستوطناً[3]. يعملون في زراعة أشجار اللوز والدراق وفي مزرعة أبقار.

ويوجد في المستوطنة مصنع "أدي" لتصنيع المعدات الهيدروليكية. إضافة إلى منتجع ميتسبي ليشالوم (رؤية للسلام) السياحي. والمستوطنة هي احد شركاء منتجع حمة غيدر السياحي على ضفاف بحيرة طبرية[4].

أقيمت المستوطنة لأسباب **سياسية**؛ وذلك للتخفيف من غضب المستوطنين الذي رافق اتفاق فصل القوات بين سوريا وإسرائيل عام 1974، حيث خشي هؤلاء من احتمال وجود اتفاق ثان يتم بموجبه إعادة مزيد من أراضي الجولان للسيادة السورية؛ فقد درجت تقاليد الحياة

---

[1] كفر حارب: تقع على الأطراف الجنوبية لمرتفعات الجولان مقابل بحيرة طبرية، بلغ عدد سكانها عام 1960 نحو 1456 نسمة، فيها اثار متنوعة، واشتهرت بانتاج العسل. انظر قرية كفر حارب على الموقع: www.jawlan.org

[2] نشرة تعريفية عن مستوطنة كفار حاروف صادرة عن المجلس مستوطنات الجولان www.golan.org.il

[3] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[4] **نشرة تعريفية عن مستوطنة كفار حاروف**، مرجع سابق.

السياسية الإسرائيلية أن يزداد النشاط الاستيطاني لدى الحديث السياسي عن تفكيك المستوطنات وإزالتها، لأن هؤلاء المستوطنين يرغبون في استمرار في فرض حقائق مختلفة ومغايرة عما يتحدث عنه السياسيون على أرض الواقع[1].

13. معاليه جيملا Ma'ale Gamla :

نسبة إلى حصن جيملا[2]. أقيمت عام 1976م إلى الشمال من مستوطنة راموت على أراضي القرية العربية خوخة التي ترتفع 430 متراً فوق سطح البحر[3].

والمستوطنة إحدى أربع مستوطنات أقيمت ردا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ساوى بين العنصرية والصهيونية[4]. كما أنها أقيمت في إطار استعداد حكومة حزب العمل لخوض انتخابات الكنيست التاسعة، فجاءت وسيلة للحصول على دعم المستوطنين وتأيدهم، حيث تؤثر أصواتهم في نتائج الانتخابات.

تحولت بتاريخ 1980/5/27 الى موشاف تابع لحركة الموشافيم[5]. اما المساحة التي اقيمت عليها المستوطنة فقد بلغت 600 دونم، فيما وصل تعدادها السكاني عام 2000 الى ما يقارب 253 مستوطناً[6] يعملون في الزراعة وتربية الدواجن.

وقد ساعدت مجموعة معامل تعليب التمور وتغليف الخضار التي أقيمت في المستوطنة على توفير فرص عمل للمستوطنين[7]. وتلعب المستوطنة دورا هاما في القطاع السياحي بسبب

---

[1] زياده، **السلام**، ص 242.

[2] حصن جيملا: حصن يروي المؤرخون ان اليهود قاوموا فيه جنود الرومان المتوجهين لتدمير اورشليم، واستمرت المقاومة طوال سنتي 68 و69 بعد الميلاد. انظر: زياده، **السلام**، هامش ص 232. ماعوز، **الجولان**، ص117، 119.

[3] خوخة: من قرى الجولان، تبعد 5 كم شمال شرق بحيرة طبرية، بنيت القرية فوق خربة قديمة تعود للعهود الرومانية والبيزنطية والإسلامية، اشتهرت بزراعة الحبوب والبقول، وتكثر فيها الينابيع.دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. انظر قرية خوخة على الموقع www.jawlan.org

[4] زيادة، **السلام**، ص 242. انظر ص 146 من البحث.

[5] الجعفري، **المستعمرات**، ص 138.

[6] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

[7] الابراهيم، **الجولان**، صفحة الكترونية.

وجود بعض مواقع الاستجمام والترفيه التي تضم الحديقة المائية لونا غال وبارك الأردن[1]. وقد وسعت حدود المستوطنة عام 1999 بعد موافقة الحكومة على بناء 40 مسكنا خلال عام واحد[2].

14. افني آيتان Avne Eitan :

نسبة إلى الأحرف الأولى من أسماء ستة جنود إسرائيليين قتلوا في المعارك مع القوات السورية والمصرية أثناء حرب تشرين1973[3].

وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى باشرت القوات الإسرائيلية عام 1974 بالإعداد لإقامة المستوطنة على أراضي القرية العربية جداعة بين بلدة ناب والعال السوريتين على ارتفاع 385متراً عن سطح البحر[4].

وقد جاء إنشاء المستوطنة في إطار سلسلة المستوطنات الدينية التي تم إنشاؤها في هضبة الجولان بعد حرب 1973، لدعم الحزام الاستيطاني الذي أقيم بموازاة خط فصل القوات بين الجانبين السوري والإسرائيلي[5].

عاشت المجموعة الأولى من المستوطنين في بيوت السكان العرب التي نجت من الدمار الإسرائيلي والتابعة لقرية ناب السورية حتى تم الانتهاء من بناء المستوطنة عام 1978[6]، وتبنت حركة هبوعيل همزراحي الإشراف على المستوطنة الجديدة وأعلنت عنها موشافا دينيا، بلغت مساحته 480 دونما.

---

(1) معلومات عن مستوطنة معاليه جملا على الموقع الالكتروني www.jawlan.org

(2) تقرير صادر عن منظمة السلام في الشرق الأوسط FMEP, OP.cit , nov , 1999

(3) ابو صبيح، **دليل** ، ص 138.

(4) مستوطنة افني ايتان على الموقع www.jawlan.org

(5) **الجولان بين الحق السوري**، مرجع سابق، ص 36.

(6) المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان الجولان www.golan.org.il

أما سكان المستوطنة فهم كشافة متدينون جاءوا إليها من القدس[1]، بلغ عددهم عام 2000 نحو 293 مستوطناً[2]، وقد ازداد هذا العدد في عام 2006 ووصل إلى 418 مستوطناً، بعد أن قدمت إليها عائلات من المستوطنات التي تم إخلاؤها من قطاع غزة.

يعمل المستوطنون في الزراعة المتنوعة التي تشمل 210 دونم تفاح، 150 دونم افوكادو، 1060 دونم قطن، وفي تربية الحيوانات حيث يوجد في المستوطنة حوالي 220 بقرة حلوب، ودواجن تنتج 120 طن لحم سنويا.

وتشكل السياحة ركنا أساسيا في اقتصاد المستوطنة مما جعلها قاعدة انطلاق لشركة الطيران الإسرائيلية العال، ويوجد فيها عشرات الغرف السياحية، والخيم المخصصة لاستقبال السياح الذين يأتون لزيارة شلال العال القريب من المستوطنة.

كما زودتها الحكومة الإسرائيلية بعدد من المرافق الدينية والثقافية لتكون عوامل جذب للمستوطنين، من بينها كنيس يهودي، ومكتبة عامة، وروضة أطفال، أما الطلاب فيتلقون تعليمهم في مدارس مدينة كتسرين ومركز بني يهودا.

وأقيمت فيها محطة للأرصاد الجوية في عام 1986م تم تحديثها عام 1993 لتصبح محطة أرصاد الكترونية تستخدمها هيئة الأرصاد الإسرائيلية لقياس كمية الأمطار التي تهطل في مناطق جنوب الجولان[3].

15. ناطور Natour:

نسبة إلى تلة ناطور التابعة لأراضي قرية مجدوليه العربية المدمرة[4] على بعد 5 كلم غربي مستوطنة رامات مغشيميم[5].

---

(1) كيوان والاسدي، **قضية**، ص 87.

(2) **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

(3) مستوطنة افني ايتان على الموقع الالكتروني www.jawlan.org

(4) مجدولية: من قرى الجولان، تقع على بعد 20 كم إلى الشمال الشرقي من مدينة فيق، اعمارها قديم لوجود أبنية قديمة وبقايا جدران أثرية، عمل سكانها في الزراعة وتربية المواشي قبل ان يتم تهجيرهم وتدمير القرية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.انظر قرية مجدولية على الموقع www.jawlan.org

(5) كيوان والاسدي، **قضية**، ص 94.

بدأت نقطة للناحال في أواخر عام 1978، وفي شهر كانون ثاني 1980 قرر أعضاء في حركة هشومير هتسعير تحويل الناحال إلى كيبوتس، وبعد شهرين وصلت إليها الدفعة الأولى من المستوطنين التابعين للحركة[1].

تكمن أهمية المستوطنة في موقعها على قمة تلة ناطور التي تكشف بشكل كامل منطقة سهل البطيحة وبحيرة طبرية وجبل الشيخ، وتوفر الحماية العسكرية لمجموعة المستوطنات التي تقع في الجنوب من خسفين وحتى الحمة.

ورغم هذه الأهمية فإن عدد المستوطنين فيها حتى عام 2006 لم يتجاوز 30 مستوطناً يستغلون ما مساحته 250 دونما من الأراضي التابعة لقرية مجدولية ومزرعة أم القناطر.

وحفاظا على المستوطنة واستمرارا لتعزيز الاستيطان وتشجيعه في هضبة الجولان، وللحيلولة دون حدوث أية تسوية سياسية لعودة الجولان إلى السوريين؛ دعا قادة مستوطنة ناطور اليهود المتدينين إلى القدوم والسكن فيها لتوسيعها وزيادة عدد ساكنيها.

وتلبية لهذه الدعوة صادقت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان على تحويل المستوطنة إلى موشاف للدمج بين أسس الاستيطان الخاص والمشترك (العلماني والمتدين). وتضم حاليا مستوطنين علمانيين ومتدينين يعملون في الزراعة وبعض الأعمال الحرة[2].

16. كناف Kanaf :

نسبة إلى القرية العربية كنف[3]. ويعود إنشاؤها إلى العام 1985، عندما قام خمسة مستوطنين بوضع عدة بيوت مؤقتة على أنقاض القرية العربية كنف، بين مستوطنة معاليه جملا

---

(1) الجعفري، **المستعمرات**، ص 141.

(2) مستوطنة ناطور على الموقع www.jawlan.org

(3) كنف: من قرى الجولان، تقع إلى الشرق من بحيرة طبرية، تشتهر بخصوبة الأرض وكثرة الينابيع، عمل سكان القرية في الزراعة وتربية المواشي، شارك سكانها في الثورة ضد الاستعمار الفرنسي على سوريا. دمرت القرية على يد القوات الإسرائيلية واضطر سكانها البالغ عددهم 300 نسمة إلى النزوح داخل سورية حيث سكنوا في محافظة درعا ودمشق. انظر قرية كنف على الموقع: www.jawlan.org

وراموت إلى حين الانتهاء من أعمال البناء في المستوطنة التي تقع على ارتفاع 400 متر فوق سطح البحر، لإيواء بعض العائلات التي تم إخلاؤها من مستوطنات سيناء.

وتدعي إسرائيل أن المستوطنة أقيمت على أنقاض معبد يهودي يعود إلى العصر الروماني، مستغلة بعض الآثار التي اكتشفت في المكان ونسبتها إلى بعض القبائل اليهودية التي عاشت في تلك العصور؛ بغية إيجاد حجة تاريخية تدعم عملية الاستيطان المستمرة في المنطقة[1].

دشنت المستوطنة رسميا عام 1991، وكان هذا الإعلان الإسرائيلي الرسمي بإقامة مستوطنة جديدة، رسالةً واضحة إلى مؤتمر السلام الدولي في مدريد مفادها عدم استعداد إسرائيل للتخلي عن هضبة الجولان، ودليل ذلك أنها ماضية في سياستها الاستيطانية هناك.

بلغت مساحة المستوطنة 200 دونم. ومع نهاية عام 2000 بلغ عدد المستوطنين 219 مستوطناً[2]، وفي العام نفسه كان العمل مستمرا لانجاز 24 وحدة سكنية ضمن الخطة التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية لتوسيع حدودها[3].

وتصدر السلطات المعنية إعلانات كثيرة تدعو فيها المستوطنين للإقامة في المستوطنة وتنظم رحلات مجانية إليها. ولمضاعفة دورها وأهميتها من الناحية السياحية احتكرت أحد شواطئ بحيرة طبريا المعروف بشاطئ دوغل، وأقامت عليه مرافق سياحية متعددة[4].

17. ميتسار Mezar :

وتعني المضيق. بدأت نواتها الاستيطانية عام 1981، عندما قامت حركة الكيبوتسات الموحدة بوضع حجر الأساس، تمهيدا لإنشائهاعلى أراضي قرية الياقوصة العربية بالقرب من نهر اليرموك أقصى جنوب الجولان المحتل[5].

---

[1] نشرة تعريفية عن مستوطنة كناف صادرة عن المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان www.golan.org.il

[2] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مرجع سابق.

[3] FMEP,OP.cit , nov , 1999

[4] مستوطنة كنف على الموقع الالكتروني www.jawlan.org

[5] الياقوصة: من قرى الجولان، تشرف على على وادي نهر اليرموك، على بعد 3 كم شرق مدينة فيق، في القرية عين ماء تسمى " ماء العين". طرد سكانها والبالغ عددهم 700 نسمة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. انظر قرية الياقوصة على الموقع: www.jawlan.org

وسرعان ما فشل هذا المشروع لقلة المستوطنين الراغبين في السكن في هذا الموقع، بسبب قربه من ملتقى الحدود الأردنية_ السورية _ الفلسطينية، وانعزال المستوطنة عن باقي المستوطنات في الجولان[1].

إلا أن مجلس مستوطنات الجولان، وبمصادقة من الحكومة الإسرائيلية أعاد إنشاء المستوطنة عام 1991، وأطلق عليها اسم كيبوتس ميتسار، وهي إحدى المستوطنات التي أقيمت ردا على انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وفيها إشارة واضحة إلى تمسك إسرائيل بالجولان، وعدم نيتها مقايضته مقابل السلام مع سوريا.

ولتنشيط حركة المستوطنين في المستوطنة أقامت الحكومة الإسرائيلية مركزاً شبابياً، لتأهيل الطلاب والطالبات من خريجي الثانوية للخدمة في الجيش الإسرائيلي، وقد أنيط بهؤلاء الطلاب مهمة حماية الحدود، والإشراف المباشر على نهر اليرموك القريب منها. وأقيم فيها عدد من المواقع والمنتجعات السياحية، حيث يقصدها السياح بسبب مناخها الدافئ في فصل الشتاء[2].

على الرغم من ذلك، إلا أن عدد السكان فيها حتى عام 2000 لم يتعد 55 مستوطناً يعملون في زراعة الأشجار المثمرة مستغلين مياه نهر اليرموك في عمليات الري[3].

---

[1] أبو صبيح، **دليل**، ص 147.

[2] معلومات عن المستوطنة على الموقع www.jawlan.org

[3] **دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية**، مصدر سابق.

الفصل الخامس

الموقف من الاستيطان في هضبة الجولان

1967 – 2000

أولا – الموقف العربي

ثانيا– الموقف الدولي

ثالثا – موقف الأمم المتحدة

الفصل الخامس

الموقف من الاستيطان في هضبة الجولان 1967 – 2000

أولا: الموقف العربي

1. موقف الحكومة السورية:

منذ بداية الاحتلال الصهيوني للبلاد العربية عام 1967 ، أدانت سورية كل الإجراءات الإسرائيلية الاستيطانية التي تهدف لتهويد الأرض العربية ، معتبرة أن كل إجراء أقامته الدولة الصهيونية على أرضها المحتلة باطلاً، وأنَّ الحلّ الجذري لذلك يكمن في استعادة سيادتها عليها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الموقف السوري من قضية الاستيطان في هضبة الجولان يرد في إطار رفض سورية لوجود الاحتلال على أي جزء من الأرض العربية، ومن هذا المنطلق، فإنها ترفض أي إجراء مرتبط بوجود الاحتلال الإسرائيلي وناجم عنه.

وفي هذا الإطار، وبعد أقل من أسبوع على احتلال الجولان، بدأت الحكومة السورية الاتصالات الرسمية مع الأطراف العربية والدولية، لبحث تداعيات الحرب الصهيونية على الدول العربية وما آلت إليه من نتائج.

ففي 15 حزيران 1967 زار الرئيس السوري آنذاك نورالدين الأتاسي الجزائر ثم تابعها إلى القاهرة وعقد اجتماعا مع الرئيس عبد الناصر[1] ناقش خلاله نتائج الحرب والاستراتيجية التي يجب إتباعها لوضع حد للمشروع التوراتي الصهيوني التوسعي.

ثم تابع الأتاسي جولته بعد يومين؛ فتوجه إلى الأمم المتحدة، وعقد اجتماعا مع رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي كوسيجن kossigin[2], لبحث أعمال إسرائيل العدوانية، ولمحاولة

---

[1] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، تحرير: برهان الدجاني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط 1، 1969، ص 244.

[2] م. ن، ص 244.

استصدار موقف دولي يدين سياستها التوسعية، لاسيما بعد أن باشرت إسرائيل بإقامة أول مستوطنة في هضبة الجولان بتاريخ 1967/7/16، كمؤشر هام على بقائها في المنطقة.

وفي مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في 1967/7/17 تقدمت سورية بمشروع طالبت خلاله الدول العربية بوقف ضخ البترول عن الدول التي وقفت مع إسرائيل، وسحب الأرصدة المالية من بنوك الدول المعادية، وقطع العلاقات السياسية معها، واتخاذ موقف موحد للدول العربية في الأمم المتحدة[(1)] مناهض لإسرائيل ولمشروعها الاستيطاني الذي ينفذ على الأرض العربية المحتلة.

وكان المؤتمر قد أصدر بيانًا أوصى فيه بمنع وصول النفط العربي بشكل مباشر أو غير مباشر للدول المعتدية، أو المشاركة في العدوان على سيادة أي دولة عربية، كما أشار البيان إلى أن مشاركة أي بلد في هذا العدوان ستجعل أصول شركاته ومواطنيه داخل أراضي البلدان العربية تخضع لقوانين الحرب، بما فيها أصول شركات النفط. وكان العراق أول بلد عربي يقوم بقطع النفط العراقي تنفيذا لقرار مؤتمر وزراء النفط السابق[2].

كما أصرت سورية على رفض التعامل، أو التعاون العسكري أو حتى السياسي مع الانظمة "الرجعية" الموالية للغرب[3]، ولذلك قاطعت مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بعد العدوان الإسرائيلي في الخرطوم في الفترة من 29 آب – 2 أيلول 1967 " لأن وزراء الخارجية العرب لم يوافقوا في اجتماعهم الأخير على توصيات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب"[(4)]، وسمح للدول المنتجة باستئناف صادرات النفط والاستفادة من العائدات التي تجنيها تجارة النفط للدخل القومي لهذه البلاد.

[(1)] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص 21.

[2] م. ن، ص 19.

[3] زياده، **السلام**، ص 120.

[(4)] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص 247.

وكانت سورية تعول كثيراً على استخدام سلاح النفط وسيلة للضغط على إسرائيل والدول الداعمة لها، وإجبارها على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967، كما رأت سورية أن قرار وقف تصدير النفط بإجماع عربي سيكون مقدمة لوجود تضامن عربي، ويوحد البلدان العربية المشاركة في تنفيذ القرار.

وبعد أن تصدر شعار إزالة آثار العدوان عناوين القمم العربية التي تلت قمة الخرطوم، رفضت سورية وبحزم مطلق "كل المشاريع المعروضة على مجلس الأمن التي تنطوي على تكريس أي من نتائج العدوان الإسرائيلي"[1]، والتي رأت فيها اعترافا ضمنيا بوجود الاحتلال الإسرائيلي، وإقرارا واقعا بممارساته وإجراءاته الاستيطانية التوسعية على حساب الأرض العربية المحتلة.

لذلك؛ دعت إلى اتخاذ الكفاح المسلح سبيلاً وحيداً لدحر الاحتلال الصهيوني وإعادة الحقوق العربية المسلوبة " لأنه السبيل الوحيد لفرض احترام العرب على العالم، وبالتالي ليتكلموا من موقع القوة"[2] بعيداً عن كل المساومات السياسية.

وفي إطار سعي سورية المتواصل لتحرير هضبة الجولان، شنّت بالاشتراك مع مصر هجوماً عسكرياً واسع النطاق ضد إسرائيل، وذلك بتاريخ 1973/10/6، والمعروف بحرب تشرين .

وكان الهدف الاساسي للحرب هو رغبة مصر وسوريا في استعادة اراضيهما المحتلة واعادة الكرامة للامة العربية اثر الهزيمة التي مني بها العرب في حرب حزيران 1967 . لكن سورية لم تتمكن سوى من استعادة مدينة القنيطرة[3].

---

[1] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص 249.

[2] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969**، ص 159.

[3] قبل أن ينسحب الإسرائيليون من المدينة قاموا بتدميرها بشكل كامل، ولا تزال بعض الأبنية المدمرة شاهدة حتى اليـوم على همجية الاحتلال الصهيوني وشراسته.

ومن الإنصاف القول إنّ هذه الحرب كانت الحرب الأولى التي يبادر فيها العرب ضد إسرائيل (منذ نكبة 1948 وحرب 1956 ونكسة حزيران1967)، وغيّرت مفاهيم كثيرة حول أسطورة الجيش الذي لا يقهر.

لقد ساهمت هذه الحرب ونتائجها في رفع معنويات الشعب العربي الذي أثقلته الهزائم، كما أعادت الثقة بالجيوش العربية، وبقدرتها على تحقيق النصر على العدو، بعد أن استطاعت الوصول إلى خطوط متقدمة على جبهة العدو، بل والوصول إلى قلب المستوطنات الإسرائيلية في هضبة الجولان . وكان من الممكن أن تسير هذه الحرب بشكل أفضل لو كان هناك مزيد من الوحدة والتعاون والتنسيق بين الدول العربية.

ومع بدء التحضير لعقد مؤتمر جنيف الدولي للسلام (عقد بتاريخ 1973/12/21)، رفضت سوريا المشاركة في هذا المؤتمر، ورأت أنه " سيبحث أمورا جزئية وسيؤدي إلى متاهات دون التوصل إلى وضع برنامج للانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967"[1]. كما صممت على عدم قبول الحلول الفردية التي تطرح عبر المفاوضات مع المحتل الصهيوني، والتي لا تعيد الحق كاملا لأصحابه. ووضعت شروطها لقبول أية تسوية سلمية في منطقة الشرق الأوسط، والتي "لا يمكن أن تتم قبل أن تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي تحتلها، وتخلي مستوطناتها الجاثمة عليها وتعيد الأرض لأصحابها الشرعيين"[2].

لقد كانت سورية تخشى من أن تؤدي اتفاقيات السلام المنفردة إلى إضعاف موقفها التفاوضي، والى عزلها وإخضاعها للشروط الأمريكية والإسرائيلية. وقد استمرت سوريا بالتمسك بموقفها الرافض لوجود الاحتلال الإسرائيلي ولممارساته التوسعية والاستيطانية على الأرض العربية، وكان الرئيس السوري حافظ الأسد قد أكد مرارا "على عدم جدوى الإجراءات

---

[1] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973**، ص 180.

[2] م. ن، ص 250.

الإسرائيلية غير القانونية لفرض احتلالها وتكريسه ولتغيير الوضع الديمغرافي والقانوني للجولان السوري المحتل"[1].

وبعد القرار الذي اتخذته الكنيست بضم الجولان عام 1981، شدد الرئيس الأسد على موقفه المتمسك بتحرير الجولان، وإعادته للسيادة السورية قائلا: " إن الجولان ليست محتلة بقانون تسنه إسرائيل، ولن يتوقف تحريرها على عدم وجود قانون تسنه إسرائيل. لن تأخذه إسرائيل بقانون ولن نسترجعه نحن بقانون"[2].

أثمرت الضغوط الأمريكية التي مورست على الدول العربية المنخرطة في الصراع مع إسرائيل، عن موافقة هذه الدول، لحضور مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 لتسوية هذا الصراع. وعلى صعيد قضية الجولان، فقد تحددت دوافع سورية وشروطها للمشاركة في هذا المؤتمر، كما جاء في خطاب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، وهي" تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و 338 اللذين ينعقد على أساسهما المؤتمر بكل أجزائهما على جميع الجبهات......، وهذا يعني أن كل شبر من الأرض العربية التي احتلها الإسرائيليون بواسطة الحرب والقوة، الجولان والضفة والقدس وغزة، يجب أن تعود إلى أصحابها الشرعيين دون نقصان"[3].

وقد ترسخ هذا الموقف الرافض للاحتلال ولسياسته الاستيطانية لدى الحكومة السورية، فبعد تولي بشار الأسد رئاسة سورية صرح قائلا:" مستوطناتُ لعدو محتل على أرضك غير مقبولة لا إنسانياً ولا شرعيًا، فلا الشرعية الدولية ولا أي شرعية تقبل بهذا الشيء، وبكل تأكيد نحن ضد بناء المستوطنات في الجولان وفي أي أرض عربية"[4].

لقد كشفت مراحل المفاوضات المتعددة التي عقدت بين سوريا وإسرائيل، أن الأخيرة ليست جادة تماما في التوصل إلى الحل القائم على أساس الأرض مقابل السلام، لقد وضعت

---

(1) الابراهيم، **الجولان**، صفحة الكترونية.

(2) **الجولان بين استراتيجية الضم**، مرجع سابق، ص 46.

(3) كيوان والاسدي، **قضية**، ص 157.

(4) الابراهيم، **الجولان**، صفحة الكترونية.

إسرائيل شروطا وعراقيل كثيرة أمام فرص التوصل لحل نهائي مع سوريا بخصوص الجولان؛ لأنها خشيت دائما من دفع ثمن للسلام، وهذا الثمن يعني إعادة هضبة الجولان كاملة للسورين.

اما على صعيد المقاومة الجولانية الشعبية ، فقد مرت بمراحل زمنية مختلفة ، واتخذت اشكالا متعددة ، يمكن ابرازها على النحو التالي :

المرحلة الأولى: 1967-1973:

تبدأ هذه المرحلة مع نهاية حرب حزيران 1967 التي نتج عنها احتلال إسرائيل لهضبة الجولان وحتى حرب تشرين أول 1973. فقد تركت هزيمة حرب عام 1967 آثارا سلبيه على العرب بشكل عام, وعلى سكان الجولان الذين كانوا عرضة للقصف والتدمير والتشريد بشكل خاص، بعدما اتخذت قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم عدداً من الإجراءات والممارسات التعسفية والقمعية التي تحدثنا عنها في الفصول السابقة.

وقد حاولت إسرائيل خلال هذه الفترة العمل على فرض دولة درزية[1]،ومنذ اللحظات الأولى لانتهاء الحرب, وبعد أن بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق سياستها التوسعية في الجولان , تنبه المواطنون السوريون لأبعاد المخطط الصهيوني، ولحقيقة المشروع التوراتي الذي يحاول الصهاينة تطبيقه على الأرض العربية المحتلة.

وفي مواجهة هذه السياسة الصهيونية التي تمارس شتى أنواع القمع، لحمل من تبقى من السكان على هجرة أرضه، وعلى الرغم من محدودية عدد السكان الذين صمدوا في قرى الجولان الخمس، إضافة إلى صعوبة التواصل مع العالم الخارجي وانعدامه في بعض الأحيان. أمام كل هذه الظروف والتحديات، لم يتوان سكان الجولان في الدفاع عن أرضهم، واعدوا العدة لمقاومة الاحتلال ودحره [2] ، فشهدت هذه الفترة تنظيم خلايا المقاومة السرية لحث المواطنين على التصدي لمخططات الاحتلال الرامية لتعزيز سيطرتها على الجولان وعزله نهائيا عن

---

[1] زياده، **السلام**، ص 248.

[2] أبو جبل، أيمن، الجولان منذ الاحتلال وحتى اليوم www.jawlan.org

سورية, وكانت إسرائيل غالبا ما تطلق على شبكات المقاومة عبارة "شبكات التجسس" للتقليل من شأن نشاطها الوطني[1].

وقد ركزت هذه الخلايا معظم جهودها في جمع المعلومات خاصة العسكرية ونقلها إلى دمشق عبر خطوط وقف إطلاق النار، حيث ساهم فيها وبفاعلية نشطاء من حزب البعث والأحزاب الناصرية، وقد استطاع الاحتلال كشف خلايا عدة، وحكم على أعضائها بالسجن لفترات طويلة[2].

إلا أن التعبير السياسي العلني الأول الذي كشف عن مشاعر المواطنين في الجولان بشكل صادق وعفوي كان عام 1970، عندما خرج آلاف السكان إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة تعبيرا عن حزنهم لوفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وقد انتهت هذه المظاهرات باشتباكات مع جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين اعتقلوا عدداً كبيراً من المتظاهرين، كما فُصل بعض المدرسين الذين شاركوا في التظاهرات من مدارس الهضبة[3].

وبتاريخ 1971/6/4 أعلنت السلطات الإسرائيلية عن اكتشاف شبكة جديدة للعمل مع سوريا، وألقت القبض على الزعيم الوطني كمال كنج أبو صالح الذي حكمت عليه بالسجن 23 عاما[4].

وقد شكلت هذه الحادثة ضربة قاسية للمقاومة الجولانية، حيث كثف الاحتلال الإسرائيلي مراقبته لتحركات المواطنين، وضاعف من عدد العملاء الذين جندهم لكشف هذه الخلايا، كما قلل من الاتصال مع الوطن الأم سورية.

---

(1) غريزي، **معاناة**، ص 145.

(2) كيوان والاسدي، **قضية**، ص 140.

(3) مرعي، تيسير وحلبي، أسامة، ***الحياة تحت الاحتلال: مرتفعات الجولان***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 132، شتاء 1993، ص 34.

(4) كيوان والاسدي، **قضية**، ص 141.

وبعد أن تسلل اليأس والإحباط إلى نفوس المواطنين العرب في الجولان, حيث طال أمد الاحتلال، وأصبح وجوده على الأرض العربية حقيقة واقعة لا مفر منها، وبخاصة عند النظر إلى الجيوش العربية التي منيت بهزيمة ساحقة في حرب 1967[(1)], جاءت حرب تشرين 1973 لتشكل محطة هامّة ومشرقة في التاريخ العربي.

فحقيقة أن سورية استعادت ولو لفترة قصيرة جزءاً كبيراً من مرتفعات الجولان، كسرت الحاجز النفسي لدى المواطن العربي وبعثت الأمل في النفوس، كما أعادت الثقة للجيش العربي وبقدرته على استعادة أرضه.

وبعد عملية تبادل الأسرى التي حدثت بين السوريين والإسرائيليين عقب الحرب , خرج الأسرى السوريون من سجون الاحتلال، وكانوا قد اكتسبوا أفكارا من المناضلين الفلسطينيين الذين شاركوهم مرارة السجون، وبدأ الناس يعبرون صراحة عن رغبتهم في العودة إلى أحضان الوطن الأم سورية[(2)].

وفي مطلع عام 1973 تلقت المقاومة ضربةً جديدةً إثر استشهاد المناضل عزت شكيب أبو جبل أحد قادة خلايا المقاومة، في كمين إسرائيلي وهو يجتاز الشريط الحدودي ويحمل معلومات عسكرية عن العدو الإسرائيلي إلى داخل سورية[3] .

وبعد هذا الحادث اعتقلت سلطات الاحتلال العشرات من أفراد التنظيم السري الذين صدرت بحقهم أحكام تصل إلى السجن الفعلي لمدة 30 سنة[(4)]، وحتى نهاية هذه المرحلة لم تكن هناك حركة جماهيرية أو مقاومة منظمة بالمعنى الفعلي لها.

[(1)] زياده، **السلام**، ص 249.

[(2)] مرعي وحلبي، **الحياة**، ص 34.

[3] ابو جبل ، ايمن ، الجولان منذ الاحتلال ، على الموقع www.jawlan.org

[(4)] البطحيش، **الجولان**، ص 33.

المرحلة الثانية: 1973–1981:

تمتد هذه المرحلة بعد حرب 1973، وما أسفرت عنه نتائجها وحتى عام 1981، وهو العام الذي شهد ضم الجولان إلى ممتلكات الكيان الصهيوني.

وقد مثلت هذه المرحلة فترة انتقالية هامة لخلايا المقاومة التي انطلقت من النضال السري إلى النضال السياسي العلني في الجولان, وهي بمثابة مرحلة التقاط الأنفاس وإعادة تقييم الأوضاع المحلية الداخلية في الجولان[1], خاصة بعد وصول حزب الليكود المتطرف لسدة الحكم في إسرائيل، الذي باشر بإرغام المواطنين على الحصول على الجنسية والهوية الشخصية الإسرائيلية.

لقد دفع هذا الإجراء المواطنين للقيام بمظاهرات شعبيه واسعة ضد سياسة الاحتلال, كما دعا رجال الدين الدروز المواطنين إلى اجتماع عام في خلوة مجدل شمس[2]، وذلك في أوائل آذار 1981, وقرر المجتمعون فرض الحرمان الديني والاجتماعي على كل مواطن يقبل بالجنسية الإسرائيلية[3].

كما أقر الاجتماع الوثيقة الوطنية التي نشرت بتاريخ 1981/3/25، والتي أكد فيها مواطنو الجولان تمسكهم بالجنسية العربية السورية واللغة العربية وأراضيهم التي ورثوها أباً عن جد، كما أعلنوا رفضهم القاطع للقرار الإسرائيلي بضم الجولان وعدم اعترافهم بشرعية المجالس المحلية والمذهبية التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي عليهم[4].

---

[1] أبو جبل، أيمن، **الجولان** www.jawlan.org.

[2] الخلوة: المجلس الديني الدرزي، مكان يجتمع فيه رجال الدين الدروز حسب التقاليد الدينية الخاصة بمذهبهم.

[3] الحرمان الديني والاجتماعي يعني: منع حملة الهويات من دخول أماكن الصلاة ومقاطعتهم على الصعيد الاجتماعي وعدم المشاركة في أفراحهم وأتراحهم وعدم التزاوج معهم، ومقاطعتهم اقتصاديا، ونتيجة لهذا القرار بدأ جزء كبير من حملة بطاقة الهوية الإسرائيلية بإعادتها إلى السلطات الإسرائيلية. الجعفري، وليد، ***دروز الجولان نهوض وطني في مواجهة الضم***، **شؤون فلسطينية**، تشرين الثاني 1981، ص 46–47.

[4] انظر نص الوثيقة الوطنية في: البطحيش، **الجولان**، ص 38–39.

وتأكيدا على ما جاء في الوثيقة أصدر المواطنون السوريون في هضبة الجولان بيانا إلى الرأي العام العالمي والإسرائيلي حددوا فيه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضدهم، وناشدوا الشرفاء في كل أنحاء العالم بالاهتمام بقضيتهم بعد أن تعدت سياسة الاحتلال الإسرائيلي ضدهم كل الحدود المألوفة[1].

وبموازاة ذلك، استمرت عمليات المقاومة الجماهيرية التي اتخذت شكل المظاهرات والاحتجاجات والتحريض ضد سياسة الاحتلال الإسرائيلي، ووجوده وممارساته في الجولان, وقد ازدادت هذه المقاومة بعد موافقة الكنيست الإسرائيلي على قرار ضم الجولان بتاريخ 1981/12/14, فأعلن المواطنون إضرابا عاما لمدة ثلاثة أيام،وشهدت القرى مظاهرات عارمة، وأقفلت المحلات التجارية، كما رفعت الإعلام السوداء في قرية مسعده استقبالا لقوات البوليس وحرس الحدود التي حلت محل الجيش في قرى الهضبة بعد سن قانون الضم [2].

وأرسل المتظاهرون مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول القرار الإسرائيلي، ناشدوه من خلالها بالتدخل لوقف تنفيذ قرار الضم، كما أرسلوا عريضة إلى الحكومة الإسرائيلية تطالبها بإلغاء القرار[3].

وشدد المواطنون على رفضهم لهذا القانون، وقرروا مقاومته بكل ما يملكون من قوة وجهد واعتبروا تاريخ 12/14 يوماً أسود في تاريخهم[4].

وقد كان للمرأة الجولانية دورُ بارز في عملية المقاومة ومساندة حركة الاحتجاج ضد إجراءات الاحتلال، فشاركت في توزيع المناشير المناهضة للاحتلال، وكتابة الشعارات الوطنية على الجدران، وكان لها مشاركة فعالة في المظاهرات والتصدي المباشر لقوات العدو،كما ساهمت في حركة المقاومة السّرية التي اكتشفتها إسرائيل، وحكم عليهن بالسجن[5].

---

[1] انظر نص البيان في: البطحيش، **الجولان**، ص 39- 41.

[2] شقير، **الجولان**، ص45.

[3] كيوان والاسدي، **قضية**، ص 146.

[4] شقير، **الجولان**، ص 44.

[5] الحسن، **الجولان**، ص 148.

وكمثال على هذه المشاركة، عقدت مجموعة من النساء العربيات في المرتفعات السورية المحتلة اجتماعا بتاريخ 1981/12/18، وأصدرن بياناً تضمن تحليلاً دينياً وتاريخياً، وتوصلن إلى أنه لا يمكن القبول بالجنسية الإسرائيلية وربط عاداتنا وتقاليدنا بأمّة غير الأمّة العربيّة، واعتناق عادات غير ما تقرّه الأعراف العُرفية، وأعلنّ بأنهنّ مستعدات للقتال جنباً إلى جنب مع الرجل حتى التحرير[1].

استمرت المقاومة في الجولان بأشكالها المختلفة والمتنوعة، واستمر معها صمود المواطنين العرب، وإصرارهم على مواصلة درب النضال والمقاومة، حتى تحرير آخر شبر من جولانهم المحتل، وبتاريخ 1982/2/13 عقد السكان اجتماعاً عاماً في المجلس الديني في مجدل شمس، تقرر فيه الإعلان عن الإضراب العام والمفتوح احتجاجاً على الممارسات التعسفية ضد السكان، وطالبوا إسرائيل بإلغاء قانون ضم الجولان وإطلاق سراح المعتقلين الإداريين والسياسيين، والكف عن مضايقة السكان وعدم إرغامهم على القبول بالهوية الإسرائيلية[2].

وقد ساهم الإضراب في تصاعد حدّة النضال الوطني كمّاً ونوعاً، وكان من أهم مظاهره ازدياد تماسك الناس، وتعميق وعيهم وانتشاره, وعزل العملاء وتراجع بعضهم... كما أيقظ الإضراب وما رافقه من قمع, شعوراً بالتضامن من بعض قوى اليسار الإسرائيلي[3].

وخلال الإضراب، أعلن الجيش الإسرائيلي عن منطقة الجولان منطقة عسكرية مغلقة وفرض منع التجول الكامل فيها، كما أجبر السكان على القبول بالهوية الإسرائيلية وأوقفت كل أشكال المواصلات من المنطقة واليها, كما رفضت كل محاولات اللجنة الدولية للصليب الأحمر لزيارة المنطقة[4]، إضافة إلى منع وسائل الإعلام من الوصول إليها وتغطية أحداث الإضراب، لإضعاف عزيمة المضربين، وحتى تبقي إسرائيل نفسها بعيدة عن أيّة انتقادات وضغوط دولية.

---

[1] الحسن، **الجولان**، ص 45.

[2] انظر نص بيان الإضراب في: البطحيش، **الجولان**، ص 49-50.

[3] أبو جبل، أيمن، **الجولان** www.jawlan.org.

[4] زياده، **السلام**، ص 250.

إلا إن الإضراب الكبير كما درجت تسميته انتهى بتاريخ 1982/7/21، بسبب غزو إسرائيل للبنان، وحصار العاصمة بيروت، وبدأ المخزون الغذائي لدى المواطنين في الجولان بالنفاذ، ونفقت مئات من المواشي بسبب منع سلطات الاحتلال من وصولها إلى المراعي، وتراجع الإسرائيليون عن إصرارهم على موضوع الجنسية، ولم يرد في بطاقات الهوية ووثائق السفر التي وزعت في النهاية ذكر للجنسية الإسرائيلية، وسمح لسكان الجولان بعدم تأدية الخدمة العسكرية، وحتى الآن تعتبر إسرائيل سوريي الجولان مقيمين في إسرائيل وليسو مواطنين فيها[1].

المرحلة الثالثة: بعد قرار الضم والإضراب الكبير عام 1982:

بعد فشل المحاولات الصهيونية في كسر إرادة مواطني الجولان وصمودهم، عمل بعض المسؤولين الإسرائيليين على إعادة تقييم سياستهم هنا حيث تبنوا سياسة أكثر قمعا وتعسفا , فأصبحت العقوبات أشد والإغراءات أكثر، وطال ذلك كل مجالات الحياة، كالبناء والتعليم والصحة وغيرها.

وقد أدت سياسة القمع هذه إلى تنامي حدة المقاومة، وتبلورت مواقف وطنيه أكثر حده، وجدت تعبيرها في أطر تنظيمية سرية وعلنية , كالمؤسسات والأندية الوطنية والثقافية التي هدفت إلى العمل السياسي والاجتماعي والإنمائي لسد الاحتياجات المعنوية والفكرية والثقافية وملء الفراغ الذي ولده الإضراب التاريخي سياسياً[2] مثل جمعية الجولان الأكاديمية التي تأسست سنة 1983 والجمعية العربية للتطوير التي تأسست عام 1991[3].

وفي الميدان العسكري أسست "حركة المقاومة السرية" في الجولان على يد مجموعه من الشباب الوطني، وقد تبنت هذه الحركة عدة أعمال عسكريه منها: مداهمة مخازن المستعمرات والاستيلاء على معداتها العسكرية، وتفكيك الألغام الأرضية، واستخدام مادة (ت.ن.ت) الموجودة

---

(1) مرعي وحلبي، **الحياة**، ص 37.

(2) ابو جبل، ايمن، **الجولان** www.jawlan.org.

(3) مرعي وحلبي، **الحياة**، ص 41.

فيها لصنع المتفجرات، لضرب معسكرات الاحتلال أو زرعها في طريق الآليات العسكرية الإسرائيلية.

وفي منتصف الثمانينات بدأت بوادر الانقسام تظهر داخل التيار الوطني في الجولان، فخلال هذه المرحلة برز جيل جديد من الشباب الذي كان عرضة للتأثيرات الأيديولوجية، كما انخرط هذا الجيل في المؤسسات الإسرائيلية المختلفة التعليمية منها والرياضية والفكرية، مما أدى إلى حدوث مواجهات بين رجال الدين الدروز الذين يعارضون التغييرات، وبين الشبيبة التي تؤيد العصرنة، والتي بدأت تطرح على نفسها أسئلة تتعلق بالانتماء إلى الهوية السورية والموقف من النظام الحاكم، ولا غرابة في ذلك؛ فمعظم أبناء هذا الجيل ممن ترعرع أو ولد في كنف الاحتلال، بينما أبناء الجيل القديم عاشوا في ظل حكومتهم السورية، ولمسوا الفرق بالعيش في ظل حكومة ينتمون لها وبين العيش تحت حكم محتل غاصب، مارس ضدهم كل أساليب القمع والإرهاب وسلبهم أدنى حقوقهم الشرعية في العيش بحرية وكرامة.

ومع انعقاد مؤتمر مدريد الدولي للسلام، ودخول سوريا في مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين، أحيت هذه المفاوضات الروح في نفوس الكثيرين من مواطني الجولان، وجددت لديهم الآمال بحدوث تسوية تعيدهم إلى الوطن الأم، وتجمعهم بأقاربهم وذويهم النازحين، وعن ذلك يقول أحد مواطني الجولان، يدعى صقر أبو صالح " نحن نرى في هضبة الجولان جزءاً لا يتجزأ من سورية، ونحن نتمنى السلام، ونتمنى أن نرجع إلى أهلنا ولبلادنا ولوطننا "[1].

إلا أن شيئا من ذلك لم يتحقق حتى اللحظة، ولا يزال أهلنا الصامدون في الجولان يقاومون كل المشاريع الهادفة لإدماجهم في المجتمع الإسرائيلي، وهم يصرون على التمسك بهويتهم السورية وذلك أضعف الإيمان.

---

(1) أرشيف مؤسسة الأرض، وثيقة رقم 5/5/17 بتاريخ 1991/6/24.

2. موقف الجامعة العربية:

سيطرت قضية الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة على جزء كبير من المناقشات التي سادت داخل أروقة الجامعة العربية. كما احتل موضوع الاستيطان جانبا هاما من هذه المناقشات على وجه التحديد والخصوص. وتعددت القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية بخصوص موقفها من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وبناء المستوطنات، واستحوذت القضية الفلسطينية على مناقشات ومقررات مؤتمرات القمم العربية، أما قضية الجولان فكانت ترد في سياق الموقف العربي الرافض والمندّد لسياسة الاحتلال الصهيوني في الأراضي المحتلة بشكل عام. علما أن القرارات التي اتخذتها دول الجامعة العربية لم تتعد كونها " توصيات أكثر منها قرارات إجرائية"[1].

وبعيد حرب حزيران، ركز الخطاب العربي على الدعوة لإزالة آثار العدوان الصهيوني، وتجسّد هذا الخطاب في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد بتاريخ 17 حزيران1967 في الكويت، وبحث هذا المؤتمر أربعة مشروعات طالبت بإزالة آثار العدوان ووقف ضخ البترول للدول المعادية للعرب وتوحيد جميع الجهود العربية وتوحيد القيادة في الجيوش العربية[2].

أما المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية العرب فقد افتتح في العاصمة السودانية الخرطوم في الأول من آب 1967، وأعلن المجتمعون أن العدوان الصهيوني الاستعماري ما هو إلا بداية للغزو الاستعماري الامبريالي[3]، واختتم المجتمعون المؤتمر بإصدار لاءاتهم الثلاثة المشهورة بأن لا للصلح مع إسرائيل ولا للتفاوض معها ولا للاعتراف بها.

وفي الفترة ما بين 16 – 21 آب 1967 عقد في العاصمة الأردنية عمّان مؤتمر العالم الإسلامي الذي ضم وفود إحدى وعشرين دولة، للبحث في وسائل صدّ العدوان وتخليص المناطق العربية المحتلة من أيدي غاصبيها.

---

[1] الدويك، موسى القدسي، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، توزيع: منشأة المعارف، الإســكندرية، مصر، د. ط، 2004، ص 495.

[2] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص 21.

[3] م. ن، ص 23.

ومن ضمن المقررات التي توصل إليها المجتمعون كان " استنكارهم لاحتلال سيناء وغزة والجولان، ودعوا المنظمة الدولية والدول الكبرى لاتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بإزالة آثاره"[1].

وتتابعت بعد ذلك مؤتمرات الدول الإسلامية، وتوالت قراراتها الداعية إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، والتي استمرت في تحميل المجتمع الدولي بهيئاته وتنظيماته المختلفة مسؤولية التطورات التي تجري في الأراضي العربية المحتلة دون أن تجد آذاناً صاغية لمثل تلك الدعوات، وكان آخرها القرار 8/3س الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، في الدورة الثامنة والعشرين المنعقدة في باماكو في حزيران 2001، إذ أكد المؤتمر أن إقامة المستوطنات واستقدام مستوطنين إلى الجولان السوري المحتل يشكل خرقاً لاتفاقية جنيف، وأدان المؤتمر إسرائيل لعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن، واستمرارها في تغيير الطابع القانوني للجولان، وأكد على حق سورية في استرجاع كامل سيادتها عليه[2].

وعلى خلفية الانتصار الذي حققته الجيوش العربية ضد إسرائيل عام 1973 عقد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر يوم 26 تشرين الثاني من العام نفسه، وذلك لتنسيق مواقف الدول العربية، ولبحث قبولها قرار وقف إطلاق النار رقم 338 الصادر عن مجلس الأمن ودراسة ما يترتب علية من مواقف[3].

أما مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام 1981، فقد فشل في التوصل لموقف عربي موحد من الحلول السياسية التي طرحت في ذلك الوقت، لا سيما بعد توقيع مصر اتفاقية صلح منفردة مع إسرائيل عام 1979، الأمر الذي أدى إلى عقد مؤتمر فاس مرة أخرى عام 1982، وتم فيه إقرار مجموعة من المبادئ التي تمثل الأسس المقبولة

---

[1] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص 91 – 93.

[2] **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 68.

[3] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973**، ص 182.

لتحقيق السلام العادل في المنطقة وعلى رأسها انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإزالة المستعمرات التي أقيمت فيها بعد عام 1967[1].

كما تبنى مجلس الجامعة العربية ما جاء في التوصية التي قدمها مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين والمنبثق عن الأمانة العامة للجامعة العربية، والذي يهتم بسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة منذ بدايتها، وطالبت التوصية الجهات المختصة في الدول العربية تكليف مندوبيها الدائمين في الأمم المتحدة بالعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لتطبيق عقوبات على إسرائيل لاستمرارها في سياستها الاستيطانية[2].

وفي معرض اهتمامها بموضوع الاستيطان الإسرائيلي، عقدت الجامعة العربية ندوة خاصة بالمستوطنات في مدينة القاهرة في 24 – 26 أيلول/سبتمبر 1979 وكانت بعنوان "الندوة الدولية عن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة"[3].

كما عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ندوة دولية في الفترة من 22 – 24 نيسان 1985 خصصت لمناقشة المستوطنات الصهيونية في الأراضي المحتلة، وحضرها متخصصون من جميع أنحاء العالم، إضافة إلى ممثلي المنظمات والهيئات الدولية المعنية بهذا الموضوع، وقدم المشاركون في الندوة أبحاثاً تتعلق بوضع المستوطنات من الناحية السياسية والقانونية والآثار المترتبة على إقامتها[4].

وقد ساهم انعقاد هذه الندوات في توفير مناخ إعلامي واسع حول المستوطنات والتعريف بها والآثار الناجمة عنها، خاصة بعد أن تم نشر أعمال هذه الندوات بلغات متعددة، وساهم فيها مشاركون من مختلف دول العالم.

---

[1] الدويك، **المستوطنات**، ص 495.

[2] م. ن، ص 497.

[3] م. ن، ص 498.

[4] انظر: **الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، دار الآفاق الجديدة.(ب. ت).

لقد تواصلت عمليات الإدانة والشجب والاستنكار التي كانت تصدر في مؤتمرات القمة العربية المختلفة، وبتاريخ 2001/7/12 صرح عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بأنه" لا يمكن لنا كعرب، ولا يمكن للجامعة العربية وأمينها العام إلا أن نرفض أقوال وأفعال رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بخصوص الاستيطان في الجولان والاحتفاظ به"[1].

وكانت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي في دورته 105 الذي عقد في هافانا في أوائل نيسان 2001 قد أصدرت بيانا أهابت فيه بالمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لتنصاع لقرارات الأمم المتحدة والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل وباقي الأراضي العربية المحتلة [2].

خلاصة القول، إن الدور الذي لعبته الجامعة العربية والمتعلق بسياسة إسرائيل الاستيطانية في المناطق العربية منذ احتلالها" لم يتعد حدود النشاط الإعلامي والإدانة اللفظية"[3]؛ إما بتوجيه الدعوات للهيئات والمنظمات الدولية للوقوف بوجه المخططات الاستيطانية الصهيونية، أو عن طريق تنظيم اللقاءات والندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية لإبراز المخاطر المترتبة على إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة.

ثانيا: الموقف الدولي

انقسم العالم عقب الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين هما: المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الصراع والتناقض يحكمان جوهر العلاقة بينهما، وقد شكل النزاع العربي الإسرائيلي أحد أركان هذا الصراع بين المعسكرين السابقين، حيث كان لهما باعٌ طويلٌ في إدارته وتوجيهه حسبما تقتضيه مصلحة كل معسكر منهما.

---

[1] **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 67.

[2] م. ن، ص 67.

[3] عناب، **الاستيطان**، ص 170.

أما قضية الجولان فقد استحوذت على جزء كبير من هذا الصراع، خاصة أن الاتحاد السوفييتي كان الداعم الأول والرئيس لمصر وسوريا والعرب بشكل عام ضد الولايات المتحدة وحليفتها الإستراتيجية في المنطقة العربية إسرائيل.

أما الموقف الدولي من الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية فيمكن الحديث عنه بالشكل التالي:

1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

رغم تباين تصريحات أصحاب القرار السياسي الأمريكي من الاستيطان خلال عهود رؤساء أمريكا منذ عام 1967 – 2000، إلا أن مواقفهم في المحصلة لم تؤثر سلبا على الاستيطان الذي يأتي الجزء الأكبر من ميزانيته من أمريكا، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية. وسنعرض فيما يلي مواقف مختلف الإدارات الأمريكية من جمهوريين ومحافظين من هذا الأمر.

كانت الولايات المتحدة عشية الاحتلال الإسرائيلي للبلاد العربية عام 1967 تحت إدارة الرئيس **جونسون** Johnson (1963–1968)، الذي وافق على القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وقد تضمن هذا القرار جميع المبادئ التي اقترحها جونسون للتسوية في البيان السياسي الذي أصدره في 19 حزيران1967[1]، بالإضافة إلى دعوة متوازية عن قصد تقضي بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من **أراضٍ** احتلت في النزاع الأخير، وإنهاء جميع ادعاءات الحرب والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة، وحقها في العيش بسلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها، ولا تتعرض للتهديدات أو أعمال القوة[2].

---

[1] الهور، والموسى، **مشاريع**، ص 73 – 74.

[2] كوانت، وليام ب، **عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي- الإسرائيلي منذ 1967**، تعريب: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002، ص 105.

إلا أن قرار 242 لم يحدد أو يذكر بشكل واضح وصريح الأراضي التي يجب أن تنسحب منها إسرائيل، وخلا من أية إشارة تلزم إسرائيل بتنفيذ بنوده. ولا يزال هذا القرار الذي شكل لاحقا قاعدة أساسيه لانطلاق عملية السلام حبرا على ورق.

يمكن القول أن سياسة أمريكا تجاه الشرق الوسط بشكل عام خلال عهد الرئيس جونسون انتقلت من مبدأ الالتزام بأمن إسرائيل ضمن حدود عام 1948 إلى تأييد أطماعها التوسعية، والمساعدة على تكريس احتلالها للأراضي العربية التي استولت عليها عام 1967[1].

وبعد تسلم **ريتشارد نيكسون** Richard Nikson (1968–1972) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت مواقف الإدارة الجديدة امتدادا لمواقف سابقتها، خاصة بعد تعيين ويليام روجرز وزيرا للخارجية الأمريكية، الذي أصدر بتاريخ 1969/12/9 مشروعه الذي حمل اسمه والذي تضمن أول مبادرة أمريكية لتسوية الصراع في المنطقة العربية.

وقد دعت هذه المبادرة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية وإقامة مناطق منزوعة السلاح في سيناء[2]، لكنها لم تشر أبدا إلى وضع هضبة الجولان وإمكانية حدوث انسحاب إسرائيلي منها.

وبعيداً عن مبادرات التسوية التي كانت تعرضها الولايات المتحدة، فإن الأحداث التي كانت تجري على أرض الواقع كانت مغايرة تماماً للمواقف الأمريكية العلنية، فمضت إسرائيل في بناء المستوطنات في الجولان، واستمرت عمليات مصادرة الأراضي وتهجير السكان العرب كل ذلك لم يكن ليحدث لولا دعم الولايات المتحدة التي زودت إسرائيل بالطائرات المقاتلة من نوع (سكاي هوك آي–4) ثم رفع قرار حظر تسليح إسرائيل[3].

---

[1] ربيع، محمد عبد العزيز، **المعونات الأمريكية لإسرائيل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنـــان، 1990، ص 92.

[2] الهور والموسى، **مشاريع**، ص 121–122.

[3] زياده، **السلام**، ص 124.

كما أمدت الحكومة الأمريكية خلال حرب 1973 إسرائيل بكميات ضخمه من المعدات العسكرية بلغ حجمها 22 ألف طن، وأقر الكونغرس الأمريكي تشريعاً خاصاً لمواجهة الطوارئ حصلت إسرائيل بموجبه على 2.2 مليار دولار كمعونات خاصة[1]، وقد كان ذلك سبباً هاماً في قدرة إسرائيل على الصمود في وجه القوات السورية والمصرية خلال حرب تشرين 1973 واستمرار احتلالها للأراضي العربية.

أما في عهد الرئيس **فورد Ford** (1972 – 1976) فقد استمر التناغم بين إسرائيل والولايات المتحدة، ظهر ذلك في الرسالة التي أرسلها فورد إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية رابين يقول فيها " لم تحدد الولايات المتحدة موقفا نهائيا بشأن الحدود بين سوريا وإسرائيل، وعندما تفعل ذلك فإنها ستعطي وزنا كبيرا لما تراه إسرائيل من أن أي اتفاقيه سلام مع سورية لابد أن تتضمن بقاء إسرائيل في مرتفعات الجولان"[2].

وهو ما التزمت به الولايات المتحدة في سياستها تجاه الشرق الأوسط حتى قيام مؤتمر مدريد الدولي للسلام.كما وصل حجم المعونات الأمريكية المقدمة لإسرائيل عام 1974 رقما قياسيا حيث بلغ 2 بليون و646 مليون دولار وهو أعلى من مجموع ما تلقته إسرائيل من أمريكا خلال عشرين سنه[3].

ومع تولي **جيمي كارتر** Jimmy Carter(1976 –1980) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ظهرت لديه رغبة في التوصل إلى حل للصراع العربي _ الإسرائيلي، عندما عيّن بريجينسكي Brzezinski مستشاراً للأمن القومي، وهو المؤيد علنا فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وأحد الموقعين على تقرير معهد بروكينغز Brookings Institution الداعي للسلام في الشرق الأوسط[4].

---

[1] ربيع، **المعونات**، ص 92.

[2] كوانت، **عملية**، ص 328

[3] انظر الجدول في: ربيع، **معونات**، ص 91.

[4] كوانت، **عملية**، ص 338.

وقد أبدى كارتر لأول مرة تعاطفا حقيقيا مع مأساة الفلسطينيين ومعاناتهم[1]، الأمر الذي أثار حفيظة رئيس الحكومة الإسرائيلية رابين، فشعر بتغير في المواقف الأمريكية تجاه إسرائيل.

وفي اللقاء الذي جمعه مع كارتر طالب رابين الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً متشدداً إزاء الدول العربية للحيلولة دون حصولها على تنازلات، فأجابه كارتر: "إن للولايات المتحدة مصالح في الشرق الأوسط وليس فقط نحو إسرائيل"[2].

وترسخ موقف كارتر ووزير خارجيته فانس باعتبار الاستيطان اليهودي في الأراضي العربي المحتلة عام 1967 عملا غير مشروع[3].

إلا أن إدارة كارتر فشلت في فرض رؤيتها للسلام الشامل في المنطقة العربية ولا سيما بعد تولي الليكودي المتشدد مناحيم بيغن رئاسة الوزراء، الذي رفض وقف الاستيطان مثلما رفض الدخول في سلام شامل مع العرب، مفضلاً الحلول المنفصلة[4].

أما في عهد الرئيس **رونالد ريغان** Ronald Reagan (1980 – 1988) فقد وصلت العلاقات الإستراتيجية الأمريكية _ الإسرائيلية إلى مستوى غير مسبوق[5]، وكان ريغان قد أظهر في سياق حملته الانتخابية التزاماً قوياً تجاه إسرائيل؛ بوصفها الصديق الوحيد للولايات المتحدة الذي يمكن الاعتماد عليه في الشرق الأوسط[6].

وفي أول مؤتمر صحفي عقده ريغان بعد انتخابه أجاب على سؤال حول عدم شرعية الاستيطان قائلا:" إن المستوطنات غير ضرورية ولكنها ليست غير شرعية"[7]، وقد أطلقت هذه

---

[1] زياده، **السلام**، ص 158.

[2] رابين، **مذكرات**، ج2، ص 209–211.

[3] زياده، **السلام**، ص 172.

[4] م. ن، ص 160.

[5] م. ن، ص 174.

[6] كوانت، **عملية**، ص 444.

[7] Thrope , Merie: **prescription for conflict** , Foundation for middle east peace , Washington d.c , 1984 , p 145.

التصريحات العنان لدى القادة الإسرائيليين للمضي قدماً في مشاريع الاستيطان، وقد أعرب وزير الداخلية الإسرائيلي يوسف بورغ عن ذلك قائلا:" إن تصريحات ريغان شكلت فرقاً واضحاً لمواقف الحكومات الأمريكية السابقة، وبالتالي فإن المستوطنات شرعية منذ أن بدأنا بإقامتها"[1].

وكان الموقف الأمريكي المتساهل تجاه المستوطنات في عهد ريغان قد أدى إلى زيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين في المناطق المحتلة إلى حوالي مئة ألف مستوطن عام 1992 بعد أن شجع سياسة الاستيطان الدؤوبة لشامير وشارون[2].

وخلال فترة حكم ريغان حصلت إسرائيل على معونات تجاوزت 70% من مجموع ما حصلت عليه خلال تاريخها منذ عام 1948 – 1981[3].

إلا أن هذه العلاقات واجهت في كانون أول 1981 أزمة حادة بعد أن أصدرت إسرائيل قانون ضم الجولان، فعلقت الولايات المتحدة اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل والتي كانت معادية للسوفيت، كعلامة على عدم موافقة واشنطن على الإجراء الإسرائيلي تجاه الجولان[4]، وأكدت أنها " أرض سورية محتلة خاضعة للقانون الدولي الذي يحكم الاحتلال في زمن الحرب"[5].

كما صوتت الولايات المتحدة بتاريخ 1981/12/17 على قرار مجلس الأمن رقم (479) الذي أكد على أن "القرار الإسرائيلي بضم الجولان ملغي وباطل ومن دون فعالية قانونية على الصعيد الدولي"[6].

---

[1] Thrope , Merie: **prescription,** op. cit. p. 145.

[2] كوانت، **عملية**، ص 520.

[3] ربيع، **معونات**، ص 121.

[4] كوانت، **عملية**، ص 451.

[5] مصلح، **الجولان**، ص 78.

[6] **قرارات الأمم المتحدة**، مصدر سابق، مج 2، ص 294.

إلا أنها في المقابل رفضت التصويت على قرار لتطبيق عقوبات على إسرائيل بسبب عدم التزامها بالقوانين والتشريعات الدولية، حتى تتجنب الولايات المتحدة ضغط اللوبي الصهيوني والمنظمات اليهودية التي لها باع طويل داخل البيت الأبيض وتؤثر بشكل كبير في صنع القرار الأمريكي.

أما طبيعة العلاقات بين سورية والولايات المتحدة في عهد ريغان فقد وصفت بالسلبية، حيث وضعت سورية حسب المقاييس والمواصفات الأمريكية على قائمة الدول التي ترعى الإرهاب وتحضّ عليه، كما أن الولايات المتحدة لم تكن لتراعي مصالح سورية في المنطقة وحقها في استعادة أراضيها المحتلة في الجولان، بل كانت تغفل في مبادراتها التي تقدمها لتسوية الصراع في المنطقة هذا الحق السوري[1].

وصل **جورج بوش الأب** Georg Bush (1988 – 1992) إلى الرئاسة الأمريكية وهو يأمل في التوصل إلى حل للصراع العربي _ الإسرائيلي، وإيجاد تسوية سلمية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338.

كما حدّد بوش موقفه من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة قائلا: " إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقوم على أننا لا نؤمن بإقامة مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة وسأدين هذه السياسة وسأتخذ القرارات الملائمة لأرى مدى التزام إسرائيل بها وهذا الموقف الثابت سيؤدي لإحلال السلام إذا كانت إسرائيل راغبة بذلك"[2].

ومن الملاحظ هنا أن اعتراض الولايات المتحدة المبطن كان على إقامة مستوطنات جديدة فيما بقي الغموض يحيط بمستقبل ومصير المستوطنات القائمة.

وفي رسالة التطمينات التي بعثتها الإدارة الأمريكية للحكومة السورية بتاريخ 1991/10/18 والمتعلقة بمشاركة سورية في مؤتمر مدريد الدولي للسلام أكدت على " معارضة

---

[1] زياده، **السلام**، ص 212 – 213.

[2] عناب، **الاستيطان**، ص 178.

الولايات المتحدة نشاط الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة سنة 1967 "[1] حتى تضمن موافقة سورية وانخراطها في مؤتمر السلام.

وعندما صوت الكونغرس بتاريخ 1992/10/5 على قانون اعتماد المساعدات لإسرائيل والتي تتضمن ضمانات قرض بقيمة 10 بليون دولار، احتفظ الرئيس بوش لنفسه بسلطة اقتطاع المبالغ التي قد تنفقها إسرائيل على المستوطنات[2].

وكان هذا الإجراء بمثابة التزام غير صريح من الإدارة الأمريكية الراعية لعملية السلام لوقف بناء المستوطنات.

أما إدارة الرئيس **بيل كلينتون** Bill Klintton الذي تسلم الرئاسة الأمريكية رسميا في كانون أول 1993، فقد رسمت سياستها في الشرق الأوسط من خلال الخطاب الذي ألقاه مارتن انديك Marten Indyc [3]، والذي جاء فيه " إن إدارة كلينتون ستستمر في رعاية عملية السلام والعمل على تحقيق اختراقات من أجل إنجاز اتفاقيات السلام، ومؤكداً على العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث ستعمل الإدارة الجديدة على تعزيزها عسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً "[4]. كما أيّدت الإدارة الجديدة توسيع المستوطنات القائمة، بما يتماشى والنمو الطبيعي للمستوطنين.

وفي خطابه أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في الشرق الأوسط صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي ادوارد دجيرجيان Edward Djerejin :" أن الولايات المتحدة لا تسمح بالتوسع في الاستيطان، بل مزاولة العمل في المستوطنات القائمة بما يتناسب مع الزيادة الطبيعية للسكان والحاجة التي تقتضيها تلك المستوطنات "[5].

---

[1] زياده، **السلام**، ص 269.

[2] كوانت، **عملية**، ص 571.

[3] مارتن انديك: كبير خبراء مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنـــى، ثـــم أصبح المبعوث الدولي لعملية السلام في الشرق الأوسط في عهد كلينتون.

[4] كوانت، **عملية**، ص 341 – 342.

[5]Report on Israeli settlement.., op.cit , vol. 5 , No 4 , Jul.1995

وقد جاء هذا الموقف نتيجة غياب الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة في قيادة العالم دون شريك أو منازع.

وحتى في ظل عملية السلام، أبدت الولايات المتحدة سلبية واضحة في تعاطيها مع قضية الجولان، ففي الوقت الذي ألزمت الولايات المتحدة سورية التوصل إلى سلام حقيقي مع إسرائيل، تجنبت إلزام إسرائيل أو حتى الحصول منها على ضمانات بالانسحاب من هضبة الجولان مقابل السلام مع سورية.

ولا بد من القول إن تطور علاقة أمريكا بإسرائيل بوجه عام وزيادة تدفق المعونات الأمريكية على الكيان الصهيوني بوجه خاص، جاء نتيجة التزام أمريكا بأمن إسرائيل ووجودها من جهة، ولتصاعد الضغوط الإسرائيلية على رجال الكونغرس وكبار رجال الدولة في واشنطن من جهة ثانية، وبسبب حاجة إسرائيل الماسة إلى المعونات الأمريكية وحاجة أمريكا إلى أداة عسكرية قادرة على المساهمة في تنفيذ استراتيجيتها الدولية بخاصة تجاه البلاد العربية[1].

من خلال استعراض موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من قضية الاستيطان في الجولان، يلاحظ أن هناك تبايناً واضحاً في هذه المواقف، يعزى إلى موقف الحزب الحاكم أولاً، ثم إلى تبدل وتطور الأحداث الدولية التي أثّرت على موضوع الاستيطان.

فمنذ عام 1967 ظلت الإدارات الأمريكية، تدعو إلى وقف عمليات الاستيطان وتصفها بأنها غير شرعية لتناقضها مع اتفاقية جنيف الرابعة، إلا أن هذا الموقف تطور في عهد ريغان عندما صرّح بأن " المستوطنات ليست غير شرعية"، في إشارة ملتوية لتأييد الاستيطان والاعتراف بشرعية المستوطنات، أما الرئيس بوش الأب فكان يرفض إقامة مستوطنات جديدة، إلا انه اعترف ضمنياً بالمستوطنات القائمة ولم يحدد موقفه منها.

لقد شهدت نهاية القرن الماضي أحداث كثيرة ساهمت في رسم خريطة جديدة للعالم ودعت دول منطقة الشرق الأوسط لإعادة ترتيب أوراقها بما يتماشى مع التطورات القائمة، ومن هذه الأحداث:

---

[1] ربيع، **المعونات**، ص 94.

أولاً: انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي يعتبر الحليف الاستراتيجي الأول للدول العربية وخاصة سوريا، وتحوّل العالم إلى نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الحليف الرئيسي والداعم الأكبر لإسرائيل.

ثانياً: اندلاع حرب الخليج الثانية، وتدمير قوة العراق العسكرية، حيث كان العرب يعولون كثيراً على العراق كدولة تملك ترسانة عسكرية كبيرة.

ثالثاً: الإعلان عن بدء التحضير والترتيب لعقد مؤتمر دولي للسلام لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.

ونتيجة لهذه الأحداث والتطورات، وافقت سورية على المشاركة في مؤتمر السلام، وبعد مرور ما يقارب العشرين عاما على هذا المؤتمر، لا يزال موضوع الجولان أحد المسارات العالقة على طاولة المفاوضات، حيث لم يتمكن طرفا الصراع من التوصل إلى أية صيغة لهذه القضية، لا سيما مع استمرار الموقف السوري المشرف والرافض لأية تسوية لا تضمن إعادة الجولان كاملا للسيادة السورية.

2. موقف الاتحاد الأوروبي:

ظهرت نواة الاتحاد الأوروبي عام 1958، وذلك بعد أن شكلت الدول الأوروبية الجماعة الأوروبية الاقتصادية، التي أصبحت قوة ثانوية في دائرة السياسات الدولية، وحاولت تأكيد وجودها العالمي اقتصاديا وسياسيا لتصل إلى مرتبة القوة الثالثة إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق[1].

ومن أهم الاعتبارات التي تضعها الجماعة الأوروبية في صياغة موقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، هي مراعاة مصالح الأطراف العربية في النزاع حتى لا ينتهي بها الأمر إلى الابتعاد عن التحالف الغربي والاقتراب من الاتحاد السوفيتي وهو ما من شأنه أن يمثل

---

[1] مصطفى، ناديه محمود محمد، **أوروبا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية 8، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص 11-12.

انتكاسة للإستراتيجية الكونية الشاملة التي تشترك فيها دول الجماعة، ولمصالحها في المنطقة العربية[1].

ومن أبرز هذه المصالح تأمين تموين دول الجماعة بالنفط، بالإضافة إلى فتح أسواق العالم العربي أمام المنتجات الأوروبية، كما تسعى دول الجماعة إلى تأمين نصيب طيب من رؤوس الأموال العربية المتراكمة عن فوائض عوائد النفط لتستثمر في دول الجماعة[2].

كما تجسد الموقف الأوروبي في المشروع الذي قدمته المملكة المتحدة لمجلس الأمن والذي اشتهر بالقرار 242، والذي أعلن عدم جواز ضم الأراضي بالقوة، وطالب إسرائيل بالانسحاب من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير، إلا أن فرنسا رفضت الاعتراف بالنص الانجليزي وتمسكت بالنص الفرنسي الداعي لانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي التي احتلتها عام 1967.

وعلى الرغم من أن دول الجماعة الأوروبية لم تقبل من حيث المبدأ بتوسع إسرائيل وضمها لأراضٍ جديدة، إلا أن البرلمان الأوروبي أصدر بياناً مقتضباً في 1967/7/22 طالب باحترام الحدود الدولية ودعا إلى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي عبر المفاوضات والحوار[3].

وفي الاجتماع الثاني لوزراء الخارجية الست في المجموعة الأوروبية في أيار 1971، تبنى المجتمعون وثيقة شومان Schumann التي تستند إلى قرار الأمم المتحدة 242[4]، وقد أصدر المجتمعون بيانا بتاريخ 1971/5/13 دعا إلى " انسحاب إسرائيل من كل الأراضي

---

[1] عوض، إبراهيم عبد الحميد، ***الجماعة الأوروبية والصراع العربي – الإسرائيلي 1970 – 1985***، **مجلة السياسة الدولية**، ع 83، يناير 1986، ص 41.

[2] م. ن، ص 41 – 42.

[3] عناب، **الاستيطان**، ص 181.

[4] خضر، بشاره، **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 95.

المحتلة مع إجراء تعديلات طفيفة والحفاظ على الأمن والسلامة الإقليمية لكل دول المنطقة وذلك بإنشاء مناطق منزوعة السلاح ترابط فيها قوات الأمم المتحدة[1].

ومع تفجر النزاع من جديد في حرب تشرين 1973 أصدر وزراء خارجية المجموعة الأوروبية بيانا بتاريخ 13 أكتوبر دعو فيه الأطراف المعنية إلى وقف إطلاق النار والى التفاوض في الإطار الملائم من أجل تسوية النزاع بما يتفق وقرار مجلس الأمن رقم 242[2].

لقد دفع تطور الأحداث في المنطقة وتصاعدها دول الجماعة إلى إصدار إعلان حول الموقف في الشرق الأوسط بتاريخ 1973/11/6، خاصة بعد القرار الذي اتخذته الدول العربية برفع أسعار النفط وتخفيض الإنتاج، وحظر تصديره تماماً لإحدى دول الجماعة وهي هولندا، وأكد الإعلان على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ووضع حد لاحتلال إسرائيل الإقليمي الذي استمرت عليه منذ حرب 1967، واحترام سيادة أراضي كل دولة وسلامتها وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنه ومعترف بها[3].

وتكمن أهمية هذا الإعلان في أنه كشف عن تقارب في الموقف الأوروبي مع الموقف العربي، كما مهد لظهور فكرة الحوار العربي _ الأوروبي في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في أواخر تشرين الثاني 1973، حيث دعا المؤتمر الجماعة الأوروبية إلى الضغط على الولايات المتحدة للكف عن مساندة إسرائيل[4]. وبالفعل فقد انطلق الحوار العربي _ الأوروبي في آذار1974، واستؤنفت الاتصالات العربية _ الأوروبية على المستوى الوزاري والبرلماني والخبراء[5].

وفي خضم الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، لا سيما بعد انخراط مصر في عملية سلام منفرد مع إسرائيل، اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية في

---

[1] مصطفى، **اوروبا**، ص 81.
[2] عوض، **الجماعة**، ص 45.
[3] م. ن، ص 45.
[4] م. ن، ص 46.
[5] خضر، **اوروبا**، ص 96.

آذار1977، واتفقوا على نص إعلان جديد بشأن الوضع في الشرق الأوسط ولكنهم لم يصدروه، إذ تعرضوا لضغط أمريكي، وأبلغتهم الولايات المتحدة أن صدوره في ذلك الوقت من شأنه أن يعرض للخطر جهود وزير الخارجية الأمريكية سايروس فانس في المنطقة، وهو ما أيدته المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية وهولندا[1].

إلا أن دول الجماعة الأوروبية أعادت طرح هذا الإعلان يوم 29 حزيران/يونيو 1977 وتضمن أربع نقاط كان من بينها ضرورة أن يكون السلام أساسا لأمن دول المنطقة وليس الاستيلاء على الأراضي بالقوة[2].

أما التحول البارز في موقف الجماعة الأوروبية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي فقد ظهر عشية التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، حيث أصدرت الدول التسع الأعضاء في الجماعة إعلاناً ذكرت فيه لأول مرة سياسية الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، واعتبرتها مثالا على التصريحات والأعمال التي ينبغي على الأطراف المعنية أن تتحاشاها لمخالفتها عملية البحث عن السلام ، تلا ذلك الإعلان إعلان آخر صدر في 19 حزيران/يونيو 1979 كان الجديد فيه أنه اعتبر بعض السياسات وتصريحات الحكومة الإسرائيلية عراقيل أمام تسوية شاملة، وذكرت في هذا الصدد:

1. ادعاء إسرائيل السيادة على الأراضي المحتلة، وهو ما يناقض القرار 242 الذي أرسى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.
2. سياسة الاستيطان التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منتهكة بها القانون الدولي[3].

---

[1] عوض، **الجماعة**، ص 47.

[2] م. ن، ص 48.

[3] م. ن، ص 49 – 50 .

إلا أن اتفاقية كامب ديفيد أدت إلى تعثر مسيرة الحوار العربي _ الأوروبي، بسبب الخلافات في الساحة العربية والموقف العربي من توقيع مصر معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل، إضافة إلى ضعف التنسيق بين الدول الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية[1].

أما عام 1980 فقد شهد تتويجا للموقف الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي بصدور بيان البندقية، وذلك إثر اجتماع المجلس الأوروبي في 13/12 يونيو1980، ومن أبرز ما دعا إليه البيان " ضرورة وضع إسرائيل حدا لاحتلالها منذ حرب 1967 مثلما فعلت بالنسبة لجزء من سيناء، وتعبر البلدان الأوروبية عن يقينها الراسخ أن مستعمرات الاستيطان الإسرائيلية تمثل عقبه خطيرة أمام مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وتعتبر البلدان التسع أن المستوطنات والتغييرات الديمغرافية والعقارية في الأراضي العربية المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي"[2].

إلا أن مثل هذا الموقف لم يخرج عن إطار التصريحات فقط، فلم تقدم الجماعة الأوروبية على اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعرقل أو يمنع إسرائيل من المضي قدما في سياستها الاستيطانية، بل على العكس من ذلك؛ فبعد أن ضمت اسرائيل مرتفعات الجولان عام 1981، امتنع أعضاء السوق الأوروبية المشتركة عن التصويت لادانتها في الأمم المتحدة بسبب هذا الإجراء[3].

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات إلى ازدياد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة بسبب تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وعلى اثر ذلك اصدر المجلس الوزاري البرلماني الأوروبي، الذي عقد في دبلن بتاريخ 1990/2/20، بياناً اكتفت فيه الدول الأعضاء بتأكيد موقفها من أن المستوطنات اليهودية في

---

(1) مصطفى، **اوروبا**، ص 112.

(2) انظر وثيقة نص بيان البندقية في، عوض، **الجماعة**، ص 56 – 70.

(3) جيرجوران، جان لوي، ***دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط***، **مجلة شؤون عربية**، ع 27، أيـــار 1983، ص 93.

المناطق العربية المحتلة غير شرعية بمقتضى القانون الدولي، كما عبّرت عن قلقها من توطين المهاجرين اليهود السوفيات في هذه المناطق[1].

ومع بداية التسعينات، وبعد الإعلان عن مؤتمر مدريد الدولي للسلام، الذي تمخضت عنه مفاوضات مباشرة وغير مباشرة بين الأطراف العربية المشاركة وإسرائيل، تقلّص الدور السياسي للجماعة الأوروبية بعد استحواذ الولايات المتحدة على رعاية هذا المؤتمر.

3. موقف الاتحاد السوفيتي:

أولى الاتحاد السوفيتي اهتماماً خاصاً بقضية الصراع بين العرب وإسرائيل، وقد نبع هذا الاهتمام من أهمية الوطن العربي بالنسبة للسوفيات، ويصف أحد الباحثين هذا الاهتمام بقوله: " تكمن أهمية الوطن العربي بالنسبة للاتحاد السوفيتي ليس فقط من كونه اسفنجة مشبعة بالنفط، أو كسوق واسعة محتملة، بل أيضا كمنطقة تشكل مفترق طرق تتصل فيه ثلاث قارات ويتحكم بالوصول إلى المحيط الهندي"[2].

وكما هو معروف تاريخياً فان الدعم السوفيتي للعرب جاء في إطار تعديل موازين القوى مع الولايات المتحدة التي كانت تدعم إسرائيل وترعاها، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن موقف الكتلة الاشتراكية من قضية الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان والاستيطان فيها جاء في إطار موقفها من احتلال إسرائيل للأراضي العربية بشكل عام.

برز الدعم السوفيتي للعرب قبل اندلاع حرب حزيران 1967، فخلال الزيارة التي قام بها وفد سوري لموسكو بتاريخ 1967/5/29 أكد الاتحاد السوفيتي للوفد "أنه يقف بحزم ضد أي عمل عدواني قد يتعرض له الشعب العربي من جانب إسرائيل ومن وراءها"[3].

---

[1] الموعد، حمد، **إسرائيل والمتغيرات الدولية**، دار كنعان للنشر والدراسات، دمشق، سوريا، ط1، 1997، ص 142

[2] بشاره، **اوروبا**، ص 124.

[3] زياده، **السلام**، ص 113. من الضروري القول إن الاتحاد السوفيتي لم يتدخل أبدا لردع إسرائيل عن مهاجمة سوريا، برغم زيارة نور الدين الاتاسي رئيس الدولة السوري إلى موسكو قبل أيام قليلة من بدء الحرب، لقد كان يهدف فقط إلى إبراز دعمه المعنوي للتوجه التقدمي للنظام البعثي القائم في سوريا، وكل ما كان يرغب فيه هو محاولة تهدئة الأوضاع لمنع قيام حرب شاملة بينه وبين الولايات المتحدة، لذلك فالمراهنة على الموقف السوفياتي كلف سوريا ومصر خسارة جزء من أراضيهما فضلا عن الآلاف من القطع العسكرية الخردة التي لا قيمة لها، وما يزيد الموقف سوءا أن الدعم السياسي اقتصر على حدوده السلبية فقط بقطع العلاقات مع إسرائيل، علما أنها لم تكن لتراهن يوما على هذه العلاقات إلا فيما يتعلق بالسماح لليهود السوفيات بالهجرة إلى إسرائيل. المرجع نفسه، هامش ص 116.

وبعد اندلاع الحرب واحتلال إسرائيل للمناطق العربية، ساند الاتحاد السوفيتي في خطاباته العرب، ودعم موقفهم ضد إسرائيل وأعمالها الاستيطانية وسياستها القائمة على نهب الأرض العربية.

وقد تجلت أواصر الدعم والمساندة في بيان الحكومة السوفياتية الذي أصدرته بتاريخ 5 حزيران1967، والذي أشاد بموقف الدول العربية التي تصدت لعدوان إسرائيل، وانتقد سياسة الدول الامبريالية المساندة لإسرائيل، وأكد على أن عدوان إسرائيل يعد خرقا لميثاق الأمم المتحدة وأصول القانون الدولي.

كما طالب البيان الحكومة الإسرائيلية بوقف عدوانها فورا، وسحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة، ووعد بتقديم المساعدة للدول التي وقعت ضحية هذا العدوان[1].

وبتاريخ 7حزيران1967 أصدرت الحكومة السوفياتية بيانا موجها للحكومة الإسرائيلية، حذرتها فيه من استمرار قيامها بتنفيذ سياسة العدوان والمغامرات، وطالبتها بالاستجابة لقرار مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار، وإلا فإن الاتحاد السوفيتي سيعيد النظر في موقفه من إسرائيل، وسيتخذ قراراً بشأن مستقبل العلاقات الدبلوماسية معها[2].

وفي خطوة أخرى، أرسل رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي كوسيغين Kossigin رسالة إلى الرئيس الأمريكي جونسون، طالبه بالتدخل لدى إسرائيل لوقف عملياتها الحربية في غضون ساعات، وحذّر من اللجوء إلى الأعمال الحربية ضد إسرائيل في حال عدم استجابتها[3]، وهو ما عنى في مضمونه تحذيراً للولايات المتحدة الحليف الرئيسي لإسرائيل.

---

[1] **الاتحاد السوفيتي والعالم العربي**، مجموعة من الوثائق السياسية، أعدها وكتب مقدمتها: اسكندر احمدوف، ترجمة: دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي، 1978، ص 89 – 91.

[2] م. ن، ص 91 – 92.

[3] م. ن، ص 92.

كما أدانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في دورتها المنعقدة بتاريخ 21 حزيران 1967 العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية، وأعلنت وقوفها إلى جانب الشعوب العربية في نضالها العادل ضد الاستعمار العربي[1].

لم يقتصر دور الاتحاد السوفيتي على إصدار بيانات الشجب والتنديد بالعدوان الإسرائيلي، بل ساند الموقف العربي ووقف بجانبه في أروقة الأمم المتحدة، فقد قدم رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي كوسيغين مشروعاً سوفيتياً أمام الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1967/7/19، وأبرز ما تضمنه المشروع[2]:

1. شجب عمليات إسرائيل العدوانية واحتلالها الأراضي العربية.
2. مطالبة اسرائيل بالانسحاب الفوري ودون شروط من الأراضي التي احتلتها والى المواقع فيما وراء خطوط الهدنة.
3. مطالبة إسرائيل بالتعويض الكامل عن كل الخسائر التي ألحقتها قواتها بالمناطق العربية المحتلة.
4. مطالبة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الفاعلة والفورية لإزالة آثار العدوان الذي سببته إسرائيل.

إلا أن هذا المشروع مني بالفشل لعدم مصادقة الدول الأعضاء في الجمعية العامة عليه.

وعلى أثر الزيارة التي قام بها الرئيس السوري حافظ الأسد إلى موسكو، أصدر الطرفان بياناً بتاريخ 9 تموز1967 تضمن استعداد الاتحاد السوفيتي لدعم نضال سورية ومصر والدول الأخرى لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي بسرعة، واتفق الطرفان على إجراءات لتعزيز القدرة

---

[1] **الاتحاد السوفيتي والعالم العربي**، مصدر سابق، ص 93.

[2] م. ن، ص 97 – 98.

العسكرية للقوات السورية، ومواصلة التعاون العسكري وتبادل الآراء وإجراء المشاورات في هذا المجال[1].

واثر اندلاع حرب تشرين أول/أكتوبر 1973 سارعت الحكومة السوفياتية لإصدار بيان بتاريخ 1973/10/8 حملت فيه الأوساط الحاكمة في إسرائيل مسؤولية اندلاع الحرب نتيجة السياسة التوسعية التي تسلكها، وكررت موقفها المساند والداعم لحق الشعوب في الحرية والاستقلال[2].

وفي 11 نيسان1974 ألقى الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ليونيد بريجينيف Leonid Brezhnev خطابا في الكريملين على شرف الرئيس السوري حافظ الأسد، وقد تضمن الخطاب تأكيدا للموقف السوفيتي ضد العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية، مطالبا إسرائيل بالانسحاب الفوري منها، واحترام أمن جميع دول المنطقة وسيادتها[3].

وفي البيان السوفيتي _ السوري المشترك الصادر بتاريخ 1976/7/4 شجب الطرفان الأعمال العدوانية والتوسعية التي تقوم بها إسرائيل، كما شجبا الإرهاب والتفرقة العنصرية والاضطهاد الذي تمارسه ضد السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، وأعلنا رفضهما لإقامة المستوطنات في هذه الأراضي[4].

وقد تطورت العلاقات السوفياتية السورية إلى حد كبير ففي 15تشرين ثاني 1982 استجابت موسكو لطلب الأسد بتعميق التعاون العسكري السوري _ السوفيتي، وأكد الزعيم السوفيتي اندروبوف Andropov على وجوب أن تحصل سوريا على الأسلحة التي تحتاجها، وأنه لن يسمح لأية قوة في العالم بأن تهدد سوريا، وبالفعل قام الاتحاد السوفيتي بتزويد سوريا بصواريخ حديثة وقذائف بعيدة المدى ومضادة للسفن، إضافة إلى أجهزة رادار حديثة[5].

---

[1] **الاتحاد السوفيتي والعالم العربي**، مصدر سابق، ص 139.

[2] م. ن، ص 153 – 155.

[3] م. ن، ص 182 _ 184.

[4] م. ن، ص 246 – 251.

[5] زياده، **السلام**، ص 192.

استمرت العلاقات الودية قائمة بين الاتحاد السوفيتي وسوريا حتى بعد وفاة اندروبوف. وتحديدا حتى عام 1985 حيث تسلم غورباتشوف Gorbachev زعامة الاتحاد السوفيتي، وتبنى سياسة " البيريسترويكا" لإصلاح النظام في الاتحاد السوفيتي، كما سعى أيضا لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة كجزء من هذا الإصلاح، وكتعبير عن حسن النوايا تجاه الولايات المتحدة، جاءت مبادرة غورباتشوف بالسماح بالهجرة اليهودية الجماعية إلى إسرائيل.

وفي الجانب المقابل أخبر غورباتشوف سوريا الحليف الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق بأن الاعتماد على القوة العسكرية في تهدئة النزاع العربي _ الإسرائيلي فقد مصداقيته تماما، وأن الاتحاد السوفيتي لن يدعم سوريا في توازنها الاستراتيجي مع إسرائيل، وعليها أن تعتمد على ذاتها، وطلب من الأسد السعي لتحقيق تسويه سلمية للصراع في المنطقة ووعد أن يبذل الاتحاد السوفيتي جهده في سبيل ذلك[1].

ومع نهاية الثمانينات فقدت سوريا حليفها الاستراتيجي الاتحاد السوفيتي، الذي انهار تماما في عام 1991، مما أثر سلباً على موقف سوريا تجاه قضية الصراع العربي _ الإسرائيلي، وجعلها تقبل بالدخول في عملية السلام لحل هذا الصراع.

ثالثا: موقف الأمم المتحدة:

استنكرت معظم دول العالم العدوان الذي شنته إسرائيل على الدول العربية عام 1967، وعارضت سياستها القائمة على تغيير المعالم السياسية والديمغرافية في المناطق المحتلة، كما طالب الاتحاد السوفيتي ودول أوروبية وآسيوية إسرائيل بالانسحاب الفوري من تلك الأراضي وعودتها إلى خطوط ما قبل العدوان.

"وعلى الرغم من أن بعض تلك الدول اشترطت على العرب الاعتراف بإسرائيل، إلا أن ذلك لم يعن موافقة تلك الدول على تصرف إسرائيل بتلك الأراضي وتغيير معالمها"[2].

---

[1] زياده، **السلام**، ص 200.

[2] عريقات، صائب، ***الاستيطان في العلاقات الدولية***، **مجلة السياسة الدولية**، ع 89، 1987، ص 21.

وقد ظهر هذا الموقف في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أدانت سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة " وإن كانت قد تباينت لهجة تلك القرارات والتوصيات من حيث حدّتها"[1].

لكن هذه القرارات لم تر النّور ولم تصدر أصلاً بسبب لجوء الولايات المتحدة لحق النقض "الفيتو".

وللإطلاع على الموقف الدولي من موضوع الاستيطان بشكل عام وتحديداً في هضبة الجولان السورية داخل أروقة الأمم المتحدة، لا بدّ من استعراض تلك المواقف في:

1. موقف مجلس الأمن الدولي:

يعتبر مجلس الأمن الدولي أعلى سلطة تنفيذية في الأمم المتحدة، لأن القرارات الصادرة عن هذا المجلس تعتبر ملزمة ويجب تنفيذها.

وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر العديد من القرارات المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها القرار 242 لعام 1967 والقرار 338 لعام 1973 والتي تقرر بصورة غير مباشرة عدم مشروعية الاستيطان وتؤكد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وتعلن عن بطلان كل الإجراءات الإسرائيلية المترتبة على ذلك وعلى رأسها الاستيطان باعتباره أحد الأمور الناتجة عن الاحتلال.

ثم تلا ذلك عدة قرارات صدرت عن مجلس الأمن وتتعلق بسياسة إسرائيل الاستيطانية في المناطق المحتلة وكانت على النحو التالي:

1. القرار رقم 446 بتاريخ 1979/3/22: حول الممارسات الإسرائيلية بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وعدها عقبة خطيرة في وجه السلام في الشرق الأوسط وليس لها أي مستند قانوني. كما نص القرار على إنشاء لجنة تتشكل من

---

[1] الدويك، **المستوطنات**، ص 434.

ثلاثة أعضاء من مجلس الأمن لدراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة[1]، إلا أن إسرائيل رفضت التعاون مع هذه اللجنة ولم تمتثل للقرار السابق.

2. القرار رقم (452)بتاريخ 20 تموز 1979: الذي طالب سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، واعتبر سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات على الأراضي المحتلة ليس لها مستند قانوني، وتشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة، وأكد على ضرورة مواجهة مسألة المستوطنات[2].

3. القرار رقم (465) بتاريخ 1 آذار1980: الذي طالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها في الأراضي العربية المحتلة، كما دعا الدول كافة إلى عدم تقديم أية مساعدات إلى إسرائيل يمكن استعمالها خصوصا فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة[3].

4. القرار رقم (497) بتاريخ 1981/1/17: باعتبار قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها وإداراتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ملغيا وباطلا ومن دون فاعلية على الصعيد الدولي[4].

ولا بد من الإشارة إلى أنه وبالرغم من القوة الإلزامية التي يتمتع بها مجلس الأمن الدولي فإن القرارات التي اتخذها بخصوص المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة قوبلت بالرفض والاستنكار والتجاهل من إسرائيل، ساندها في ذلك دعم الولايات المتحدة المتواصل واستخدامها حق النقض الذي يحول دائما دون تعرض إسرائيل لأية عقوبة مما حفزها للمضي قدما في بناء وإقامة المزيد من المستوطنات.

---

[1] **قرارات الأمم المتحدة**، مج 1، ص 276.

[2] م. ن، مج 2، ص 279.

[3] م. ن، مج 2 ، ص 281.

[4] م. ن، مج 2 ، ص 294.

2. موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة:

ظهر اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بموضوع الاستيطان في الأراضي المحتلة عندما أصدرت بتاريخ 1968/12/19 قرار رقم 2443 والقاضي بإنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة[1].

كما شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف، وعلى الرغم من رفض إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة، إلا أنها تمكنت من زيارة المناطق المحتلة، وقدمت ثلاثة تقارير اعتمدت عليها الجمعية العامة وصوتت بناء على ما جاء فيها على ثلاثة قرارات عام 1970، أعربت فيها عن قلقها البالغ والعميق لانتهاكات إسرائيل في المناطق المحتلة، وأن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير معالم المناطق المحتلة وعلى رأسها الاستيطان تعتبر باطله ولاغية[2].

ومع بداية السبعينيات زاد اهتمام الجمعية العامة بقضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وتوالت القرارات التي أصدرتها، والتي كانت على النحو التالي:

1. القرار 2851 بتاريخ 1971/12/20: الذي طالب إسرائيل بشدة بإلغاء جميع إجراءات ضم الأراضي المحتلة واستيطانها[3].
2. القرار 2/7 في الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة بتاريخ 1980/7/29: وطالب إسرائيل بالبدء في الانسحاب قبل تاريخ 1980/11/15 من جميع الأراضي العربية المحتلة في حزيران 1967[4].

---

[1] الدويك، **المستوطنات**، ص 449.
[2] م. ن، ص 452.
[3] **قرارات الأمم المتحدة**، مج 1، ص 125.
[4] م. ن، مج 2، ص 161.

3. القرار 147/36 بتاريخ 1981/1/16: والذي أدان وبشدة إسرائيل لمحاولتها وتدابيرها الرامية إلى فرض الجنسية وبطاقات الهوية الإسرائيلية بصورة قسرية على المواطنين السوريين في مرتفعات الجولان[1].

4. القرار 226/36 بتاريخ 1981/12/17: أدانت الجمعية العامة من خلاله وبقوة سياسات وممارسات الضم التي تنتهجها إسرائيل في مرتفعات الجولان السورية المحتلة وإقامة المستوطنات فيها، ومصادرة أراضيها، وتحويل موارد مياهها، وتكثيف التدابير القمعية ضد المواطنين السوريين فيها، وفرض الجنسية الإسرائيلية بالقوة عليهم، وتعلن أن جميع هذه التدابير لاغية وباطله وتشكل انتهاكات لاتفاقية جنيف[2].

5. القرار 45/ 83 بتاريخ 13 /1990/12: أدان إسرائيل لاستمرار احتلالها للجولان العربي السوري وطالب بانسحابها الكامل من الأراضي العربية التي تحتلها[3].

6. القرار 28/51 بتاريخ 4 /1996/12: أعلن أن استمرار إسرائيل في احتلال الجولان وضمّه، يشكلان عثرة في سبيل تحقيق سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة[4].

7. القرار51/55 بتاريخ 2000/12/1: أكد على أن قرار إسرائيل ضم الجولان لاغٍ وباطل، وليست له أية شرعية على الإطلاق وتطالب إسرائيل بإلغائه[5].

---

(1) **قرارات الأمم المتحدة**، مج 2، ص 244.

(2) م. ن، مج 2 ، ص 258 – 261.

(3) م. ن، مج 2 ، ص 234.

(4) م. ن، مج 5، ص 207 – 208.

(5) **تقرير وزارة الخارجية السورية**، مصدر سابق، ص 68.

الخاتمة

أوضحت الدراسة أن هضبة الجولان هي احدى المناطق الهامة التي كانت محط أطماع اليهود والصهاينة لعدة عقود خلت قبل أن يتمكنوا من احتلالها عام 1967 .

وأن المستوطنات التي سارعت دولة الاحتلال الصهيوني لإقامتها على أراضي هضبة الجولان هي امتداد لجهود الحركة الصهيونية التي بدأت مشروعها الاستيطاني على أرض فلسطين العربية عام 1948 ، ثم توسع هذا المشروع بعد احتلال اسرائيل لاجزاء من الدول العربية اثر عدوان حزيران عام 1967 بذريعة أنها جزء مما يسمونه أرض اسرائيل الكبرى .

وبعد الاحتلال الاسرائيلي لهضبة الجولان تسارعت وتيرة الاستيطان في تلك المنطقة لخلق أمر واقع جديد يصعب تغييره ، وللحيلولة دون الانسحاب الاسرائيلي من تلك المنطقة ، حتى في ظل عملية سلام مع سورية ، حيث يسود توجه عام في اسرائيل بأن هضبة الجولان هي من ضمن المناطق الحيوية التي لا يجوز التنازل عنها ، لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية ومائية .

وقد استخدمت اسرائيل عددا من الادعاءات لشرعنة استيطانها في الجولان ، وخضعت تلك الادعاءات لأهمية المنطقة في الوعي السياسي والعسكري والاقتصادي لدى القادة الاسرائيليين . وترسيخا لهذه الادعاءات حاولت اسرائيل منذ ثلاثة عقود اخضاع المواطنين العرب في الجولان لقبول جنسيتها وقوانينها ، بعد أن صادرت أراضيهم وممتلكاتهم ودمرت حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك خدمة لأهداف سياسية وحزبية ، وقد جاء قرار الكنيست الاسرائيلي بضم الجولان عام 1981 تتويجا لهذه السياسات ، وقد تجاهلت اسرائيل كل القرارات الدولية التي أدانت سياستها الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة ، وخروقاتها التي طالت جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرت على حياة المواطنين العرب في الجولان بشكل سلبي .

وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج الهامة التي ليترتب عليها الوضع المستقبلي لهضبة الجولان ، ومن ابرزها :

1. ان استهداف المشروع الاستيطاني لهضبة الجولان منذ الايام الاولى لاحتلالها عام 1967 ، عبر البدأ بإقامة أول مستوطنة فيها ، يدل على الأهمية الاستثنائية التي حظيت بها هذه المنطقة في الفكر الاستيطاني الصهيوني ، خاصة بعد أن نجحت الحركة الصهيونية في الترويج لهذه المنطقة بالحجج والمقولات الدينية.
2. تظهر خطورة المشروع الاستيطاني الصهيوني في هضبة الجولان من كونه استيطان احلالي استهدف الأرض والسكان ، وذلك تماشيا مع الدعوة الصهيونية في الحصول على أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان الذين قامت بتهجيرهم ، تمهيدا لإقامة المستوطنات وجلب المستوطنين اليها .
3. أدى المشروع الاستيطاني الصهيوني في هضبة الجولان إلى إيجاد عدد كبير من المتغيرات الجغرافية والديمغرافية ، بعد أن استطاعت قوات الاحتلال الاسرائيلي حصر من تبقى من السكان العرب في خمس قرى عربية فقط تقع جميعها في المنطقة الشمالية .
4. حاولت السلطات الاسرائيلية بشتى الطرق والوسائل اثبات الحق الديني والتاريخي لليهود في هضبة الجولان ، فقامت بتغيير الطابع الحضاري العربي لعدد كبير من الأماكن التاريخية ، وزورتها ونسبتها إلى قبائل يهودية عبرت المنطقة قبل آلاف السنين .
5. اعتمد نجاح المشروع الاستيطاني الصهيوني في هضبة الجولان ، على دعم المؤسسة السياسية والعسكرية الحاكمة في اسرائيل ، وقد تجلى هذا الدعم في قرار الكنيست الاسرائيلي بضم الجولان عام 1981.
6. تميزت المقاومة الشعبية في هضبة الجولان بالطابع السلبي ، والتي اتحذت شكل الاضرابات والمظاهرات وبعض العمليات العسكرية التي لم ترتق الى مستوى وحجم الحدث ، كما أن

الجهود التي تبذلها الحكومة السورية لم تصل الى القدر الذي يتمكن بواسطته أهل الجولان من مواجهة المشروع الاستيطاني الصهيوني لتهويد الجولان وإحباطه .

7. لاقى المشروع الاستيطاني في هضبة الجولان رفضا دوليا ، باعتباره غير شرعي ويشكل عائقا بوجه عملية السلام ، في حين تجاهلت اسرائيل كل القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية التي تدين سياستها الاستيطانية وضمها للاراضي العربية المحتلة .

وفي النهاية ، توصي الدراسة الحكومة السورية بوضع خطة فاعلة لمواجهة المشروع الاستيطاني في هضبة الجولان وحماية المواطنين العرب ودعم صمودهم ونضالهم ، خاصة بعد فشل المحاولات السورية المتكررة للتصدي لهذا المشروع الاستيطاني في كافة المحافل الدولية، والتي عادة ما تصطدم بضعف في الموقف الدولي المساند لإسرائيل والداعم لها .

وبالنظر إلى أهمية الجولان من نواح متعددة، ولإحياء هذه القضية، اقترح تخصيص يوم عالمي لنصرة الجولان على غرار اليوم العالمي لنصرة القدس .وفي ذات السياق لا أنسى دور المؤسسات الإعلامية المختلفة، في إبراز هذه القضية وإثارتها، من خلال إعداد برامج وندوات تضامنية مع أهل الجولان في مناسباتهم الوطنية وفي ذكرى ضم الجولان.

وكلي أمل أن تركز المؤسسات الأكاديمية والبحثية في سوريا وفلسطين والعالم العربي عموما، وتتعمق أكثر في بحوثها ونشراتها حول ظاهرة الاستيطان، لتعرية المنطلقات الإيديولوجية والاستراتيجية في إسرائيل، وإعطاء توصيات واضحة لصنّاع القرار، وحثّ الحكومات العربية على تجاوز إطار عملية السلام التي أصبحت عبارة عن وسيلة لتنفيذ سياسة أمريكا وإسرائيل وحماية لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1. الوثائق غير المنشورة:

أ. وثائق مؤسسة الأرض:

وثيقة رقم 17 / 11 / 7 / 1 / 4 بتاريخ 23 / 6 / 1968

وثيقة رقم 17 / 11 / 7 / 1 / 4 بتاريخ 3 / 9 / 1986

وثيقة رقم 17 / 11 / 7 / 1 /4 بتاريخ 9 / 8 / 1991

وثيقة رقم 17 / 11 / 7 / 1 /4 بتاريخ 4/ 11 / 1991

وثيقة رقم 17 / 5 / 5 بتاريخ 24/ 6/ 1991

وثيقة رقم 17 / 5/ 5 بتاريخ 12 /11/ 1991

ب. مناشير أوامر وإعلانات صادره عن قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة هضبة الجولان، عددان، مطبعة دافار، تل أبيب، 1968.

2. الوثائق المنشورة:

الاتحاد السوفيتي والعالم العربي، مجموعة من الوثائق السياسية، أعدها وكتب مقدمتها: اسكندر احمدوف، ترجمة: دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي، 1978.

اتفاقيات الهدنة العربية – الإسرائيلية، شباط / فبراير– تموز/ يوليو 1949، نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1968.

دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

قانون ضم مرتفعات الجولان، مركز الوثائق الإسرائيلي، القدس (بالعبرية).

قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، تقديم: عصمت عبد المجيد، 5 مج، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط 3، 1993.

ثانيا: المراجع المنشورة:

1. باللغة العربية:

أبو صبيح، عمران، **دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، دار الجليل، عمان، الأردن ط1، 1993.

أبو عرفة، عبد الرحمن، **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية**، وكالة أبو عرفة القدس، فلسطين، 1981.

افرات، اليشع، الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسيا، ترجمة: دار الجليل، عمان، الأردن، ط1، 1991.

افنيخر، أحمد، الجولان: **الأرض الأسيرة**، نينوى للدراسات، دمشق،سوريه،ط1،2003.

إلياس، رزق، **مسيرة تحرير الجولان 1967 – 2007**، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، دمشق، سوريا، 2007.

باغ،أديب سليمان، **الجولان: دراسة في الجغرافية الإقليمية**،ترجمة يوسف خوري وآخرين، منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق،سوريا، 1983.

بدر، كاميليا، **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين، ط 3،(ب. ت).

بدوان، علي، هضبة **الجولان: الشرعية ام تربيع الدائرة**، دار الميزان، دمشق، سوريا، 2000.

برافر، موشيه، **حدود ارض إسرائيل**، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجليل، عمان، الأردن، ط1، 1990.

البرغوثي، بشير، **الأطماع الإسرائيلي في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**، دار الجليل، عمان، الأردن، ط1، 1986.

البطحيش، نواف، **الجولان في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي 1967 – 1986**،(ب. ن)، (ب. م)، (ب. ط)،1987.

بن خضراء، ظافر، **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، دار كنعان، دمشق، سوريا، ط 3، 2004.

تيبت، شبتاي، **بن غوريون والعرب**، ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1987.

تيم، سعيد، **النظام السياسي الإسرائيلي**، دار الجليل والأهلية للنشر والتوزيع،(بيروت، لبنان)، (عمان، الأردن)، ط1، 1989.

تيم، فوزي، **تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل**، دار زهران للنشر، (ب. م)، (ب. ط).

الجعفري، وليد،**المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967 –1980**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،لبنان،1981.

الجولان بين إستراتيجية الضم والاستيطان الصهيونية واستراتيجية التحرير العربية، إعداد: القيادة القومية، حزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، سوريا، 1982.

الجولان بين الحق السوري والأطماع الصهيونية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، (د. ت).

الحسكير، عبد المنعم، **الجولان، مفتاح السلام في الشرق الأوسط**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

الحسن، احمد محمود،**الجولان: تاريخ وجذور دراسة جغرافية وسياسية وثقافية**،الأوائل للنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2006.

خضر، بشاره، **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1993.

الدويك، موسى القدسي، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، توزيع: منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د. ط)، 2004.

رابين، اسحق، **مذكرات**، دار الجليل، عمان، الأردن، جزءان، 1993.

ربيع، محمد عبد العزيز، **المعونات الأمريكية لإسرائيل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1990.

زيادة، رضوان، **السلام الداني: المفاوضات السورية – الإسرائيلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2005.

زيدان، جورجي، **سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية**، دار إقرأ، بيروت، لبنان، (د. ت).

السعدي، غازي، **الأحزاب والحكم في إسرائيل**، دار الجليل، عمان، الأردن، ط1، 1989.

شحاده، رجا، **قانون المحتل**، ترجمة: محمد زايد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، بيروت، لبنان، ط 1، 1990.

شراب، محمد حسن (تصنيف)، **معجم بلدان فلسطين**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1996.

شندلر، كولن، **إسرائيل والليكود: الحلم الصهيوني،** ترجمة: محمد نجار، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1997.

شيف، زئيف، **السلام مع الأمن،** ترجمة: صبحي الجابي، معهد واشنطن للابحاث السياسية ومركز الدراسات العسكرية، دمشق، سوريا، 1995.

صايغ ، أنيس (إعداد)، **يوميات هرتزل،** ترجمة: هيلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1968.

عايد، خالد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977 – 1984**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1986.

ـــــــــــــــــ، **الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة،** بحث موجود في كتاب: دليل إسرائيل لعام 2004، (تحرير: صبري جريس واحمد خليفة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط 1، 2004.

العباسي، نظام عزت، **السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية 1918 – 1945**، دار هشام للنشر، اربد، الأردن، ط 1، 1984.

عبد السلام، عادل، **جغرافية الجولان: دراسة للجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية للجولان،** القنيطرة، سوريا، 1987.

غريزي، وفيق، **معاناة الموحدين الدروز في الأراضي المحتلة،** دار الكتاب، بيروت، لبنان، ط1، 1984.

غنيم، احمد، الحدود أولا، **أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي،** رام الله فلسطين، ط1، 2000.

فخر الدين، سلمان ومرعي، تيسير، **الجولان بعد 24 عاما من الفشل،** مقال منشور في: الهجرة، الاستيطان، المصادرة، دار الشراره، القدس، فلسطين، صيف 1991.

قضية شراء الأراضي في الأردن وحوران والجولان، 1871 – 1947، دراسة وإعداد: دار الجليل للنشر، مراجعة وتحرير: ابتسام قعقور، عمان، الأردن، ط1، 2003.

قهوجي، حبيب (إشراف)، **إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها**، مكتب الإعداد الحزبي والقطري، دمشق، سوريا، ط1، 1982.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، تحرير: برهان الدجاني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1967.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، تحرير: برهان الدجاني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1971.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، تحرير: برهان الدجاني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1976.

الكتاب المقدس، دار الكتاب المقدس ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 2002.

كوانت، وليام ب، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ 1967**، ترجمة: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002.

كيفيال، جيرشون، **السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، ترجمة: مصطفى الرز، مكتبة مدبولي، (ب. م)، (ب. ت).

كيوان، مأمون والاسدي، عبده، **قضية الجولان، هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة**، دار النمير، دمشق، سوريا، 1996.

ماعوز، موشيه(وآخرون)،**الجولان بين الحرب والسلام**، ترجمة احمد ابو هديه، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

ماعوز، موشيه، **سوريا وإسرائيل: من الحرب إلى صناعة السلام**، ترجمة: لينا وهيب، دار الجليل، عمان، الأردن، ط 1، 1998.

مرتفعات الجولان: 25 عاما على الاحتلال الإسرائيلي، الجمعية العربية للتطوير، القدس، فلسطين، 1993.

مزاحم، احمد هيثم، **حزب العمل الإسرائيلي 1968 – 1999**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2001.

مصطفى، ناديه محمود محمد، **أوروبا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية 8، بيروت، لبنان، ط 1، 1986.

مصلح، محمد، **الجولان الطريق إلى الاحتلال**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيـــروت، لبنـــان، ط1، 2000.

الموعد، حمد، **إسرائيل والمتغيرات الدولية**، دار كنعان للنشر والدراسات، دمشق، سوريا، ط1، 1997.

النابلسي، تيسير، **الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة (دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام)**، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1975.

نتنياهو، بنيامين، **مكان بين الأمم**، ترجمة: محمد عوده الدويري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1997.

نويمان، ديفيد، **مساعي الاستيطان اليهودي**، مركز القدس للأبحاث، القدس، فلسطين، 1987.

الهلول، جبر، **المواثيق والعهود في ممارسات اليهود (قراءة في الفكر الديني والسياسي)**، مجد للدراسات، بيروت، لبنان، ط 1، 2004.

الهور، منير والموسى، طارق، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985**، دار الجليل، عمان، الأردن، ط 2، 1986.

2. باللغة الانجليزية:

Davis , uri , The Golan heights under Israeli occupation , 1967-1981, Unv. Of Durham , Center For Middle Eastern and Islamic Studies , , England , 1983 , p. 4-6.

Rabinovich , Itamar , **The Prink of Peace: The Israeli – Syrian Negotiation** , Princeton , NJ: Princeton University Press,1998.

Ross, Dennis, **The Missing Peace: The Inside Story Of The Fight For Middle East Peace** , New York, Farrar , Straus and Giroux, 2004.

Shalev, Aryeh , **Israel and Syria: peace and security on the Golan** , JCSS Study **,** Boulder: Westview Press ,.Jerusalem, 1994

Thrope , **Merie: prescription for conflict** , Foundation for middle east peace , Washington d.c , 1984

3. **باللغة العبرية:**

شيلو، آرييه، **سلام وأمن في الجولان**، مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، تل أبيب، إسرائيل، 1993.

ماء الجولان 1978 - 2008، ثلاثون سنة لجمعية ماء الجولان، كتسرين، 2008.

ثالثا: الدوريات:

أبو فخر، صقر، ***الجولان: شهادات نازحين عن أيام الحرب والحاضر***،**مجلة الدراسات الفلسطينية**،عدد 42، 2000.

أيوب، نزار، ***الاستيطان والتوسع والضم: تحقيق لحلم نسجه آباء الصهاينة***، **مجلة قضايا إسرائيلية**، مج 1، ع 3، رام الله، فلسطين، 2001.

برنامج حزب العمل الانتخابي لعام 1992، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 11، صيف 1992.

برنامج حزب الليكود الانتخابي لعام 1992، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 11، صيف 1992.

بن، ألوف، ***المنظار الإسرائيلي للترتيبات الأمنية في الجولان***، **مجلة شؤون عربية**،ع 89، 1999.

تيم، سعيد، ***إشكالية الحدود في الفكر الصهيوني***، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع 207، حزيران 1990.

الجعفري، وليد، ***دروز الجولان، نهوض وطني في مواجهة الضم***، **مجلة شؤون فلسطينية**، تشرين ثاني 1981.

الجولان عبر التاريخ، **مجلة الأرض**، ع 8،اب 2006.

جيرجوران، جان لوي، ***دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط***، **مجلة شؤون عربية**، ع 27، أيار 1983.

الحسيني، مأمون، ***الاستيطان الصهيوني في الجولان***، **مجلة الفكر السياسي**، ع 27، خريف 2006.

حوار مع بنيامين نتنياهو، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 29، شتاء 1997.

***حوار مع موشيه دايان*، مجلة الدراسات الفلسطينية،** ع 31، صيف 1997.

حيدر، محمود، ***الجولان والأمن المائي*، مجلة شؤون عربية،** ع 48، 1995.

***الخطوط العامة لسياسة رابين تجاه السلام مع سوريا*، مجلة الدراسات الفلسطينية،** ع 22، ربيع 1995.

خير الله، نصر الدين، ***آثار الاحتلال على بيئة الجولان الطبيعية والحضارية*، مجلة الجولان الثقافي،** ع 2، محافظة القنيطرة، سوريا، 2007.

الدجاني، هشام، ***المطامع الصهيونية في الجولان*، مجلة شؤون فلسطينية،** ع 124، اذار 1982.

الدسوقي، ابو بكر، ***الانسحاب الإسرائيلي من الجولان: خبرة سيناء*، مجلة السياسة الدولية،** ع 138.

الشهابي، غسان، ***الاستيطان الصهيوني في الجولان*، مجلة صامد الاقتصادي،** مج 14، ع 90، 1992.

***صورة الاستيطان الإسرائيلي في الجولان*، مجلة الأرض،** ع 11، 2006.

عبد الكريم،ابراهيم، ***الاستغلال الاقتصادي للمنطقة المحتلة من الجولان 1967 – 1992*، مجلة الأرض،** ع 11، تشرين ثاني 1992.

ـــــــــــــــ، ***الدوافع والاعتبارات الإسرائيلية لرفض الانسحاب من الجولان*، مجلة الفكر السياسي،** ع 27، خريف 2006، ع3، آذار 1995.

ـــــــــــــــ، ***منطقة الحولة بين التجفيف وإعادة الغمر*، مجلة الأرض،** ع 2، شباط 1995.

العبد الله، هاني، ***سياسة رابين الاستيطانية: عودة الى مشروع الون*، مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 12، خريف 1992.

عريقات، صائب، ***الاستيطان في العلاقات الدولية*، مجلة السياسة الدولية**، ع 89، 1987.

العشعوش، كميليا، ***الجولان وسياسة الاستيطان الصهيوني*، مجلة الكاتب الفلسطيني**، ع 21، 1990.

عوض، ابراهيم عبد الحميد، ***الجماعة الأوروبية والصراع العربي -الإسرائيلي، 1970 – 1985*، مجلة السياسة الدولية**، ع 83، يناير 1986.

غنايم، ابراهيم، ***المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الاردن*، مجلة شؤون فلسطينية**، ع 106، ايلول 1987.

غويش، زاهدة محمد، ***في تاريخ الاستيطان الإسرائيلي في الجولان*، مجلة شؤون عربية**، عدد 94، 1998.

كيلاني، عمر، ***الاستيطان الإسرائيلي في الجولان*، مجلة التعاون**، عدد 53 2001

الكيلاني،هيثم، ***الجولان في حاضره ومستقبله*، مجلة شؤون عربية**، ع 105، 2001.

مرتضى، إحسان، ***الجولان أمنياً وسياسياً في الحسابات الإسرائيلية*، مجلة شؤون عربية.**

***مصادر المياه في الجولان*، مجلة الأرض**، ع 9، أيلول 2006.

المصري، جورج، ***الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، بحوث إستراتيجية*** 2، **مركز الدراسات العربي – الأوروبي**، واشنطن، ط 1، 1996.

***الممارسات الإسرائيلية ونضال العرب في المنطقة المحتلة من الجولان*، مجلة الأرض**، ع 12، كانون أول 2006.

مياه الجولان في المنظور الصهيوني، **مجلة الأرض**، ع 10، تشرين أول 2006.

رابعا: المعاجم و الموسوعات:

تلمي، افرايم ومناحم، **معجم المصطلحات الصهيونية**، ترجمة: احمد بركات العجرمي، دار الجليل، عمان، الأردن، ط1، 1988.

المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 2 مج، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط 2، 2005.

الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، 11 مج، بيروت، لبنان، 1990.

خامسا: الرسائل الجامعية:

البطش، جهاد شعبان، **الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة**، رسالة ماجستير منشورة، مكتبة اليازجي، غزة، فلسطين، ط1، 2003.

شقير، أميره هايل، **الجولان: التعريف بمصادر البحث**، بحث لنيل درجة دبلوم في الصحافة من كلية الآداب بجامعة دمشق، سوريا، 1998.

عناب، محمد رشيد، **الاستيطان الصهيوني في القدس**، رسالة ماجستير منشورة، بيت المقدس للنشر والتوزيع، (د. م)، ط1، 2001.

غلمي، محمد عودة، **تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس**، رسالة ماجستير منشورة، دار الريان، نابلس، فلسطين، ط1، 2001.

قاسم، طارق يوسف، **الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن 1967 – 2005** رسالة ماجستير غير منشوره، اشراف: أ. د. نظام عزت عباسي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

كيفنس، يغآل، **الاستيطان اليهودي في المناطق الريفية في الجولان**، دراسة اعدت لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، إشراف: يوسي بن ارتزي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة حيفا، إسرائيل، 2006 (بالعبرية).

سادسا:المؤتمرات:

تويير، شارلوت، **مواقف القوى الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسألة المستوطنات،** في الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة المنعقدة في واشنطن، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دار الافاق الجديدة، 1985.

نيبلوك، تيموثي، **مواقف القوى الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسألة المستوطنات،** في الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة المنعقدة في واشنطن، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دار الافاق الجديدة، 1985.

سابعا: التقارير:

1. باللغة العربية:

تقرير عن ***المستوطنات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان 1967 -1994***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 22، ربيع 1995.

تقرير ***وزارة الخارجية السورية إلى اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان***: **الجمعية العامة للأمم المتحدة**، الدورة 56، أكتوبر 2001.

الخطط الاستيطانية والدعم الحكومي للمستوطنين في الأراضي المحتلة، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، **مجلة دراسات فلسطينية**، ع 7، صيف 1991.

موجز الاستيطان في الجولان (تقرير)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 35، صيف 1998.

2. باللغة الانجليزية:

report on Israeli settlement in the occupied territories , a Publication of the foundation for middle east peace , Washington, special report , Feb, 1995.

. ___, vol 5 , no 4 , Jul , 1995.

. ___, vol 6 , no 5 , Sep – Oct , 1996.

. ___ settlement expansion in the Golan heights , Nov. 1999.

ثامنا: الصحف:

باللغة العبرية:

دافار، 1976/9/17

ـــــ، 1987/2/23

معاريف ، 1990/5/3

ـــــــ، 2000/1/5

هآرتس،1986/8/30

ـــــ،1988/7/14

ـــــ، 1991/2/25

ـــــ، 1991/10/15

ـــــ، 1991/10/21

ـــــــ، 1992/8/14

ـــــــ، 1999/3/21

ـــــــ، 1999/9/17

ـــــــ، 1999/12/10

ـــــــ، 2000/8/24

يديعوت ، 1999/9/23

ـــــــــ، 2000/7/29

تاسعا: المواقع الالكترونية:

جغرافية الجولان على الموقع: www.golanturlmenterri.jeeran.com

حمدان، عبد المجيد، الندوة الدولية حول تاريخ الجولان، بتاريخ2009/5/3، على الموقع www.jawlan.org

دائرة الإحصاء الإسرائيلية: www.cbs.gov.il

سطاس، عز الدين، دراسة حول إشكالية الحدود السورية الفلسطينية، شبكة الصحافة غير المنحازة، بتاريخ 2009/10/15، على الموقع:www.voltairenet.com

المجلس الإقليمي لمستوطنات الجولان: www.golan.org.il

المكتب الصحفي للحكومة الإسرائيلية: www.us_israel.org

المكتبة اليهودية المرئية: www.jewishlibrary.com

موقع قناة الجزيرة، بتاريخ 2009/3/6: www.aljazeera.net

موقع مستوطنة افيك: www.afik.ltd.com

موقع مستوطنة الروم:www.el-rom.co.il

موقع مستوطنة اورطال: www.ortal.org.il

موقع مستوطنة راموت: www.ramotour.co.il

موقع مستوطنة مفوحمه: www.mevohama.org.il

موقع مستوطنة ميروم هجولان: www.merom-golan.org.il

موقع مستوطنة نفي اطيف: www.neveativ.org.il

موقع مستوطنة يونتان: www.yonatan.org.il

موقع موسوعة الويكيبيديا: www.wikipedia.com

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: www.israel-mfa.gov.il

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Zionist Settlement in the Syrian Golan Heights (1967-2000): Historical / Analytical Study

By
Asmaa Rateb Marouf Shahwan

Supervised by
Prof. Nezam Al. abbassi

Submitted in Partial Fulfillments of the Requirements for the Degree of Masters of History, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2010

The Zionist Settlement in the Syrian Golan Heights (1967-2000): Historical / Analytical Study

By
Asmaa Rateb Marouf Shahwan
Supervised by
Prof. Nezam Al. abbassi

Abstract

The Golan Heights, is one of the distinctive geographical regions in Syria, and this distinction is due to the availability of water sources, the diversity of the topographic relief, and the difference in temperature between the cold north and the hot south, all this contributed to the diversity of agricultural and animal production and their quality.

This distinction made the Golan Heights the focus of attention of the Zionist enemy and its greediness; this was clear through the Jewish repeated attempts to take the possession of the Golan Heights lands, and to settle there decades before occupying it.

Furthermore, the Zionist movement played a prominent role to the Government of the British Mandate to re-demarcate the Syrian-Palestinian border, in a way that ensures its control over the water sources in the region. Israel took after the occupation of the Golan Heights in 1967 a number of actions to Judaize the land and displace its people in order to pave the way for setting up settlements and bringing the settlers to them. These actions have resulted in joining the Golan to the Zionist entity in 1981, based on a number of religious, economic and security allegations to justify the joining. The settling in the Golan Heights received, a consensus of the Israeli's parties, because of the importance of the region in the implementation of the Zionist settlement scheme and its success.

This process has gone in stages, and the establishment and growth of these settlements have been affected by military and political events that swept Israel, especially the war of October 1973, which caused a serious shift in Israel’s strategy toward Israel's settlements in the Golan.

Settlements were established in all parts of the plateau, Israel has exploited the peculiarities and characteristics of the region when it was building the settling spots that have reached 34 settlements until the end of 2000.

The Zionist settlement caused destructive impacts that have affected all life manifestations, and affected the lives of Syrian citizens who stood firm against the occupation in the remaining five villages -out of 139- villages destroyed by the Zionist war machine.

The Israeli’s occupation of the Golan Heights has been met by a popular resistance that widely spread across several stages, yet this resistance had a number of obstacles like the dearth of population and the repressive measures of the occupation which prevented this resistance to achieve its aims.

The settlement project in the Golan Heights has been widely criticized worldwide and by Arabs, and it was discussed in details in the United Nations. Both the Security Council and General Assembly of the United Nations issued a number of resolutions condemning Israel's policy of settlement, and of joining the lands to its control.